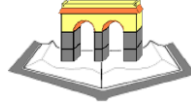


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصطفى اسطبولي معسكر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية



قسم: علم الاجتماع.

مشروع التكوين في الدكتوراه:

سوسيولوجيا التحولات الاجتماعية في الجزائر

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
في سوسيولوجية التحولات الاجتماعية في المدرسة الجزائرية

تمثلات أولياء التلاميذ في المجتمع الريفي لمكانة المعلم في ظل
التغير الاجتماعي

- مقارنة سوسيولوجية بمنطقة البرج بولاية معسكر -

إعداد الطالبة:

دندان أسماء

إشراف:

أ. د. جيلاني كوبيبي معاشو

لجنة المناقشة:

أ. د. بوغفالة ودان	أستاذ	جامعة مصطفى اسطبولي معسكر	رئيسا
أ. د. جيلاني كوبيبي معاشو	أستاذ	جامعة مصطفى اسطبولي معسكر	مشرفا ومقررا
أ. د. طيبي غماري	أستاذ	جامعة مصطفى اسطبولي معسكر	عضوا مناقشا
د. بوحناني إبراهيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د. لبعير بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: الآية 11.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فالحمد لله الذي
أعانني ووفقني لإنجاز وإتمام هذا العمل. كما يقودني الاعتراف بجميل النبل بعد
أن ختمت هذه الرسالة أن أتقدم بخالص التحية والتقدير إلى "الأستاذ المشرف
الدكتور: جيلاني كويبي معاشو" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وعلى
صبره معي طوال هذه المدة بتوجيهاته العلمية التي كانت لي السند القويم. لذا
وبكل فخر واعتزاز أتمنى له المزيد من التآلق والنجاح في حياته العلمية
والعملية، دون أن أنسى كافة أساتذتنا الكرام الذي كان لنا الشرف العظيم في
تعلمنا على أيديهم سواء من جامعة معسكر أو من خارجها وإلى كل من ساهم من
قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

ونران أسماء.

الإهداء

إليكما يا أحسن قلبين: أمي وأبي.

إلى الأعماء إخوتي كل باسمه: نادية وأمينة وخيرة.

إلى نور قلبي وأخي الوحيد: محمد عبد.

إلى ريحانة قلبي الكتكتة ليانا.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

وندران أسماء

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
02	كلمة شكر وتقدير
03	الإهداء
08	مقدمة عامة
14	الفصل الأول: الإطار المنهجي والتقني العام للدراسة.
15	تمهيد
15	01- الدراسة الاستطلاعية
19	02- الدراسات السابقة
24	03- أسباب اختيار الموضوع
25	04- مفاهيم الدراسة
32	05- إشكالية الدراسة
37	06- فرضيات الدراسة
39	07- أهمية الدراسة
40	08- أهداف الدراسة
41	09- منهجية الدراسة
42	9-1- الإطار النظري
48	9-2- المنهج المعتمد في الدراسة
50	9-3- الأدوات المستخدمة في الدراسة
56	9-4- مجتمع الدراسة وعينتها
58	10- مجالات الدراسة
58	10-1- المجال المكاني

65	10-2- المجال الزمني
66	10-3- المجال البشري
66	11- صعوبات الدراسة
68	خاتمة
69	الفصل الثاني: المعلم ومكانته الاجتماعية في ثقافة المجتمع الريفي.
70	تمهيد
70	01- تصور أولياء التلاميذ حول مهنة التعليم
81	02- ثقافة الزواج من المعلم بين القبول والرفض
98	03- مكانة المعلم في الموروث الثقافي الشعبي
110	04- تكريم المعلم والاحتفال باليوم العالمي له
118	خاتمة
120	الفصل الثالث: الكاريزما الذاتية للمعلم ومكانته الاجتماعية.
121	تمهيد
121	01- وظيفة المعلم بين المهنة والرسالة
142	02- المعلم من مهنة التعليم إلى ممارسة مهن أخرى
151	03- الخصائص الذاتية للمعلم
161	04- طبيعة العلاقات الاجتماعية للمعلم
173	خاتمة

174	الفصل الرابع: التحولات الريفية والمكانة الاجتماعية للمعلم.
175	تمهيد
176	01-التعدد المؤسسي وطبيعة المكانة الاجتماعية للمعلم
193	02- آليات تواصل الفرد الريفي مع الحياة الحضرية
201	03- المكانة الاجتماعية للمعلم في وسائل الإعلام والاتصال
212	04- دور المعلم في ظل التنوع الوظيفي
221	خاتمة
223	خاتمة عامة
230	الملاحق
231	دليل المقابلة
233	شبكة الملاحظة
235	الجدول السوسيوغرافي للمبحوثين
236	الخريطة الجغرافية لمنطقة البرج وضواحيها
237	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر عملية تربية وتعليم وإعداد الأجيال وتمير التراث الثقافي والاجتماعي من العمليات التي وجدت منذ وجود الإنسان، ولقد اكتسبت هذه العملية قيمتها ومكانتها الاجتماعية من أهميتها في المجتمعات الإنسانية؛ لأنها تعد من بين الوسائل التي يتخذها العديد من الباحثين والمربين لرفع شأن مجتمعهم والنهوض به إلى الرقي والكمال، كما أنها تعتبر سبيل المجتمع في بناء ذاته وترقية وجوده وتنمية وعي أفرادها سعياً إلى تحقيق التطور الفكري والمادي والاجتماعي في شتى مجالات الحياة. وهي توكل في مختلف المجتمعات والعصور إلى فئة من المجتمع يطلق عليها بتسميات عديدة ومختلفة منها المعلمون أو المربون أو الحكماء أو المدرسون.... ومن الملاحظ أنه في العديد من المجتمعات السابقة والحالية كانت هذه الفئة تحظى بكل الإعجاب والفخر والحماية المادية والمعنوية والمهنية، كما كانت تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة من قبل كل من المجتمع وأفرادها وكذا السلطة القائمة فيه؛ لأنها كانت تعتبر المصدر الوحيد المثقف فيها الذي يلجأ إليها الأفراد باختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية وحتى الاقتصادية في العديد من المواطن من أجل توفير ما يلزمهم من حاجات ورغبات ويستفتونها في كل صغيرة وكبيرة في أي جانب من جوانب الحياة. ومن بين هذه المجتمعات نجد المجتمع الريفي الذي كان فيه سكانه يعتبرونه من بين الشخصيات الاستثنائية غير العادية القادرة على فرض القيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها كالنظام والطاعة والالتزام

وعدم التمرد؛ لأنه كان يقوم بعدة أدوار ومسؤوليات داخل نطاق المدرسة وخارجها وهذا ما جعله يحتل مكانا بارزا ومرموقا بين أفراد مجتمعه كافة؛ لكن في الوقت الراهن تغيرت مكانته الاجتماعية من مكانة مرموقة إلى مكانة متدهورة ناهيك عن تدهور مكانته المادية والمهنية؛ إذ أصبح ينظر إليه أولياء التلاميذ على أنه مجرد موظف عادي يقتصر عمله داخل المدرسة فقط، فالمنتبع لواقع المعلم بالريف على وجه التحديد يلاحظ بأن مكانته الاجتماعية آخذة في الانحطاط والانهيار يوما بعد يوم؛ بالرغم من أهمية وظيفته التي تتمثل في إعداد وإطلاق الطاقات الكامنة للعنصر البشري التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لهذا المجتمع خاصة في ظل التحولات والتغيرات الجذرية التي شاهدها معظم ميادينه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلقد طرأت تغيرات واسعة على خصائصه سواء فيما يخص المساحة الجغرافية أو الكثافة السكانية أو البنية الاجتماعية أو طبيعة التوجه الاقتصادي والثقافي...؛ إذ اتسعت مساحاته نتيجة التزايد السكاني وانتشر العمران على الأراضي الزراعية. كما شهد انفتاحا غير مسبوق على المجتمع الخارجي بفعل الدخول الكبير لوسائل الإعلام والاتصال المختلفة التي عملت على تقريب المسافات أولا ثم الثقافات ثانيا بين الريف والمدينة؛ مما خلق لدينا ما أصبح يصطلح عليه العديد من علماء الاجتماع بتحضر الريف وتريف المدينة. وتغيرت كذلك أنشطته الاقتصادية وتنوعت؛ حيث اتجه سكانه إلى زراعة المحاصيل التجارية مقابل المحاصيل المعيشية وظهرت المهن الحرفية والتجارية إلى جانب المهن الزراعية؛ فالزراعة لم تعد المهنة الرئيسية

لمعظمهم؛ بل أصبحت مهنة ثانوية بالنسبة للكثير منهم. ناهيك عن التغييرات التي طرأت على أسره من حيث تغير الوظائف وشكل السلطة وانتشار النمط النووي للبناء العائلي. ولقد شهد فيه التعليم أيضا تغيرا بارزا وكبيرا؛ حيث أصبح من متطلبات وحاجات سكانه الرئيسية بعدما كانوا في السابق يعزفون عنه ويرفضون التحاق أبنائهم به ويكتفون بتعليمهم روحيا فقط في بعض المؤسسات الدينية كالكتاتيب والرباطات والزوايا والمساجد والجوامع... والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة من المعطيات والظروف من أهمها انعدام المؤسسات التربوية في مختلف المراحل التعليمية به نتيجة إهمال الدولة الجزائرية له وضعف المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي لبعض الأسر الذي لا يساعدهم على الدراسة وعلى توفير لوازمها المختلفة بالإضافة إلى بعد المدينة عن الريف وندرة وسائل الاتصال والمواصلات به التي تسمح لهم بالانتقال إلى المدينة من أجل التعلم والتعليم؛ لكن في الوقت الحالي تفتن الأفراد إلى ارتفاع نسبة الأمية بينهم وإلى درجة التخلف والجمود الفكري والمادي والاجتماعي الذي كانوا يعيشونه منذ وجود الاستعمار الفرنسي وأصبحوا يطالبون الدولة الجزائرية بحماس في القضاء على أميتهم وتخلفهم وجمودهم في شتى المجالات ومختلف الأنشطة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا عن طريق عدة إجراءات وطرق منها توسيع شبكة التعليم وتعميمه في جميع المناطق النائية من خلال تشييد المؤسسات التعليمية في مختلف مراحل التعليم وبناء المرافق الترفيهية والتثقيفية والتكوينية المختلفة من أجل إتاحة فرصة التعليم لكافة الأطفال بغض النظر عن

المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لأسرهم، بالإضافة إلى القضاء على الحواجز والعراقيل الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الموجودة بين المجتمعين الريفي والحضري وذلك ليتمكن الأطفال فيما بعد من مواصلة تعليمهم العالي في المدينة، والعمل على إدخال مختلف الوسائل التكنولوجية إلى المجتمع التي تسهل على الأطفال عملية طلب العلم والمعرفة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تغير المجتمع الريفي حسب ما أكدته العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية نجد الاستعمار الفرنسي والعشرية السوداء وما نتج عنهما من آثار، فلقد عاش سكانه فترة ليست بالصغيرة في خوف وتخبط اجتماعي أدى من جهة إلى اختلالات عميقة في إيجاد التوازن النفسي والاجتماعي ومن جهة أخرى أحدث انقلابا هائلا وتحولات كبيرة في الطبيعة الاجتماعية الريفية، فهاتين الأزمتين دفعت بسكانه إلى اتخاذ طريق الهجرة نحو المدينة في تلك الفترتين هروبا من قربه من معازل الجريمة، وبفضل هذا النزوح الريفي المؤقت تداخلت الأنساق الثقافية الريفية والحضرية مع بعضها البعض وبدأ الأفراد يتغيرون نتيجة لما لمسوه في المدينة ثم نقلوا هذا التغير إلى أسرهم في مجتمعهم؛ ونظرا لما أحدثته هاتين الأزمتين من دمار وحرمان وتخريب وتجهيل وتجويع وتدمير... حاولت الدولة مؤخرا وضع سياسات تنموية مختلفة اقتصادية وثقافية واجتماعية هدفها القضاء على العزلة والفوارق الشاسعة الموجودة بينه وبين المدينة وتدعيم استقرار سكانه وإعادة إدخال أفراد الذين غادروه بالإضافة إلى تمكينهم من

ضروريات العيش المتوازن والاستثمار في الموارد البشرية المختلفة. فجل هذه العوامل جعلته يتغير كليا في جميع مجالات الحياة بدون استثناء تماشيا مع تأثيرات اجتماعية أحدثتها تلك العوامل المذكورة سابقا، كما جعلته يتغير في بعض القيم والمفاهيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية والوظائف ويجدها؛ بل يمكن القول أنها استطاعت أن تطمس هويته وتجعله ريفا مشوها لا يستطيع أن يحافظ على نظامه التقليدي ولا يستطيع أن يحقق الحداثة، فهو يتخذ من الحداثة شعارا له وما لهذه الحداثة إلا حداثة شكلية وليست حقيقية كما يرى بعض من علماء الاجتماع. ولعل من أبرز القيم وأكثرها تعرضا للتغير الجذري عند الأفراد كما تحدثنا عنها سابقا تغير نظرتهم واتجاهاتهم حول أهم فاعل اجتماعي وتربوي في المدرسة والمجتمع معا ألا وهو المعلم الذي يحمل رسالة جليلة ونبيلة من حيث أنه يبني وينشئ الأنفس التي سوف تصبح يوما ما قادرة على إعطاء الكثير لمجتمعها من نظرة ايجابية يسودها الحب والاحترام والتقدير لأهميته وأهمية عمله داخل المدرسة وخارجها إلى نظرة سلبية يملأها الحقد والكراهية والاشمئزاز من سلوكاته وتصرفاته وطريقة عيشه التي تتميز بالتدني والتخلف والتدهور ومن مهنته التي أصبحت تعتبر بالنسبة للعديد منهم مهنة طرد لا مهنة جذب بسبب قلة وضآلة مردودها التربوي والاقتصادي والتحاق بها عناصر شعبية من صنف الجماهير لا من صنف النخبة لا تفقه شيئا فيها ولا تمتلك من المؤهلات والكفاءات والسمات ما يدفعها إلى ممارستها؛ إذ أنها لجأت إليها بسبب الحاجة إلى العمل والكسب فقط وليس حبا فيها وإيماننا بفاعليتها في

المجتمع؛ بالرغم من أن لها أهمية قصوى في تحقيق أقصى تقدم للناشئة بشكل خاص وما تحدثه من تأثير كبير في المجتمع باختلاف مؤسساته الاجتماعية بشكل عام. وربما يعود السبب إلى تلك النظرة الدونية له إلى مجموعة من الأسباب والعوامل فمنها من يعود إلى تلك التغيرات والتحويلات الريفية التي فرضت نفسها في السنوات الأخيرة وفي ظل المتغيرات المحلية والعالمية، ومنها من يرجع إلى الخصائص الذاتية التي يتمتع بها سواء داخل المجتمع المدرسي أو خارجه، ومنها من ترجع إلى صورته من منظور ثقافة هذا المجتمع ومنها من يرجع إلى عوامل وأسباب أخرى التي تحتاج بالتأكيد إلى البحث والدراسة.

ومن ثم سعت هذه الدراسة إلى توضيح مكانة المعلم الاجتماعية من منظور أولياء التلاميذ بالمجتمع الريفي في ظل التغير الاجتماعي الذي أصبح يشهده هذا المجتمع في جميع مجالات الحياة ولتوضيح وتفسير أيضا العوامل والأسباب التي ساهمت في تغير مكانته الاجتماعية. وحتى نتوصل إلى تحقيق هذا الغرض المطلوب قمنا بتصوير إستراتيجية بحث تضمنت أربعة فصول: الفصل الأول منه يتعلق ببناء الإطار المنهجي والتقني العام للدراسة وفيه حاولنا صياغة المعالم الأساسية لها، والفصل الثاني يتعلق بالمعلم ومكانته الاجتماعية في ثقافة المجتمع الريفي وفيه حاولنا دراسة أثر المرجعية الثقافية للأولياء على تمثالتهم لمكانته الاجتماعية، أما الفصل الثالث فيتعلق بالكاريزما الذاتية للمعلم ومكانته الاجتماعية والذي فيه حاولنا معرفة علاقة الكاريزما الذاتية له

بتمثلات الأولياء اتجاه مكانته الاجتماعية. وفيما يخص الفصل الرابع الذي يتعلق بالتحويلات الريفية والمكانة الاجتماعية للمعلم فإننا حاولنا فيه الكشف عن التغيرات الاجتماعية التي يعرفها الريف وكيف تؤثر على تمثلات الأولياء حول مكانته الاجتماعية. ومن خلال كل ذلك كانت الخاتمة التي هي من ضروريات أي عمل فالملاحق وأخيرا قائمة المراجع.

الفصل الأول: الإطار المنهجي والتقني العام للدراسة.

تمهيد:

01- الدراسة الاستطلاعية.

02- الدراسات السابقة.

03- أسباب اختيار الموضوع.

04- مفاهيم الدراسة.

05- إشكالية الدراسة.

06- فرضيات الدراسة.

07- أهمية الدراسة.

08- أهداف الدراسة.

09- منهجية الدراسة.

10- مجالات الدراسة.

11- صعوبات الدراسة.

خاتمة:

يعد موضوع المكانة الاجتماعية من بين المواضيع التي تناولتها البحوث العلمية على اختلاف أنواعها ومجالاتها بالدراسة والتحليل؛ بحيث من يدرس موضوع المكانة الاجتماعية سواء بالنسبة للمهن أو للمشتغلين بها فإنه سيدرس حتما في الواقع عناصر ومحددات كثيرة ومتداخلة تتحكم فيها. وعليه سوف يتم في هذا الفصل المنهجي والتقني العام للدراسة صياغة المعالم الأساسية لهذه الدراسة التي من خلالها نتمكن من إلقاء الضوء على معالمها ونتمكن من تكوين نظرة شاملة ومعقدة حولها.

01- الدراسة الاستطلاعية:

إن الدراسة الاستطلاعية تعتبر مرحلة حاسمة في البحوث الميدانية ولها وظيفة أساسية في إلقاء الضوء على معالم الظاهرة المدروسة وتجعل الباحث لا يفكر عشوائيا في بحثه؛ بل توجهه إلى أمور محددة وتمكنه من وضع مقارنات مع الأمور النظرية التي قرأها هذا من جهة. ومن جهة أخرى تساعد الدراسة الاستطلاعية على تحديد مشكلة البحث بدقة وصياغتها صياغة دقيقة. كما تفيدنا في التعرف على عينة البحث وتحديد ميدان الدراسة وطبيعة التقنيات المستعملة وصياغة الفرضيات. فضلا على أنها تعرفنا على إمكانيات البحث وصعوباته وحتى نتمكن من تكوين نظرة شاملة ومعقدة حول هذا الموضوع قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمت الدراسة الاستطلاعية في هذه المرحلة في صورة مقابلة في شكل حوار نصف موجه مع مجموعة من الإخباريين من رئيس وموظفي بلدية البرج وكذا أفراد من هذه البلدية؛ من أجل التعرف على بلدية البرج وتحديد المناطق الريفية التابعة لها؛ بحيث تم الحصول على مجموعة من الوثائق الرسمية الخاصة بتعريف البلدية وضواحيها في شتى المجالات، كما تم الحصول على خريطة جغرافية للبلدية تمكنا من خلالها من التنقل من منطقة ريفية إلى أخرى؛ قصد تكوين علاقة مع مجتمع البحث وهذا حتى يتسنى لنا فيما بعد إجراء دراستنا الميدانية بسهولة. وكان ذلك طيلة شهر أكتوبر 2012. وفيما بعد أجريت الدراسة الاستطلاعية على عينة عشوائية صغيرة من أولياء التلاميذ الذين يقطنون في المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وهذا حسب إمكانيات الباحثة وقدراتها؛ بحيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية بـ: (10) مبحوثين يتوزعون على كلا الجنسين. وكان دليل المقابلة يدور عموما حول معرفة ما هي التمثلات التي يحملها أولياء التلاميذ اتجاه مهنة التعليم بصفة عامة، ومكانة المعلم الاجتماعية بصفة خاصة. وكان ذلك قرابة شهر كامل بداية من 15 فيفري إلى 15 مارس 2013؛ حيث يرجع اختيارنا لهذه التقنية إلى كونها تسمح لنا بإلقاء الضوء على خصائص الظاهرة المدروسة التي لا يمكن للباحث أن يفكر فيها بنفسه. كما أنها تمكنا من تكمله طريقة العمل التي كشفت عنها القراءات التي قمنا بها ونقصد هنا توسيع وتقويم المعلومات السابقة وأخذ فكرة دقيقة وأكثر عمقا عن موضوعنا هذا من جهة. ومن جهة أخرى تسمح

لنا هذه التقنية بتوجيه المبحوثين نحو أهداف البحث مع ترك حرية نسبية لهم للتعبير والنقاش وذلك حتى لا يخرجون عن الموضوع المطروح.

المرحلة الثانية: أما فيما يخص المرحلة الثانية من الدراسة الاستطلاعية فحاولنا جمع مجموعة كبيرة من المعطيات النظرية المتعلقة بالموضوع والتي تنوعت من كتب وجرائد ورسائل جامعية ومواقع إلكترونية ومجلات باللغتين العربية والفرنسية؛ بحيث حاولنا تبعا لمتغيرات الدراسة من تقسيم قراءتنا إلى محورين: ضم المحور الأول قراءات عن بنية المجتمع الريفي أما المحور الثاني فضم قراءات حول وضعية ومكانة المعلم ومهنة التعليم في مجتمعنا. فمن خلال هذه المعطيات النظرية المختلفة التي قمنا بمطالعتها تمكنا من تحديد مشكلة البحث بدقة وصياغتها صياغة دقيقة؛ بحيث قمنا بتصوير مخطط العمل ومختلف العمليات المنهجية المرتبطة بالبحث التي تمكنا من تقديم البحث في شكله النهائي. بالإضافة إلى ذلك جمعنا لقاءات متعددة مع الأستاذ المشرف الذي ساهم بشكل كبير وفعال في بلورة وتوجيه مسار هذا البحث منذ بدايته أين كان مجرد فكرة فبفضل توجيهاته ونصائحه خاصة منها المنهجية والشكلية والمعرفية من خلال عدة جلسات منتظمة تمت معه تمكنا من الوصول إلى صياغة نهائية للموضوع ليصبح تحت العنوان التالي: "تمثلات أولياء التلاميذ في المجتمع الريفي لمكانة المعلم في ظل التغيير

الاجتماعي". ووضع التصور العام للدراسة الذي نسير عليه من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافنا المتوخاة من إجراء هذه الدراسة.

لقد بينت لنا نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجريت على مرحلتين ما يلي:

- معظم أولياء التلاميذ وبغض النظر عن البنية الثقافية لهم يرون بأن المعلم لم يعد يحظى باحترام، هيبة وثقة من طرف أفراد المجتمع.

- معظم أولياء التلاميذ يرون بأن تغير مكانة المعلم الاجتماعية ترتبط بتلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست بنية الريف.

- جل أولياء التلاميذ يرون بأن تغير مكانة المعلم الاجتماعية ترتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية التي يعيشها المعلم.

- معظم أولياء التلاميذ يرون بأن معلم المدرسة القرآنية اليوم يحظى بالاحترام والتقدير أكثر من معلم المدرسة الابتدائية.

- يعتقد معظم أولياء التلاميذ بأن المعلم يقوم بوظيفته كمهنة من أجل كسب لقمة العيش فقط وليس كرسالة.

- يرى بعض أولياء التلاميذ بأن ظهور عدة شخصيات في الريف كالمحامي والمهندس والطبيب والأستاذ عوضت دور المعلم الاجتماعي والتربوي.

- بعض أولياء التلاميذ يرون بأن دور المعلم اليوم أصبح مقتصرًا فقط على الجانب التعليمي والتربوي.
- معظم أولياء التلاميذ يرون بأن المعلم غير فخور وراض بوظيفته بالرغم من تحسين ظروفه المهنية والاجتماعية والاقتصادية من طرف السلطات المعنية.
- يرى بعض أولياء التلاميذ بأن هناك عدة معلمون يقومون بممارسة وظائف أخرى إلى جانب وظيفتهم التعليمية والتربوية.
- يعتقد معظم أولياء التلاميذ بأن المعلم يختار وظيفة التعليم كونه لم يجد وظيفة أخرى.
- يرى بعض أولياء التلاميذ بأن ظهور الوسائل التكنولوجية المختلفة وانتشار المرافق الترفيهية والتثقيفية بالريف جعلت المعلم يفقد مكانته المرموقة التي كان يحظى بها سابقًا.
- يعتقد معظم أولياء التلاميذ بأن تواصل أفراد المجتمع الريفي بالمدينة جعل نظرهم تتغير اتجاه المعلم ومكانته الاجتماعية التي يضعونه فيه.

02-الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة أو المشابهة مصدرًا ذو أهمية كبيرة خاصة في البحوث الاجتماعية؛ لأنها تعد بمثابة قاعدة علمية تساهم في توضيح الرؤية لدى الباحث؛ بحيث تعتبر نتائجها فرضيات أو انطلاقًا لدراسات علمية جديدة. كما تمكن الباحث من تكوين

وجمع إطار أكثر ثراء من المعلومات والمعطيات أهمها تكوين خلفية نظرية عن الموضوع وتبصير الباحث بأنه ليس الوحيد الذي يدرس الموضوع، وإنما سبقه إليه آخرون سواء كان كموضوع أساسي أو كجانب من جوانب الموضوع. فالباحث الذي ينطلق من النقطة التي وصل إليها غيره لأشك أنه سوف يكون أقدر على الإبداع وعلى إضافة الجديد. ولقد اعتمدنا في انجاز دراستنا هذه على بعض الدراسات التي عالجت نفس موضوعنا قصد الوقوف على نتائجها والاستفادة منها؛ بحيث تم اختيارها حسب ما يناسب المتغيرات التي اعتمدنا عليها في بناء الفرضيات ومن بينها نذكر ما يلي:

2-1- دراسة الباحث نبيل حميدشة سنة (2010/2009) بعنوان: الواقع

الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية: دراسة ميدانية بالمؤسسات التربوية بمدينة سكيكدة. وهي تهدف إلى إيجاد العلاقة بين الواقع الذي يعيشه المعلم بكل أبعاده والمكانة التي يحتلها في البناء الاجتماعي وفق العديد من المؤشرات المتمحورة حول الدخل والسكن والتعليم والانتماء الاجتماعي والسياسي في سياق التحولات التي يشهدها مجتمعنا. ولقد اعتمدت على المنهج الوصفي الذي سمح بوصف العلاقة الموجودة بين الواقع الذي يعيشه المعلم ومكانته الاجتماعية. وعلى تقنيتي الملاحظة والاستمارة في جمع المعطيات الميدانية. كما اعتمدت في تحليل البيانات على الأسلوب الكيفي والكمي والإحصائي. أما عينة الدراسة فكانت عينة طبقية من حيث التقسيم وقصدية من حيث الاختيار أفرادها من

معلمي التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي البالغ عددها بـ: (156) معلما ومعلمة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن معظم أفراد العينة يرون بأن مرتبهم المادي ليس كافيا ولا يفي بمتطلبات حياتهم كما أنهم غير مقتنعون بمهمتهم؛ لأن التشريع المدرسي لا يحميهم من المشاكل المدرسية التي تواجههم. بالإضافة إلى ذلك يرون بأن الوسائل التكنولوجية المختلفة لا تعطي صورة محترمة عن المعلم ومكانته الاجتماعية؛ لكنهم يحظون بهيبة واحترام التلاميذ وأولياءهم.

2-2- دراسة الباحث بن صافي حبيب سنة (2006/2005) بعنوان: صورة

المعلم في ثقافة المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية بمنطقة بني صاف بعين تموشنت. وهي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع ثقافة مجتمعنا من حيث نظرته إلى المعلم والصورة التي يرسمها له في المنظومة الاجتماعية. ولقد اعتمدت على المنهج الوصفي الذي سمح بوصف صورة المعلم ومكانته الاجتماعية من منظور ثقافة مجتمعنا وعلى تقنية الاستمارة في جمع المعطيات الميدانية التي احتوت على نموذجين إحداهما موجه لأولياء التلاميذ والأخر موجه إلى المعلمين. أما عينة الدراسة فكانت عينة طبقية من حيث التقسيم وقصدية من حيث الاختيار أفرادها من معلمي التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي البالغ عددهم بـ: (600) معلما ومعلمة وأيضا من أولياء التلاميذ البالغ عددهم بـ: (600) ولي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن معظم أولياء التلاميذ غير واعي بمدلول

وظيفة المعلم النبيلة؛ بحيث أن صورته لا تتماشى مع المواصفات المثالية التي لا بد له أن يتبوؤها ويرقى إليها والتي يتمتع بها في جميع المجتمعات الأخرى التي تصبو إلى الرقي والتقدم وبناء مجتمع قوي و متماسك. كما أن معظم المعلمين وفي كافة المراحل التعليمية الثلاثة يرون أنفسهم في مكانة متدنية في جميع النواحي الاقتصادية منها والاجتماعية والمهنية وأن أفراد مجتمعنا باختلاف شرائحهم الاجتماعية لا يتعاملون معهم بمودة وثقة واعتزاز وفخر ولا يسعون إلى توطيد علاقات اجتماعية قوية معهم من أجل الرفع من شأنهم وقيمة وظيفتهم الرامية إلى بناء المجتمع.

2-3- دراسة الباحثان عبد الله السليم ويسرى يوسف العلي سنة

(2010/2009) بعنوان: علاقة مكانة المعلم الاجتماعية بدوره في تنمية المجتمع كما

يقدرها معلمو المدارس الثانوية في الأردن: دراسة ميدانية بثانويات محافظة المفرق

بالأردن. وهي تهدف إلى التعرف على واقع المكانة الاجتماعية للمعلم وإيجاد العلاقة بينها

وبين دوره في تنمية مجتمعه. ولقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي سمح

بالوقوف على الجوانب المتعلقة بالدراسة وعلى تقنية الاستمارة في جمع المعطيات

الميدانية. أما عينة الدراسة فكانت عينة عشوائية من حيث الاختيار أفرادها من معلمي

المدارس الثانوية لمحافظة المفرق البالغ عددهم بـ: (225) معلما ومعلمة. ومن أهم

النتائج التي توصلت إليها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكانة الاجتماعية

للمعلم ودوره في تنمية المجتمع كما يقدرها المعلمين وأن للحوافز والرواتب التي تقدمها وزارة التربية والتعليم لهم أهمية كبيرة في رفع مكانتهم الاجتماعية. وأن مكانة المعلم الاجتماعية ودوره في تنمية المجتمع احتلت مكانة متوسطة ودورا متوسطا. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر المؤهل العلمي والخدمة على المكانة الاجتماعية فيما توجد فروق بالنسبة لمتغير الجنس وهو لصالح الإناث فقط.

إن دراسة موضوع الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية في مجتمعنا يستقي أهميته من أهمية الدور الفعال الذي يقوم به المعلم في المنظومة التربوية؛ إذ لا يخفى على أحد الأهمية العظمى له من أجل النهوض بالمجتمع وترقيته. فهو من الأطراف الفاعلة والمؤثرة في عملية بناء المجتمع وتغييره وتحديثه؛ نظرا لما يحمله من أفكار ومعلومات وما يوكل إليه من مهام تربوية واجتماعية وثقافية ودينية... لإعداد الأجيال وتهيئتهم ليصبحوا فاعلين اجتماعيين. وعليه فإن جل هذه الدراسات سابقة الذكر حاولت الكشف عن الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية سواء في مجتمعنا أو خارجه بشكل أدق وأعمق؛ بحيث حاولت كل دراسة من هذه الدراسات التركيز على جانب واحد من جوانب هذا الموضوع لعله يقدم صورة أولية تساهم في تقديم الواقع الإجرائي له. ونحن في دراستنا هذه نحاول كذلك تسليط الضوء على جانب واحد من جوانب هذا الموضوع، وهو معرفة صورة مكانة المعلم الاجتماعية في ثقافة المجتمع الريفي وبالخصوص في ظل

التحولات الاجتماعية التي طرأت عليه مؤخرا على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بالإضافة إلى معرفة ما هي محددات مكانته الاجتماعية هل هي راجعة إلى المرجعية الثقافية لأولياء التلاميذ؟ أم إلى الكاريزما الذاتية التي يتمتع بها داخل المجتمع المدرسي وخارجه؟ أم إلى التغيرات الاجتماعية التي مست بنية هذا المجتمع؟ فبما أن كل هذه الدراسات تحاول الوصول إلى نفس الهدف الذي نريد تحقيقه إرتئينا أن نقف عليها؛ لكي نستفيد من نتائجها ونجعلها بداية لانطلاق مشكلة بحثنا وندفادى النقائص التي وقعت فيها وبالتالي نوضحها في دراستنا هذه. فالبرغم من اختلاف كل دراسة من هذه الدراسات في طريقة معالجتها لهذا الموضوع؛ إلا أنها قد ساعدتنا من جهة في بناء مشكلة البحث بدقة وصياغتها صياغة دقيقة. كما أفادتنا في التعرف على عينة البحث وتحديد ميدان البحث، فضلا على أنها مكنتنا من التعرف على طبيعة التقنيات المستعملة وصياغة الفرضيات. إضافة إلى ذلك ساعدتنا في التعرف على إمكانيات البحث وصعوباته. كما استفدنا منها في التعرف على المراجع والمصادر التي تناولت هذا الموضوع. ومن جهة أخرى وفرت لنا الفرصة لمحاولة البحث والتنقيب في هذا الموضوع في مجتمع يختلف عن المجتمع التي أجريت فيه الدراسات؛ حيث أجريت كل هذه الدراسات في المجتمعات الحضرية وأهملت المجتمعات الريفية التي كان يتمتع فيها بمكانة اجتماعية مرموقة؛ لكن في ظل التغيرات الاجتماعية التي أصبحت تشهدها حاليا تغيرت مكانته الاجتماعية من مكانة اجتماعية مرموقة إلى مكانة اجتماعية متدنية. لهذا اعتمدنا على المجتمع الريفي

وبالتحديد المجتمع الريفي لمنطقة البرج بولاية معسكر من أجل إجراء دراستنا الميدانية به خلافا لهذه الدراسات. وهكذا نكون قد ساهمنا في إلقاء الضوء على معالم الظاهرة المدروسة في الريف. وتمكنا من تحديد الصورة والمكانة الاجتماعية التي يتبوؤها في هذا المجتمع الذي يختلف عن المجتمع الحضري.

03- أسباب اختيار الموضوع:

إن ما دعاني لمعالجة هذه الظاهرة ودراسة هذا الموضوع هو إحساسي بأهمية تلك المشكلة في ظل هذه التحولات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري ككل. فعملي ضمن قطاع التربية والتعليم لمدة خمسة سنوات كعون إدارة وانتمائي إلى هذه الشريحة من المجتمع جعلني أحس بأنني معنية بذلك، فمن خلال معاشتي لواقع المعلم في مجتمعنا واحتكاكي المتواصل بفئة المعلمين لاحظت واطلعت على الكثير. ونتيجة الاطلاع على الجانب النظري والواقع الاجتماعي للمدرسة الجزائرية وعلى تمثلات أفراد المجتمع المختلفة يبدو بوضوح تدني قيمة هذه الوظيفة في مجتمعنا، فالمعلم حاليا أصبح لا يتمتع بنفس الإمكانيات والخصائص التي يتمتع بها في جميع المجتمعات الأخرى، كما أن مكانته الاجتماعية متدهورة ومكانته المادية بين أقرانه في السلم الاجتماعي والوظيفي متدنية. ومن جهة أخرى كان اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة اطلاعنا على واقع ندرة الدراسات المتعلقة بالمجتمع الريفي خاصة تلك المتعلقة بمجال التربية والتعليم ومنه كان لابد من

دراسة تبحث في هذا المجال؛ وذلك من أجل التعرف على الصورة والمكانة الواقعية التي يتبوؤها في الواقع المعاش حاليا وحسب ثقافة المجتمع الريفي؛ نظرا لما يمثله من دعامة أساسية ورئيسية في النظام التربوي ونهضة المجتمع وتقدمه فهو يعد من الأطراف الفاعلة والمؤثرة في إحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع، فلا نهضة لأي مجتمع دون الاهتمام بواقع هذه الفئة في المجتمع وإعطائها المكانة التي تستحقها وتحقيق مطالبها التي تساعد على تأدية رسالتها النبيلة داخل المدرسة وخارجها.

04- مفاهيم الدراسة:

تحتاج كل دراسة إلى ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة التي تعبر بصورة دقيقة عن فحوى البحث لذا لا ينبغي تجاوز تحديدها مهما كان تخصص البحث ومهما كانت الظروف؛ لأنها تعتبر لب المادة المعرفية التي يستخدمها الباحث في نشاطه والطريق التي يسير عليها للوصول إلى أهدافه. فالمفهوم على حد تعبير أحمد بدر: "هو مجموعة الرموز التي يستخدمها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره من الأفراد." (أحمد بدر، 1996: 38)؛ لذا يشترط في تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة الدقة والوضوح حتى يتسنى للباحث إجراء دراسته على أساس علمي محكم وسليم. ومن بين المفاهيم الأساسية التي سنوظفها في دراستنا هذه نذكر ما يلي:

4-1- مفهوم التمثل: يعرف التمثل بأنه: "شكل من أشكال المعرفة الفردية والجماعية

تختلف عن المعرفة العلمية وتحتوي على معالم معرفية ونفسية واجتماعية متفاعلة فيما

بينها وهي تهدف إلى إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي المعاش." (Le

450: 1999, Robert). ويعرفه دوركايم على أنه: "طبقة واسعة من الأشكال الذهنية:

العلم أو الدين أو الأساطير أو الأفكار أو المعارف بدون تمييز." (Jodlet

360: 1989, Denis). أما موسكوفيتسي فيعرفه بأنه: "منتوج للفكر الإنساني

وصيرورة بواسطتها يتحكم الفرد في محيطه." (Dominique Aimo, 1998: 29)

ونقصد به في هذه الدراسة الصورة التي يحملها أولياء التلاميذ في الريف اتجاه المعلم

ومكانته الاجتماعية.

4-2- مفهوم المرجعية الثقافية: تعرف المرجعية الثقافية بأنها: مجموع الخبرات

والتجارب التي مر بها الشخص بشكل مباشر أو غير مباشر في مجالات عديدة أو في

مجال يتعلق بأنشطة خاصة: مجال الدراسة أو خبرة مهنية أو تجربة سياسية... (أحمد

أوزي، 2006: 132)

ونقصد به في هذه الدراسة البنية الثقافية التي يحملها أولياء التلاميذ والتي تشكلت لديهم

من خلال تفاعلهم مع بيئتهم الثقافية التي نشئوا فيها والتي تشمل مختلف المؤسسات

الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

4-3- مفهوم المجتمع الريفي: يعرف المجتمع الريفي بأنه: "المجتمع الجزئي

المحافظ الذي يعيش على استغلال الطبيعة استغلالا مباشرا ويقوم على القرابة ويتميز بكيان خاص وله مصالح خاصة كما أنه يتمسك بقيم معينة تختلف عن قيم المجتمع الحضري." (عبد المجيد عبد الرحيم، 1975: 21).

ونقصد به في هذه الدراسة المجتمع الريفي لبلدية البرج التي يتسم بقلة كثافته السكانية واقتصاده القائم على الزراعة كنشاط رئيسي والذي يتصف سكانه بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة وتقسيم العمل والتضامن الآلي وبالارتباط القوي؛ نظرا لمعرفة كل واحد منهم بالآخر والذي أصبح يشهد حاليا تغيرا اجتماعيا كبيرا مس جميع مجالاته منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

4-4- مفهوم المعلم: يعرف المعلم بأنه: "كل شخص مؤهل يتولى تربية وتعليم

التلاميذ بمؤسسة حكومية أو خاصة." (أحمد بدوي، 1987: 295). كما يعرف أيضا بأنه: "عصب العملية التربوية والعامل الرئيسي الذي يتوقف عليه نجاح التربية في بلوغ غاياتها وتحقيق دورها في تطوير الحياة في عالمنا الجديد، وهو القادر على تحقيق أهداف التعليم وترجمتها إلى واقع ملموس فهو ركن أساسي من أركان العملية التعليمية، كما يعد بأنه حجر الزاوية في كل إصلاح منشود في التعليم؛ لأنه العامل الأساسي في

عملية تكوين المواطن الصالح تربويا وثقافيا وأخلاقيا ودينيا ووطنيا. " (رابح تركي،

(1990: 378)

ونقصد به في هذه الدراسة معلم المرحلة الابتدائية وذلك الشخص الواعي والمؤهل علميا وخلقيا وجسميا واجتماعيا لممارسة مهمة تربية وتعليم التلاميذ.

4-5- مفهوم الكاريزما الذاتية: تعرف الكاريزما الذاتية بأنها: "مجموعة صفات

تتحقق عند أولئك الذين يملكون قوة القيادة ويمارسونها بصورة خارقة للعادة. فهي خاصية

جارفة تتميز بها شخصية فرد معين تجعل صاحبها كأنه يمتلك قدرات ومواهب تفوق ما

هو إنساني وما هو طبيعي. ويعتبر ماكس فيبر مسؤولا عن نشر وترويج لهذا المصطلح

في العلوم الاجتماعية وهو يعتقد بأن القيادة الملهمة تعمل على فرض النظام والطاعة

والالتزام خلال فترة معينة من الزمن؛ لكن الكاريزما تستحيل إلى روتين حينما تنتهي حياة

القائد الملهم ولا يجد أتباعه من طريق أمامهم سوى الالتزام بالتنظيم البيروقراطي المستند

إلى قواعد محكمة وبناء رئاسي للسلطة. " (محمد عاطف غيث، 2006: 50، 51).

وبصفة عامة يعرف ماكس فيبر الكاريزما الذاتية في كتابه الاقتصاد الاجتماعي في إشارة

منه إلى السلطات الاستثنائية (غير العادية) للدين المعبر عنها بكلمة مانا (mana) القدرة

الخارقة والكلمة الإيرانية ماجا (maga). والتي تحيل كلها إلى معنى السلطات الاستثنائية

(غير العادية)، ويختصرها كلمة كاريزم charisme (هبة ربانية) على أنها: كلمة تحيل

إلى فكرة البشر غير العاديين وكذلك إلى حالة دينية، فهي تتجسد إذن في الأنبياء لكنها تعني أيضا أشخاصا عاديين. وهكذا تطلق بصفة فردانية الصفة الكاريزمية على الشخص الذي ما إن يحظى بنعمة الله حتى يصبح مرغما على حياة الزهد والتقشف. فالكاريزما تبين بالزهد أن أي شخص عادي يمكن أن يبلغ اللاعادي وفي الحالتين الأمر رهن النعمة ولا يبقى على الكاريزما إلا مقاومة تجربة التكرار. " (لوران فلوري، 2008: 73)

ونقصد به في هذه الدراسة مجموعة الصفات والسلوكات والممارسات التي يتمتع بها المعلم ويقوم بها سواء داخل المدرسة أو خارجه والتي تجعله يتحلى بشخصية استثنائية قادرة على فرض القيم والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها داخل المجتمع الريفي كالنظام والطاعة والالتزام ومن خلال هذه الشخصية الاستثنائية يستطيع المعلم أن يحظى باحترام وهيبة كبيرة من طرف كافة أفراد مجتمعه وبالتالي يتمكن من احتلال مكانة اجتماعية مرموقة بينهم.

4-6- مفهوم المكانة الاجتماعية: تعرف المكانة الاجتماعية بأنها: "الوضع الذي

يشغله الفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها؛ حيث تحدد سلسلة من المحددات كالعمر والجنس والمهنة والدخل... وهذه المحددات تعد بمثابة مؤثرات على مكانة الفرد داخل

الجماعة التي ينتمي إليها وداخل المجتمع ككل." (Raymand Boudon et

Autres, 1998: 226). كما تعرف بأنها: "المركز الذي يحتله الفرد أو العائلة أو

الجماعة القرابية في نظام اجتماعي معين بالنسبة لمراكز الآخرين والمكانة الاجتماعية هي التي تحدد الحقوق والواجبات والسلوك والعلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض. (دينكن ميتشيل، 1981: 210). والمكانة الاجتماعية التي يتحصل عليها الفرد داخل النسق الاجتماعي الذي ينتمي إليه قد تكون مكانة اجتماعية مكتسبة أو موروثية. "فالمكانة الاجتماعية المكتسبة هي تلك المكانة التي يحتلها الفرد في النظام الاجتماعي نتيجة مجهوداته التي تتميز في أغلب الأحيان بالمنافسة واستخدام القدرات الخاصة كالمعرفة والمهارة والأداء الجيد للأدوار المرتبطة بهذه المكانة وهي مكانة غير موروثية وبناء على ذلك تعتبر الكثير من المكانات المهنية مكتسبة كالطبيب أو المعلم أو الفنان... وتعرض هذه المكانة للمنافسة طالما أنها تعتمد على معايير تستند إلى القدرات الشخصية أكثر من استنادها إلى عوامل متصلة بالمولد." (André Akoune et **Autres, 1999: 504**). أما المكانة الاجتماعية الموروثة فهي تلك المكانة التي يحتلها الفرد في النظام الاجتماعي نتيجة الوراثة فهي مكانة غير إرادية؛ أي لا دخل للفرد في آليات تحصيلها فإما تكتسب عن طريق المولد أو بطريقة تلقائية؛ أي عندما يصل الفرد إلى سن معينة. وتقوم هذه الأخيرة على أساس السن أو الجنس أو الحالة المدنية أو الثروة أو الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة أو الانتماء الديني أو السياسي للفرد. (محجوب عطية الغاندي، 1992: 46)

ونقصد به في هذه الدراسة المكانة الاجتماعية المكتسبة؛ أي المكانة الاجتماعية التي يحتلها المعلم داخل النسق الريفي والتي اكتسبها من طرف كافة أفراد هذا النسق عن طريق جهوده وقدراته ومهاراته الخاصة وانجازاته العلمية والعملية وشخصيته الاستثنائية وسلوكاته وممارسة والتي تؤهله لكي يحظى باحترام وتقدير وهيبة وثقة أفراد مجتمعه.

4-7- مفهوم التغيير الاجتماعي: يعرف التغيير الاجتماعي بأنه: "كل تحول يقع في

التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة. ويشمل ذلك كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها." (أحمد بدوي، 1987: 382). كما يعرف بأنه: "كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن وقد يكون هذا التغيير ايجابيا أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلفا؛ بمعنى ليس هناك من اتجاه محدد للتغيير." (محمد الدقس، 1996: 19)

ونقصد به في هذه الدراسة تلك التحولات التي مست بنية المجتمع الريفي لمنطقة البرج في جميع المجالات سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي والتي أثرت

بشكل مباشر على تغير الدور الاجتماعي للمعلم الذي كان يقوم به في الماضي وعلى مكانته الاجتماعية التي كان يحتلها في فترة زمنية سابقة.

05- إشكالية الدراسة:

يتأثر تقدم أي مجتمع من المجتمعات وتطوره في شتى مجالات الحياة إلى حد كبير بمدى كفاءة نظامه التعليمي وفعاليته، فالتعليم هو أهم وسيلة لبناء المجتمعات ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل، كما أنه هو البداية الحقيقية للتقدم؛ حيث أن جميع المجتمعات التي تقدمت جاء تقدمها ونهضتها من بوابة التعليم؛ لأنها تضعه في أولوية برامجها وسياساتها. وإيماننا بفعالية التأثير الذي يحدثه في تقدم المجتمع ورقبه يحرص كل مجتمع من المجتمعات على الاهتمام به وإعطاء المدرسة التي تعد المؤسسة التنشئية الأولى للقيام بوظيفة التربية والتعليم المكانة التي تستحقها لتبقى باستمرار المؤسسة الفاعلة التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية البشرية؛ ذلك لأنها تتوفر على فاعلين تربويين مختلفين يساهمون جميعاً بدون استثناء وبدرجات متفاوتة في تعميق رسالتها التربوية والتعليمية والتي تتمثل في إعداد الأفراد للحياة وتهيئتهم ليكونوا فاعلين اجتماعيين وذلك بإكسابهم

أساليب التفكير الجيد والسلوك السليم والمهارات العلمية والعملية والقيم الاجتماعية المختلفة التي تمكنهم من تحقيق رغباتهم وحاجاتهم المختلفة والمساهمة في تطوير وتنمية مجتمعهم وحل مشكلاته بأساليب علمية متطورة. ومن بين هؤلاء الفاعلين التربويين التي تتوفر عليهم نجد المعلم الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر المنظومة التربوية ومن بين الأطراف الفاعلة والمنفصلة في العملية التعليمية التعلمية. فهو يعد المسؤول الأول المكلف اجتماعيا ورسميا بنقل وتمرير التراث الثقافي والاجتماعي للأجيال المتلاحقة والعصب الرئيسي للمدرسة الذي يتوقف عليه نجاح التربية في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها ومتطلباتها. وانطلاقا من الدور الفعال الذي يقوم به داخل النسق المدرسي وخارجه والتأثير الذي يحدثه في نوعية التعليم ومستواه أصبحت جميع المجتمعات على اختلاف فلسفاتها وأهدافها ونظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية توليه أهمية كبيرة؛ ذلك أن توفر المعلم الكفاء المؤهل أكاديميا وأخلاقيا واجتماعيا ونفسيا ودينيا وثقافيا سوف يزيد من فعالية كل من المنظومة التربوية والأفراد الذين يساهمون في بناء المجتمع وتحقيق تنميته في كافة القطاعات المختلفة. ومن بين هذه المجتمعات نجد المجتمع الريفي الذي كان يتمتع فيه بمكانة اجتماعية مرموقة ويحظى باحترام وتقدير كبير من قبل كافة أفراد؛ حيث كان يعتبر من بين الشخصيات المؤهلة والرائدة التي تنصدر أو بالأحرى تتولى شؤونه في جميع مجالات الحياة بعد رجال الدين وشيوخ الريف أو كما يطلق عليهم في هذا المجتمع بكبار الدوار. فلقد كان يتولى إضافة إلى أمور التربية والتعليم قضايا

الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد والقضاء... وكان يشارك أفراداه في توفير متطلبات حياتهم الأساسية والمختلفة كما كان يعتمد عليه كجاء في المناسبات الدينية والوطنية وفي فض النزاعات المختلفة الموجودة بينهم؛ إذ كان على العموم يمثل بالنسبة إليهم وسيلتهم وأداتهم لبلوغ أهدافهم وتحقيق غاياتهم ويعتبر أيضا منقذهم من ظلمات الجهل والتخلف عابرا بهم إلى ميادين العلم والمعرفة؛ غير أن التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي أمت بمجتمعنا ككل حاليا وفي جميع المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي مست حتى المجتمع الريفي؛ إذ لم تعد مقتصرة على المدينة فقط بل انتقلت إلى الريف كذلك جعلت مهنة التعليم تفقد قدسيتها التي كانت لها وتدننت تبعا لذلك مكانة المعلم الاجتماعية التي كان يتمتع ويحظى بها سابقا من قبل كافة شرائحه الاجتماعية، فصورته في الريف ليست في مكانها اللائق بها ولا تتماشى مع المواصفات التي يتمتع بها في المجتمعات الأخرى؛ بحيث أن كل من مكانته الاجتماعية والاقتصادية متدهورة ومتدنية بين أقرانه في السلم الاجتماعي والوظيفي؛ بالرغم من الدور التربوي والاجتماعي بالغ الخطورة والأهمية الذي يقوم به في عملية التعلم والتعليم وفي إحداث التغير الاجتماعي؛ حيث أصبح ينظر إليه وكأنه شخص عادي يستطيع كل من لم يجد مصدرا آخر يرتزق منه أن يزاول مهنة التعليم خاصة بسبب الحاجة الماسة لتكوين أكبر عدد ممكن من الأفراد ليصبحوا معلمين ويسدوا النقص الحاصل في العدد المطلوب منهم داخل المدرسة؛ نظرا للزيادة في عدد من يلتحق بها بسبب ارتفاع الكثافة السكانية في الريف أولا وبسبب جعل

التعليم إلزاميا ومجانيا خاصة في مرحلة التعليم الأساسي ثانيا. فمكانته الاجتماعية لا تصل إلى المستوى المنشود؛ إذ تجده دائما موضع اتهام ونقد ومحاصر من طرف جميع الأفراد وهو الضحية الوحيدة التي تنسب إليه أخطاء وزارة التربية الوطنية وفشلها في تحقيق أهدافها وغاياتها التربوية والتعليمية المختلفة، كما أن راتبه المادي الذي يتقاضاه قاصر حتى على الوفاء بمستلزمات حياته الأساسية والخدمات الاجتماعية التي يتلقاها ضئيلة جدا تفقده الرغبة في العمل والإلتقان فيه؛ وهذا ما أثر على مستوى عمله التربوي والاجتماعي المكلف بأدائه؛ حيث أصبح دوره مقتصرًا فقط على الجانب التعليمي والتربوي بعدما كان يتولى كافة الجوانب الحياتية الأخرى. فإذا أردنا أن يتحسن التعليم فينبغي علينا أن نهتم به ونصغي له ويلقى منا الاهتمام الذي يتناسب مع خطورة عمله فلا نفتصر على حل مشاكله المادية وتوفير مصادر التعليم التي تثري عمله فحسب؛ وإنما علينا أيضا أن نهتم بمعنوياته وأحواله الشخصية كما نعمل على تحسين الظروف المحيطة به سواء داخل المدرسة أو خارجها وأن نأخذ بالحسبان أثر عمله على مسار حياته؛ لأنه بقدر ما يكون المعلم يكون التعليم "فهو ليس آلة تصنع بل هو إنسان يبدع" (محمد عبد الرحيم عدس، 2000: 19)، إذا وفرت له متطلبات الإبداع وأسباب وظروف العمل الجيد والمريح التي تساعد على اكتساب مكانة اجتماعية لائقة ومحترمة داخل وسطه الاجتماعي من جانب اجتماعي لائق ومهني معقول ومادي محترم. وكل هذا لا يتحقق إلا إذا تضافرت جهودات النخب الحاكمة بإخلاص وتفاني مع جهودات أفراد مجتمعنا؛ لأنه كلما علا شأن مهنة التعليم

عند كل من النخب الحاكمة وأفراد المجتمع كلما ارتفع شأنها وبذلك ترتفع مكانته الاجتماعية؛ بحيث تصبح هذه المهنة من المهن الاجتماعية الراقية والجاذبة ويصبح هو من صفوة المجتمع ونخبته الذي يحتاج بالتأكيد إلى الكثير من التقدير والاحترام والامتنان. فكل تقصير في حقه سواء من طرف مجتمعنا أو من طرف الجهات الرسمية المعنية بأمر التربية والتعليم يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على مكانته الاجتماعية بالدرجة الأولى وعلى من هم تحت وصايته وحمايته (التلاميذ) بالدرجة الثانية ومنه على المجتمع ككل بالدرجة الثالثة؛ لذلك ينبغي الاعتناء به من خلال العمل على تحسين واقعه الاقتصادي والمهني والاجتماعي من أجل تهيئة الظروف التي تمكنه من تكوين كفاءات وإطارات تُنمى بها جميع مجالات المجتمع خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتميز بالانهيار القيمي وتحديات العولمة المختلفة. ومن هذا المنطلق دارت تفسيرات عديدة سياسية واجتماعية وأكاديمية حوله المعلم ومكانته الاجتماعية والعوامل التي تؤثر على تغييرها وانعكاساتها عليه وعلى كل من المجتمع والمتعلم، فمنهم من يرى أن أسباب تغير مكانته الاجتماعية يرجع إلى التحولات الاجتماعية المختلفة التي مست بنية الريف وهناك من يرجعها إلى قلة اهتمام الأفراد والدولة الجزائرية بمهنة التعليم بصفة عامة والبعض من يرجعها إلى الظروف الاجتماعية التي يعيشها من (مرتب مادي ضعيف وسكن مأجور وسيارة قديمة وخدمات اجتماعية مقدمة ضئيلة جدا...) والبعض الآخر يرجعها إليه شخصيا؛ أي إلى مستواه الثقافي والتعليمي ومدى تفانيه في عمله وحبه لمهنته. وفي هذا

السياق جاءت هذه الدراسة لتقديم مقاربة سوسولوجية تهدف من ورائها إلى معرفة خلفيات وتوجهات وتمثلات أولياء التلاميذ في الريف حول المعلم ومكانته الاجتماعية وما هي العوامل والظروف التي أدت إلى تغير مكانته الاجتماعية خاصة في ظل التحولات الاجتماعية التي مست بنيته في الآونة الأخيرة؛ باعتبارهم أفراد من هذا المجتمع ولهم اتصال دائم معه بواسطة أبنائهم، كما أنهم يعتبرون عنصرا أساسيا داخل البنية الاجتماعية والمنظومة التربوية معاً، بالإضافة لما لهم من دور كبير وأثر مباشر في نجاح السياسة التربوية أو فشلها. ولإبراز معالم هذه الإشكالية تم طرح التساؤل التالي وهو: كيف نفسر تمثلات أولياء التلاميذ لتغير مكانة المعلم الاجتماعية في ظل التغير الاجتماعي الذي أصبح يشهده المجتمع الريفي في الوقت الراهن؟

06- فرضيات الدراسة:

يتفق الباحثون على أن البحث العلمي لا بد أن يبدأ بفروض محددة؛ ذلك لأن البحث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفروض لذلك تعد مرحلة صياغة الفروض واختبار صحتها من أهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية. والفروض كما يعرفها محمد شفيق: "هي مواقف مبدئية أو تخمينات ذكية يقدمها الباحث لتنظيم تفكيره في حل مشكلة البحث، أو هي مجموعة آراء ومفاهيم تتعلق بموضوع البحث وتعد صورة دقيقة للمشكلة تغطي أبعادها من كافة الجوانب." (محمد شفيق، 1985: 67). ولكي نتعرف على تمثلات

وتصورات ومواقف أولياء التلاميذ حول مكانة المعلم الاجتماعية طرحنا مجموعة من الفرضيات وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تمثلات أولياء التلاميذ لتغير مكانة المعلم الاجتماعية ترتبط بالمرجعية الثقافية لهم.

إن النمط الثقافي لأولياء التلاميذ والوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه يحدد تمثلاتهم اتجاه المعلم ويؤثر أيضا في تحديد الصورة والمكانة الواقعية التي يتبوؤها المعلم في الواقع المعاش حاليا بكل ما يحمله من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وحسب ثقافة المجتمع الريفي؛ نظرا لما يمثله المعلم من دعامة أساسية ورئيسية في إحداث التغير الاجتماعي وتحقيق التنمية الريفية؛ حيث أن الفئات الاجتماعية التي ينمو ويتعزز نمطها الثقافي هم أكثر تجاوبا مع المعلم ويستطيعون تحديد مكانته الاجتماعية بين أقرانه، عكس الفئات الاجتماعية التي ينخفض ويتدهور نمطها الثقافي فهم أقل تجاوبا مع المعلم وما زالوا إلى حد الآن يعتبرونه من بين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في النظام التربوي وفي نهضة وتقدم المجتمع.

الفرضية الثانية: تمثلات أولياء التلاميذ لتغير مكانة المعلم الاجتماعية ترتبط بالكاريزما الذاتية للمعلم.

إن الكاريزما الذاتية التي يتمتع بها المعلم ومختلف سلوكياته وممارساته اليومية التي يقوم بها المعلم داخل المجتمع المدرسي وخارجه هي التي تحدد موقف أولياء التلاميذ من المعلم، كما تؤثر أيضا على تحديد المكانة الاجتماعية التي يضعونه فيها مقارنة بالأفراد الآخرين؛ حيث أن المعلم المؤهل ثقافيا وعلميا وخلقيا ومهنيا واجتماعيا هو الذي يحظى باحترام وهيبة وثقة أولياء التلاميذ، عكس المعلم الذي يتميز بمستوى ثقافي وتعليمي ومهني وأخلاقي واجتماعي متدني فهو الذي يفقد سمعته ومكانته الاجتماعية.

الفرضية الثالثة: تمثلات أولياء التلاميذ لتغير مكانة المعلم الاجتماعية ترتبط بالتغيرات الاجتماعية التي مست بنية الريف.

إن المعلم في الماضي كان مكلف بأداء عدة وظائف إلى جانب وظيفته التعليمية والتربوية؛ حيث كان يكلف بقضايا الدين والسياسية والاقتصاد والثقافة والقضاء...؛ لكن في خضم التغيرات الاجتماعية التي أصبح يشهدها النسق الريفي حاليا أصبح دوره مقتصرًا فقط على الجانب التعليمي والتربوي بسبب مظاهر التغير التي حلت محل المعلم وعوضت دوره الفعال الذي كان يقوم به في شتى المجالات الأمر الذي جعله يفقد هيئته ومكانته الاجتماعية داخل هذا النسق.

07- أهمية الدراسة:

تكن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموقع الاستراتيجي الذي يحتله المعلم في المنظومة التربوية، فهو يعتبر محور العملية التربوية في المدرسة وعصبها الرئيسي الذي يتوقف عليه نجاح التربية في تحقيق أهدافها والوصول إلى غايتها. إضافة إلى كونه يعد طرفا مهما في إنتاج المجتمع أو إعادة إنتاجه؛ لأنه مكلف اجتماعيا بإعداد الأجيال وتمير التراث الثقافي والاجتماعي للأجيال القادمة عن طريق محتوى مختلف البرامج التربوية أو شخصيته أو سلوكياته أو ممارساته داخل المجتمع المدرسي وخارجه. فأهمية هذه الدراسة الحالية تتضح في كونها تساهم بشكل كبير في الاطلاع على مشكلة بارزة في مجتمعنا والمتمثلة في تدني وظيفة أساسية وهامة ألا وهي وظيفة المعلم التي تحدد بواسطتها طبيعة ونوعية الأجيال القادمة التي يتوقف عليها مستقبل الأمة ورهان التنمية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك تكمن أهميتها في أنها تحاول التعرف على المكانة الاجتماعية التي يحتلها في البناء الاجتماعي الريفي والكشف عن أوضاعه المهنية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الظروف المحيطة بمهنة التعليم. كما أنها تحاول الكشف على أثر كل من المرجعية الثقافية لأولياء التلاميذ والكاريزما الذاتية له على تغير مكانته الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك تحاول التعرف على مظاهر التغير الذي حصل في الريف مؤخرا الذي يبدو عليه طابع المحافظة والثبات وتبني أدوارا مختلفة عن طابع الحضر وكيف تؤثر هذه الأخيرة على تغير مكانته الاجتماعية.

08- أهداف الدراسة:

يسعى كل باحث في دراسته لظاهرة ما إلى الوصول لمجموعة من الأهداف متوخيا تحقيقها وتختلف هذه الأهداف من باحث لآخر فترتبط طبيعة الأهداف بطبيعة الظاهرة المدروسة وموقف الباحث منها. كما أنه لا قيمة لبحث إذا لم يكن له هدف محدد يسعى إلى تحقيقه من خلال دراسته. ومن بين الأهداف التي نرمي إليها في دراستنا هذه نذكر:

♦ تحديد المكانة الاجتماعية الواقعية التي يحتلها المعلم حاليا في الريف.

♦ تسليط الضوء على واقع ثقافة أولياء التلاميذ من نظرتهم إلى المعلم والصورة التي يرسمونها له في البناء الاجتماعي.

♦ الكشف على الخصائص الذاتية التي يتمتع بها المعلم وأثرها على تغير مكانته الاجتماعية.

♦ التعرف على مظاهر التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الريفي وتبيان حجمها وطبيعتها وانعكاساتها على تغير مكانة المعلم الاجتماعية.

09- منهجية الدراسة:

يؤدي التحديد المنهجي وترتيب تقنيات أي دراسة علمية إلى تدعيم احتمالات الربط والتوثيق بين جوانب الدراسة وتنظيم عملية إنجاز خطوات البحث بصورة تسمح للباحث

من التوصل إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة وهو ما يتم انجازه في العمل الميداني الذي يساعد كذلك على دعم الدراسة النظرية ويثريها ويجسد الأهداف المحددة مسبقا في الدراسة. وبما أن دراستنا هذه تهدف إلى التعرف على المكانة الاجتماعية التي يحتلها المعلم بالريف في ظل التحولات الاجتماعية التي أصبح يشهدها حاليا وعلى العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تغير مكانته الاجتماعية. فإن التقصي المباشر لها يتطلب إجراء دراسة ميدانية تعتمد على أسس علمية وموضوعية تستهدف جمع المعلومات والحقائق الموضوعية من الواقع الاجتماعي عن مشكلة البحث والإجابة عن التساؤلات التي دارت حول إشكالية الدراسة؛ لذلك توجب علينا تصميم بناء منهجي يأخذ بعين الاعتبار الظاهرة المدروسة وخصائصها وبناءا على ذلك تم وضع خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية المتمثلة في تحديد الاقتراب النظري نوع المنهج الذي يعتمد عليه في هذه الدراسة وتحديد الأدوات والتقنيات التي سوف يعتمد عليها في جمع المعطيات الميدانية، بالإضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة وحجمها وخصائصها.

9-1- الإطار النظري:

حين نخوض تجربة البحث في المجتمع الريفي يجب أن نطرح تساؤلات منهجية ونظرية عديدة في ظل الواقع المفارق من حيث المتغيرات والإيديولوجيات وتعدد الفاعل النموذجي الذي يجب دراسته. وهذا كله نتيجة بروز ظاهرة التغير الاجتماعي التي

أضحت سمة تتميز بها المجتمعات الريفية؛ غير أنّها هي بالذات تطرح إشكاليات بنيوية ووظيفية بين المتغيرات المتأصلة التقليدية وبين المتغيرات المضافة الحداثية، وهي نفس الإشكاليات التي تنتج للباحث عوائق إبستمولوجية وإمبريقية يحاول قدر الإمكان ألا يقع في فخ البديهيات ومعتقدات الحس المشترك، فانطلاقاً من تلك الصعوبات المنهجية والنظرية والتعددية التي أضحت تتميز بها هذه البنيات التقليدية وكذلك من تجربة الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها فإنه تم طرح تساؤلات في نفس الاتجاه وهي:

1/ كيف يمكن احتواء ظاهرة التغير الاجتماعي في الريف نظرياً في ظل التعايش القائم بين الثنائيات السائدة: التقليد والحداثة والبنوي والمضاف والذاتي والموضوعي والبنية والفرد بالمقاربات الكليانية أم بالمقاربات الفردانية؟ بالتوظيف الأنثروبولوجي أم بالتوظيف السوسيولوجي؟ مع الإقرار بوجود تلك الاختلافات المنهجية والنظرية المفصلية في أطروحاتها وتمائلها في بعض المواطن من البحث والتحليل.

2/ كيف يمكن تكييف هذه المقاربة السوسيولوجية مع حيثيات دراستنا وأهدافنا المتوخاة لإنتاج براغماتية منهجية ونظرية مفاهيمية بين المقاربات المعالجة للتغير الاجتماعي؟

3/ بعيداً عن المحاذير الإبستمولوجية وموقفي كباحثة في دراسة هذه الظاهرة وبعيداً عن الحمولة المفاهيمية التي تحملها وتتداخل فيها مع المفاهيم الأخرى كالتقدم والتطور والنمو

والتي كلّها قد توصف بها المجتمعات الريفية، هل بالإمكان إيجاد الكيفية للانتقاء العقلاني للمقاربة السوسولوجية الملائمة؟

فالبحت في موضوع مكانة المعلم الاجتماعية في ظل التغيير الاجتماعي من خلال خاصية من خصائصه التي تتجسد في التمثل الاجتماعي وهو مرتبط بصيغة محددة وهي أولياء التلاميذ والتي تباينت بين المرجعية الثقافية لهم وبين الكاريزما الذاتية له وبين التغييرات الاجتماعية للبنية في حد ذاتها، فهو يعبر عن فكرتين: تتضمن الفكرة الأولى الانتقال بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والبنية؛ أما الفكرة الثانية فتتضمن تناول المتباين بين الكلياني والفردي. ولذلك تم طرح تلك التساؤلات لتوضيح التبريرات العلمية الحقيقية وراء تبني مقاربة التغيير الاجتماعي في دراستنا وبالتحديد أكثر في الاتجاه البنائي الوظيفي. فلعلمية الحصر والتحديد المقنن باتجاه معين في دراسة التغيير الاجتماعي أهمية فهمية وتوضيحية للقارئ الباحث لمسار التحليل للمؤشرات والتفسيرات المطروحة في الدراسة هذا من جهة ولحصر الاختلافات المنهجية والتحليلية للظاهرة حتى بين الباحثين داخل الاتجاه الواحد وليس فقط بين الاتجاهات المختلفة من جهة أخرى.

إنّ انتقاء واختيار هذه المقاربة لا يعني أبداً التوقع ضمن إطارها؛ لأن طبيعة الموضوع فرضت في العديد من المواطن تجاوزها لإنتاج براغماتية نظرية يعبأه التوظيف الأنثربولوجي، كما أنّ التبني لها لا يعني أنّ الظاهرة المدروسة هي التغيير الاجتماعي؛

وإنما هي آلية لدراسة مؤشرات مسها هذا الأخير وهو الدليل على وجودها. فالواقع المفارق بين المتغيرات التقليدية والمتغيرات الحداثية يوضع هذه الظاهرة موضع بداهة وليس موضع تساؤل أو تشكيك؛ فبدلاً من التساؤل هل تغيرت أم لم تتغير مكانته الاجتماعية نطرح تساؤل ذو أهمية كبيرة وهو: كيف تغيرت مكانته في ظل هذه المتغيرات المتنوعة والعديدة وما الدلالات على ذلك. وقبل التفصيل في ذلك لابد من عرض تلك الرهانات العلمية والأساسيات المنهجية التي تقوم عليها هذه المقاربة، فرهاناتها العلمية تتمثل حسب تالكوت بارسونز في أن: "تغير البنية يؤدي إلى تغير الفاعلين وهي بنية داخلية أكثر منها خارجية؛ لأنها عبارة عن رموز في الذاكرة تتجسد في ممارسات اجتماعية، كما أن أفعالهم تتميز بحرية الاختيار العقلاني ولا تحدث بصيغة منفردة لكنها تنظم في أنساق، والتغير الاجتماعي يقوم على فكرة التوازن الدينامي فالمجتمع هو أحد الأنساق الأساسية للفعل وهو يعيش في حالة توازن داخلي وعندما يتعرض للتغير فإنه لا يفقد توازنه؛ لأنه دينامي ومستمر وهو ينطوي على مجموعة من الوظائف بسبب أن لأعضائه حاجات ورغبات." (محمد عبد الكريم الحوراني، 2007: 67، 69). وبالنسبة لأساسياتها المنهجية فتتمثل في: ربط مفهوم التغير الاجتماعي إجرائياً بالتغيرات الملموسة مادياً التي تظهر في الجانب البنيوي والوظيفي للنسق الاجتماعي الكلي وحتى في الأنساق المكوّنة له بشرط أن تكون هذه التغيرات قابلة للتحقق ميدانياً، وهذا أساس منهجي له قيمته العلمية بالنسبة للباحث المتبني لهذه المقاربة؛ أي

الانتقال بظاهرة التغير الاجتماعي من فلسفة التنظير إلى فلسفة التفسير من خلال التحقيق والملاحظة الميدانية. وطرح سؤال سوسيولوجي عام وهو ما الذي يتغير اجتماعيا؟ فهذا الأخير يعتبر من بين الأسئلة المنهجية المهمة في تحديده لمسار التحليل والمتغير المراد التحقق منه ميدانيا ولذلك فإنّ ضمن هذه المقاربة فإنّ كل تغير أساسه بنيوي ووظيفي وكلياني وفردى هو مجال دراسته وإشكالياته. كما تأكد هذه المقاربة على جماعية العوامل والتفاعل، فمن الممكن لأي عامل من العوامل والعناصر المشكّلة لبناء المجتمع أن تؤدي دورها باعتبارها أحيانا قوة دافعة للتغير الاجتماعي وأحيانا أخرى قوة قادرة على تأكيد استمرار تفاعلاته؛ وقد يرتبط هذا الأمر بمعرفة اتجاه التغير: هل هو تغير من الداخل بفعل التوتر الذي قد ينشأ بين العناصر المكوّنة للبناء أم أنّه تغير خارجي أدى إلى التوتر في البناء الاجتماعي، وهل يكون تغير كلي يطرأ على كل الأنساق المنظّمة للنسق الاجتماعي أو الجزئي؟. وتدخّل المقاربة النظرية المعتمد عليها ضمن النظريات الكليانية الماكروسوسيولوجية في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي من خلال استعمال المقولات الكبرى كالتوازن والدينامكية والنسق؛ إلّا أنّه مع تالكوت بارسونز للفاعل النموذجي دور في دينامية النسق من خلال الأفعال والسلوكات التي تحدث بصيغة تفاعلية بين كل أفراد؛ ولذلك فإنّ الأساس المنهجي له قيمته في دراسة تمثلات الأولياء حول مكانة المعلم الاجتماعية نظرا لدورهم في إنتاجها وإعادة إنتاجها؛ فلقد كان تحليلنا في هذا الإطار بين

الذاتي والموضوعي والكلياني والفردي بحسب ما تفرضه طبيعة الموضوع وما يفرضه الواقع الممّوّع بين المتأصل والمتحول اليوم.

إن التبنّي البراغماتي لهذه المقاربة في دراسة ظاهرة التغير الاجتماعي بالريف تكتسي خاصية الصعوبة في العمل بها أكثر في البنيات التقليدية؛ نظراً لدرجة التعقيدات البنيوية الموجودة فيها وتزيد الصعوبة حينما يوضع الفاعل أو البنية في مفاضلة أو مقارنة أو صراع بين ما هو بنيوي وما هو قائم على التحول، فهي تكمن في مسألتين هامتين: المسألة الأولى تتعلق بما يفرضه الواقع من إشكاليات مختلفة ومتناقضة انطلاقاً من صيغة الثنائية التي يتجلى بها بين التقليدي والحداثي؛ ولذلك فإنّ كل تغير اجتماعي يحدث يخضع لهذه الثنائية التي لا يمكن لأي باحث تجاوزها. والمسألة الثانية ترتبط بما تفرضه طبيعة الموضوع من حيث تباينه بين ما هو فردي (مكانة المعلم الاجتماعية) وبين خصوصيات البنية التي ينتمي إليها والتي طرأت عليها العديد من التغيرات؛ وهذا ما يجعل الباحث يعتقد بأنّه لا تتناسب مع دراسته أية مقارنة سوسولوجية؛ بل يظهر له بأنّ المعالجة الأنثروبولوجية هي الأقرب والأنسب انطلاقاً من نفس المسألة الأولى المتعلقة بالتقليد والحداثة. وعليه فإنّها صعوبة ابستمولوجية أكثر منها ميدانية ومنهجية أكثر منها نظرية تقع بين التوظيف الأنثروبولوجي والتوظيف السوسولوجي لظاهرة التغير الاجتماعي في هذا المجتمع وبين موقع الباحث كونه الدارس الملاحظ وبين الباحث القارئ الذي له أفكاره ومعتقداته حول هذا الموضوع، فمحاولتنا كانت تقع في تبنى أحد المقاربات

المعالجة للظاهرة دون الخلط بين الحدود الفاصلة بين المجالات ودون الخروج عن الإطار السوسيولوجي وبدون إهمال أو إغفال المؤشرات المهمة في التفسير؛ بالرغم من أنه من الناحية الإمبريقية تبقى تلك الحدود بالنسبة للباحث مزيفة ووهمية باعتبار أن له إمكانية استعمال كل وسيلة منهجية تحقق له أهدافه العلمية؛ أي أن يكون براغماتي من الناحية النظرية والمنهجية والإمبريقية من أجل التعمق في البحث أكثر فأكثر. وعليه فإنّ التبني البراغماتي تجسّد في التوظيف الأنثروبولوجي وكذلك في التحليل السوسيولوجي لظاهرة التغيير الاجتماعي بين الطابع الكلياني والفرداني بالشكل الذي تسمح به النظرية البنائية الوظيفية والذي قد يتجاوزها في ذات الوقت بحسب ما تفرضه مؤشرات دراستنا كالبحت في الكاريزما الذاتية له فإنّه يخضع لهذا الشكل من التحليل الذي يضعه بين المتغيرات الفردية الخاصة به وبين المتغيرات الموضوعية الخاصة بالواقع من أجل إنتاج كاريزما تعبر عن الدمج أو الصراع بينهما؛ أمّا في التوظيف الأنثروبولوجي فإنّه كان بطريقة منهجية من خلال التحليل للتقنيات الأنثروبولوجية المستعملة في الدراسة والتي تبرز في معرفة التمثلات من خلال مؤشر المرجعية الثقافية للأولياء بالإضافة إلى تحليل الممارسات وأسلوب الحياة الريفية وعلاقتها بمكانته الاجتماعية. "فالأنثروبولوجيا تعمل حسب جورج بلاندييه نتيجة ملاحظاتها وتحليلها المقارن لمختلف المعطيات من أجل بلورة نظرية خاصة بالمجتمعات التقليدية. وعليه فإنّ منظور الباحث للتغيرات الاجتماعية يركز على ديناميتين أساسيتين داخلية وخارجية؛ وهذا نفس اتجاه المقاربة السوسيولوجية

ولكن الرؤية الأنثروبولوجية تثرى التحليل أكثر فهي تعبر عن دينامية البنيات والأنساق الاجتماعية التي تحدث على المستوى الداخلي لكل نسق وتشمل عناصره ثم دينامية التحول لها. " (سعود راشد العنزي، د. س: 23)، فهاتان الديناميتان اللتان تشكلان المصدر الحقيقي للتغير الاجتماعي تضعنا أمام سؤال الاستمرارية والتكرار والتأصيل والتشكل من جديد أو بالأحرى بين جدلية التقليد والحدثة. وعليه فإنّ لهذه البراغماتية فائدة عملية منهجية وابستمولوجية تخرج الباحث من ذلك التيه بين المقاربات المختلفة في المجال الواحد وحتى بين المجالات ومن أجل وضع كل الإمكانيات والآليات والتقنيات للوصول إلى التفسيرات الحقيقية للظاهرة المدروسة بما فيها إمكانية التبني والتجاوز في ذات الوقت من طرف الباحث.

9-2- المنهج المعتمد في الدراسة:

تتطلب مقتضيات البحث العلمي تحديد نوع المنهج المتبع من طرف الباحث وذلك بغرض التوصل إلى نتائج موضوعية ودقيقة موثوق فيها قابلة للتحليل والتفسير والتأويل. فالمنهج كما يعرفه **عمار الطيب كشرود**: "هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة بقصد وصفها وتفسير المتغيرات المختلفة التي تؤثر وتتأثر بها بقصد التحكم فيها والتنبؤ بمستقبلها." (عمار الطيب كشرود، 2007: 216). وعند اختيار المنهج لابد على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار الموضوعية والدقة فلا بد أن يتوافق المنهج مع طبيعة

الموضوع وأن لا يكون الاختيار تلقائياً أو اعتباطياً؛ بل ينبغي أن يبني على أسس علمية فالباحث مسؤول عن اختياره لمنهج بحثه بناء على معطياته الدراسية من صياغة الموضوع وتحديد الإشكالية إلى بناء الفرضية...، فطبيعة البحث هي إذن من تحدد لنا اختيار منهج دون آخر. ولما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المستخدم فإنه وتبعاً لما تم التطرق إليه فإن المنهج المناسب الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي وهو الذي يتلاءم وطبيعة موضوعنا. والذي يعرفه بلقاسم سلاطنية: "على أنه أسلوب أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة اجتماعية أو مشكلة أو سكان معينين." (بلقاسم سلاطنية وآخرون، 2004: 168). فهذا المنهج يعد من المناهج الأكثر استعمالاً وذو قيمة علمية كبيرة؛ إذ أنه لا يقف عند حدود وصف الظاهرة موضوع البحث ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يحلل ويفسر ويقارن ويقوم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد معارفنا عن تلك الظاهرة، وبعبارة أخرى فهذا المنهج يزودنا بالمعلومات والوقائع الموضوعية حول مشكل ما أين يتم بعدها تشخيصه والكشف عن حدوده والعوامل المتحركة فيه والتي على ضوءها توضع القرارات المناسبة وترسم الخطط الكفيلة لمعالجته. واعتمادنا على هذا المنهج في هذه الدراسة يهدف بشكل عام إلى الوصف والتحليل والمقارنة بين البيانات؛ أي تم جمع البيانات التي تستجيب لاختبار فرضيات الدراسة الثلاثة من الميدان الذي هو محل الدراسة ثم تم وصفها حسب طبيعتها

وتحليلها والمقارنة بينها وأخيرا تفسير ما تمخضت عنه من نتائج. وتتمثل البيانات هنا في المعلومات التي يقدمها أولياء التلاميذ وفي الملاحظات التي تم جمعها من خلال تواجدها شخصيا بجميع المناطق الريفية التي هي محل الدراسة؛ بحيث تم المقارنة بين المعلومات والتصريحات التي قدمها أولياء التلاميذ وبين مختلف الممارسات والسلوكيات التي يقوم بها كل من المعلم والأولياء من أجل معرفة الصورة التي يحملونها حول المعلم ومكانته الاجتماعية.

9-3- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

يحتاج كل منهج إلى أدوات لجمع البيانات فالقيام بالدراسة الميدانية يتطلب اختيار سليم للأدوات التي من شأنها أن تجعل العمل متكاملًا؛ لذا فدور اختيار الأدوات المناسبة عملية لا تقل أهمية عن باقي العمليات الأخرى، كما لا يمكن تحت أي ظرف أن ننجز دراسة علمية من دون توفر أداة مناسبة لطبيعة الموضوع ولنوع المنهج المختار تطبيقه في الدراسة. كما يمكن أن نستخدم أكثر من أداة واحدة للبحث تبعًا للضرورة العلمية والمرونة المنهجية؛ لأن أدوات البحث العلمي تكمل بعضها البعض من خلال أنها تغطي عيوب أداة بحث أخرى. وفي هذا الإطار ونظرًا لتعدد التقنيات فإننا اعتمدنا في دراستنا هذه على تقنيتين بحث حسب ما تطلبته طبيعة الدراسة ومجتمع البحث محاولين بذلك الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية وهي كالتالي:

9-3-1- المقابلة: وهي أول أداة تم الاعتماد عليها في بحثنا وهي الأداة الرئيسية فيه. فالمقابلة تعد من الطرق الشائعة الاستخدام في الحصول على البيانات في مختلف حقول العلوم الإنسانية؛ حيث أن هذه الطريقة تعطي الفرصة لجمع البيانات ووجهات النظر بشكل فعال خاصة في المجالات التي تتطلب الاتصال المباشر والإطلاع على الأنماط السلوكية والآراء والاتجاهات. إضافة إلى أن هذه الطريقة تسمح بملاحظة الأحاسيس والانفعالات التي تصدر من قبل المستجيب خاصة إذا ما تمكن الباحث القائم بالمقابلة من إيجاد حالة من الاطمئنان والثقة لدى المبحوث. والمقابلة على حد تعبير عبد الغني عماد: "هي وسيلة من وسائل جمع المعطيات والبيانات من مصادرها وتتم بين طرفين حول موضوع محدد منطلقا من أسباب ومحققا لغايات." (عبد الغني عماد، 2007: 72). وقد لجأنا إلى هذه الوسيلة نظرا لمزاياها العديدة فهي تساعدنا على التأكد من صحة البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى، كما تساعدنا في الكشف عن التناقضات التي ربما تظهر بين المصادر المختلفة، وأيضا الحصول على معطيات وبيانات تعذر علينا الوصول إليها عن طريق الوثائق الرسمية، فضلا عن مناسبتها للمبحوثين الذين يتسمون بمستوى ثقافي وتعليمي محدود يختلف من فرد لآخر بالإضافة إلى أنها تمكننا من إدراك شامل للمبحوث. ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج واحد من المقابلة وهي: المقابلة الرسمية أو كما تسمى المقابلة الموجهة أو المقابلة المقننة والتي

يعرفها أحمد عياد: "بأنها الأداة التي يستعين فيها الباحث بالأوراق الإستبائية التي تعتبر الدليل أو المرشد أو الموجه للمقابلة من بدايتها إلى نهايتها ودور الباحث في هذا النوع من المقابلة هو إسماع الأسئلة للمبحوث وتدوين الأجوبة." (أحمد عياد، 2006: 130).

وعليه فقد استخدمنا المقابلة في هذه الدراسة الميدانية مع أولياء التلاميذ؛ حيث بلغ عدد المقابلات بـ: (20) مقابلة كل منطقة ريفية اخترنا منها مبحثين (واليين) يتوزعون بين كلا الجنسين ويختلفون في معطياتهم السوسيو مهنية لإجراء المقابلة حسب الظروف التي واجهتنا من طرف كل من المبحوث والمناطق الريفية التي هي محل الدراسة. ولمعرفة مكانة المعلم الاجتماعية من منظور أولياء التلاميذ استخدمنا المقابلة وفق خطة معينة أو دليل عمل يقودنا إلى تحقيق الغرض المطلوب. (أنظر إلى الملحق الموجود فيه دليل المقابلة ص 231)؛ بحيث جاءت المقابلة التي تم وضعها بعد محاولات عدة لصياغتها؛ حيث قامت الباحثة في البداية بصياغة النموذج الأولي للمقابلة بمساعدة مجموعة من الأساتذة وأولياء التلاميذ ثم قمنا بتجريبه على عينة عشوائية صغيرة من أفراد مجتمع البحث وكان الغرض منه معرفة مدى وضوح وترابط فقراته وملائمتها للاستخدام، بالإضافة إلى معرفة ما هي مواطن الضعف والقوة فيه لنقوم فيما بعد بإجراء تعديلات وتغييرات بالنحو الذي ارتأيناه يخدم دراستنا بشكل أفضل. وبعد التأكد من وضوح وملائمة بنود المقابلة خرجت المقابلة في صورتها النهائية لتطبيقها للمرة الأخيرة مع أولياء التلاميذ؛ بحيث حاولنا اختيار أسهل المفردات وأكثرها شيوعاً بينهم كي لا تكون

هناك صعوبة في فهمها. ولقد تم حصر أسئلة المقابلة في ثلاثة محاور حسب مقتضيات الدراسة وفرضياتها الثلاثة؛ بحيث يتفرع عن كل محور مجموعة من الأسئلة عددها (12 سؤال) مرتبة حسب المحاور ومرقمة من (01 إلى 12). والأسئلة في مجملها تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة وهي معرفة ما هي التمثلات التي يحملها أولياء التلاميذ اتجاه مكانة المعلم الاجتماعية. وفيما يلي توضيح لمحاور المقابلة الثلاثة:

1- يهدف المحور الأول إلى الكشف على أثر الخلفية الثقافية لأولياء التلاميذ على تمثلاتهم لمكانة المعلم الاجتماعية؛ حيث تحاول عبارات هذا المحور من (01 إلى 04) المساهمة في اختبار الفرضية الأولى للدراسة.

2- يهدف المحور الثاني إلى الكشف على الكاريزما الذاتية للمعلم وعلاقتها بتمثلات أولياء التلاميذ اتجاه مكانة المعلم الاجتماعية؛ حيث تحاول عبارات هذا المحور من (05 إلى 08) المساهمة في اختبار الفرضية الثانية للدراسة.

3- يهدف المحور الثالث إلى الكشف على التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الريفي وما مدى تأثيرها على تمثلات أولياء التلاميذ حول مكانة المعلم الاجتماعية؛ حيث تحاول عبارات هذا المحور من (09 إلى 12) المساهمة في اختبار الفرضية الثالثة للدراسة. إضافة إلى ذلك ضم دليل المقابلة مجموعة من البيانات الشخصية الخاصة بتعريف وتقديم المبحوثين (كالجنس والسن والمستوى الدراسي والمهنة). ومن الأمور

الملحة في تطبيق المقابلة نشير إلى جملة القواعد والإجراءات التي قمنا بمراعاتها أثناء قيامنا بالمقابلة:

* تقديم الباحثة نفسها بطريقة لائقة ومقبولة حتى يطمئن المبحوث.

* شرح وتوضيح الغرض من المقابلة والدراسة ككل.

* تأكيدنا على أن المعلومات التي سيقدمها المبحوث سوف تبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ولن نستعملها ضد المبحوث تحت أي ظرف كان.

* محاولة خلق جو مناسب وطبيعي مع تطوير العلاقة بيننا وبين المبحوث؛ لأن ذلك يساعدنا بشكل كبير في الاستجابة والإدعاء بالمعلومات الصحيحة تجاه الظاهرة المدروسة.

* كان طرحنا للأسئلة وفق أسلوب واحد مع ترك الحرية للمبحوث للتعبير عن نفسه وتوضيح وجهة نظره مع محاولة عدم التدخل سواء بالتأييد أو المعارضة؛ لأن ذلك يؤثر على إجابة المبحوث وعلى اتجاهه وقناعته.

* حاولنا عدم إجهاد المبحوث بالأسئلة الكثيرة وأن يكون وقت المقابلة معقولاً.

* حاولنا تحسيس المبحوث بالاهتمام وأن معلوماته سوف تكون مفيدة للبحث ومؤثرة.

* في حالة رفض المبحوث الإجابة عن بعض الأسئلة حاولنا عدم الإلحاح عليه.

* حاولنا قدر الإمكان التحكم في تسيير المقابلة وعدم ترك الفرصة للمبحوث لكي يسيطر عليها، بالإضافة إلى أننا حاولنا اختيار الطريقة المناسبة لتسجيل الإجابات أولاً بأول لتقليل من إمكانية النسيان دون أن نتجاهل المبحوث ونظهر عدم الاهتمام به.

* عند الانتهاء من المقابلة تركنا المبحوث يقول ما يريده حول الموضوع لكي نكسب ثقته.

9-3-2- الملاحظة: وهي ثاني أداة تم الاعتماد عليها في بحثنا؛ حيث يجمع الباحثون والعلماء على أن الملاحظة كأداة تعتبر من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي ومصدراً أساسياً للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. وتعتمد أساساً على حواس الباحث وقدرته الفائقة على ترجمة ما لاحظته وتلمسه من وقائع أحداث إلى عبارات ذات معاني ودلالات ينبثق عنها وضع فروض مبدئية يمكن التحقق من صدقها أو عدم صدقها. والملاحظة على حد تعبير **حسان هشام**: "هي عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته." (**حسان هشام، 2007: 134**). أما من حيث أنواع الملاحظة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة فهي: الملاحظة المنتظمة التي يعرفها **أحمد عياد**: "بأنها الأداة التي

يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة فهي ملاحظة من الخارج وهي لا تتطلب من الباحث أن يتقمص أدواراً وأن ينتمي إلى جماعة ما؛ بل يكفيه مراقبة الجماعة وملاحظة نشاطهم وعلاقاتهم وتسجيل المعلومات والحقائق. " (أحمد عياد، 2006: 133). ولقد اعتمدنا على هذه الأداة من أجل معرفة ووضع صورة دقيقة عن المكانة الاجتماعية التي يحتلها المعلم في البناء الاجتماعي الريفي من منظور أولياء التلاميذ. ولقد تم ذلك من خلال الاحتكاك بكل من أولياء التلاميذ والمعلمين ومعايشة واقعهم وملاحظة سلوكياتهم وتصرفاتهم داخل المجتمع المدرسي وخارجه مع الزملاء أو أولياء التلاميذ أو الإدارة المدرسية أو التلاميذ...؛ بحيث قمنا بتحديد الحوادث والمشاهدات والسلوكيات التي نريد ملاحظتها وجمع المعلومات والبيانات عنها حتى تكون أكثر دقة وتحديدًا عن طريق الاعتماد على شبكة الملاحظة التي تقودنا إلى تحقيق الغرض المطلوب. (أنظر إلى الملحق الموجود فيه شبكة الملاحظة ص 233). ولقد استخدمنا هذه الأداة العلمية منذ بداية دراستنا واستمرت معها إلى غاية نهايتها؛ بحيث قمنا بمقارنة المعلومات والبيانات المستقاة عن طريق تقنية الملاحظة مع المعلومات والبيانات المستقاة بواسطة المقابلة التي تم الاعتماد عليها في دراستنا. وتمت الاستفادة منها في تبيان مدى مصداقية تصريحات وإجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة والتعمق أكثر في فهم سلوكيات ونظرة أولياء التلاميذ للواقع الاجتماعي والاقتصادي والمهني الذي يعيشه المعلم وكذا مكانته الاجتماعية.

9-4- مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المناطق الريفية التابعة لبلدية البرج بولاية معسكر، وقد اختيرت منطقة البرج لكونها تضم عدة مناطق ريفية؛ حيث يبلغ عددها بـ: (17) منطقة ريفية؛ إلا أننا اخترنا منها (10) مناطق ريفية فقط لإجراء دراستنا الميدانية بها؛ نظراً لأنها تشمل خصائص العينة التي تفيدنا في مجال دراستنا هذه. فجل المناطق الريفية التي اخترناها تتميز بصفة المجتمع الريفي المحددة حسب المعايير العلمية المتعارف عليها وهي: سيطرة النشاط الزراعي على سكانها وقلة كثافتها السكانية وتوفر بعض المرافق الخدماتية والترفيهية والثقافية بها. كما أن عنصر التجانس من أهم السمات التي تميزها بالإضافة إلى أنها نموذج عن التغيير الذي بدأ يتضح في المجتمعات الريفية مؤخراً من خلال انتشار الوعي والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي والتكيف مع التطورات الجديدة زيادة على دعم التواصل الريفي الحضري وفك العزلة الاجتماعية والجغرافية وزيادة المشاريع الاقتصادية والثقافية والتربوية والاستثمارية بها. أما عينة الدراسة فقد اختيرت بطريقة قصدية لكونها من أكثر الطرق شيوعاً واستعمالاً في البحوث النفسية والاجتماعية. وهذا لتمثيل كافة المناطق الريفية التابعة لمنطقة البرج. ويقصد بالعينة القصدية حسب عبد الغاني عماد: "بأنها النموذج المختار من السكان بطريقة مقصودة ومتعددة؛ أي بطريقة لا

تعطي جميع وحدات السكان أو مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار. (عبد الغاني عماد، 2007: 56). فاختيارنا الموضوعي للعينة القصدية كان للأسباب التالية:

* إن أسلوب العينة القصدية يستخدم إذا كان مجتمع الدراسة معروف عند الباحث؛ أي أن أفراد العينة المشكلة لمجتمع الدراسة يعرفها الباحث تمام المعرفة وله كافة المعلومات عنهم.

* إن العينة القصدية تتميز بقدرتها على إعطاء معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع الدراسة وعدم احتياجها لعمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمد عليها العينة العشوائية.

ومنه فقد تم اختيار أفراد عينة دراستنا من أولياء التلاميذ في المجتمع الريفي لمنطقة البرج بولاية معسكر البالغ عددها بـ: (20 فردا) قمنا باختيارهم عن طريق مساعدة موظفي المنطقة ومن خلال علاقتنا الاجتماعية التي تربطنا بهم بالإضافة إلى مساعدة مدراء مدارسها الابتدائية. وتتوزع عينة دراستنا حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والثقافي والوظيفة وعلى جميع المناطق الريفية التي هي محل الدراسة. (أنظر إلى الملحق الموجود فيه الجدول الذي يوضح المعطيات السوسيو مهنية للمبحوثين ص 235).

10- مجالات الدراسة:

يعتبر تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية الهامة في الدراسات والبحوث العلمية بصفة عامة والبحوث الاجتماعية بصفة خاصة وتعد ركيزة أساسية فيها؛ حيث تمكن كل من الباحث والقارئ من تحديد المكان والزمان والمجتمع الذي أجريت عليه هذه الدراسة وهذا راجع لاختلاف نتائج البحوث والدراسات باختلاف الأزمنة والأماكن والمجتمعات التي تجري فيها؛ لذا وجب على الباحث أن يحصر دراسته في نطاق حدود معينة ودراستنا هذه وضعت ضمن المجالات المتعارف عليها وهي ثلاثة مجالات:

10-1- المجال المكاني: تم الجزء الميداني من الدراسة بالتحديد في بلدية البرج وضواحيها الواقعة بولاية معسكر. "هذه الأخيرة تحتل مكانة إستراتيجية هامة؛ نظرا لموقعها الجغرافي المميز فهي تقع في الإقليم الشمالي للجزائر على أحد السفوح الجنوبية المطلقة على سهل غريس تقدر مساحتها أكثر من (2000 كلم²) ويقدر عدد سكانها بنحو (60 ألف نسمة)". (بن داهة عدة، 2005: 08). وبما أن الجزء الميداني من الدراسة تم في هذه البلدية ارتأينا التعريف بها على النحو التالي:

10-1-1- تاريخيا: تستمد بلدية البرج تسميتها من اسم قوي أو الثكنة القوية بنيت سنة 1835 أما إنشاء التجمع السكاني فيعود إلى سنة 1847. استقر بها الاستعمار الفرنسي للأسباب التالية: موقعها الاستراتيجي أعلى المنحدرات شمالا وجنوبا، بالإضافة

إلى موقعها على طول شريط المواصلات داخل الوطن وأيضا طبيعة أراضيها الخصبة والصالحة لزراعة أهم منتج زراعي وهو العنب الذي يستعمل لصناعة الخمر.

10-1-2- جغرافيا: تقع بلدية البرج في الشمال الشرقي لولاية معسكر تبعد عن مقر

الولاية بـ: (24 كلم)، يحدها شمالا بلدية سجرارة وجنوبا بلديتي السهايلية وتيغنيف

وشرقا بلدية المناور وغربا بلديتي عين فارس وخليوية. تستفيد من مرور الطريق الوطني

رقم (07) الرابط بين ولاية معسكر وولايتي غليزان والجزائر. كما يربط بين الولاية

خاصة مع مدينة المحمدية في الشمال ومدينة تيغنيف في الجنوب عن الطريق الولائي رقم

(12)؛ حيث يشكل هذا الطريق للبلدية فائدة خاصة للتبادل التجاري والحركة السكانية،

كما يضمن لها تحركا ضروريا في تنميتها وتطورها وهذا ما جعلها تحتل موقعا جغرافيا

جد هام على مستوى المنطقة الجبلية لبني شقران. وهي تمتاز بطغيان المساحات الجبلية

بشدة؛ لأنها تقع في الكتلة الجبلية لبني شقران المشهورة بطابعها المادي غير المستوي

والصعب. وتتميز تضاريسها بسيطرة المساحات الجبلية المتكونة من حاشية منحدره بشدة.

أما مناخها فهو نصف جاف يميز بموسمين: الأول بارد ورطب نسبيا من "أكتوبر إلى

أفريل" والثاني حار وجاف من "ماي إلى سبتمبر" ودرجة الحرارة تكون من (10°) في

فصل الشتاء إلى (36°) في فصل الصيف. وفيما يخص الأمطار التي تتميز بها تكون من

"أكتوبر إلى أفريل" ثم من "ماي إلى سبتمبر" وهي فترة جافة نسبيا تكون مصحوبة بسقوط

أطوار متذبذبة وضعيفة. وحسب المواصفات النوعية التي تتميز بها (انحدار وعلو وكثافة سكانية) ينتظر ترتيبها في إحدى الأصناف التالية (جبل عالي وجبل متوسط ومساحات متلاصقة) طبقا للقانون رقم (03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004) المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة والمرسوم التنفيذي رقم (05-469 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005) المحدد لكيفيات وإجراءات تصنيف المناطق الجبلية.

10-1-3- ديموغرافيا: حسب الطابع الجبلي ذو الانحدارات القوية التي تتميز بها بلدية البرج فإن الفضاء العمراني لها يتميز بتكتل تجمعات سكانية يفوق عددها (75%) متمركزة على طول الطريق الوطني رقم (07) وباقي السكان يتوزعون على الاتجاهين الشمالي والجنوبي. يقدر عدد سكانها بـ: (20755) ساكن سنة 2008. وهذا ما جعلها تحتل الصف العاشر في حجم السكان؛ أي ما يمثل بـ: (2.65%) من مجموع سكان ولاية معسكر. وهي بلدية حضرية بنسبة (71%)؛ إذ يمثل الفضاء البلدي لها بـ: (1.2%) من مجموع الولاية وهو بهذه الخاصية يسجل في تئمين وحماية المناطق الجبلية." (Direction de l'urbanisme et de la construction, 2011 : 08 , 15)

10-1-4- اقتصاديا: "في المجال الفلاحي تعد بلدية البرج من البلديات الرائدة في مجال الفلاحة بمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية؛ مما أعطى لها ميزات تجعلها تحتل الصدارة من حيث الإنتاج المبكر وتنوعه؛ بحيث تعد فلاحا الجبل من النشاطات الأساسية

لها؛ إذ تقدر المساحة الفلاحية المستعملة الإجمالية بـ: (8715 هكتارا)؛ أي ما يقارب (95%) من المساحة الإجمالية للبلدية المقدره بـ: (9200 هكتارا). كما تقدر مساحة الطرق والأراضي غير المنتجة بـ: (391 هكتارا)؛ بينما المساحة الغابية تشغل حيزا مغطى بالأشجار قدره (42 هكتار). وهذا ما يفسر بأنها تعتبر إقليميا فلاحيا مسهما بإنتاجاته المتنوعة للمواد الفلاحية التي تسوق على المستوى المحلي والجهوي. وتعد ثروة العنب بمختلف أنواعها الثروة الفلاحية الأساسية لها؛ بحيث تقدر المساحة المخصصة لزراعته بـ: (1092 هكتار)؛ أي ما يقارب (14 %) كقوة إنتاجية للولاية وهذا ما يمنحها ميزة التخصصية في هذه الفلاحة بامتياز كما تختص ببعض الزراعات كزراعة الخضر والحبوب والأعلاف... وتشكل الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة بها؛ بحيث تهتم بتربية المواشي باختلاف أنواعها من ماعز وبقر وأغنام ودجاج والتي تستثمرها في إنتاج الحليب ومشقاته والصوف والعسل والبيض... وفي مجال الموارد المائية فإن أغلبية سكانها تمتلك شبكة المياه الصالحة للشرب والتطهير ومزودة كذلك بالكهرباء وشبكة الإنترنت. أما في المجال الصناعي فإنها تضم (06) وحدات صناعية تقليدية من النوع القديم و(111) نشاط في الخدمات توفر (114) منصب شغل. وقائمة الخدمات موزعة كما يلي (05) وحدات لمواد البناء و(11) وحدة في البناء والأشغال العمومية و(11) هندسة غذائية و(83) في النقل. وبالنسبة للنشاطات الصناعية والنصف

صناعية فإنها تحصي (11) وحدة خاصة ومن ضمن الوحدات الأكثر أهمية صناعة المشروبات الغازية.

10-1-5- اجتماعيا وثقافيا: في مجال السكن والتعمير فإن الحضيرة كانت تحصي

(389) مسكن قبل سنة 1945 ليرتفع في سنة 1966 إلى (672) مسكن ليتضاعف سنة

1987 إلى (1513) ليصل سنة 1998 إلى (2180) ليتطور سنة 2008 إلى (2659)

مسكن. ومرد ذلك تحسين الأوضاع المعيشية وكذا عامل الهجرة الريفية. وينقسم إقليمها

حاليا إلى تجمعين اثنين أساسيين: التجمع الأول وهو التجمع الرئيسي الذي يضم منطقة

البرج أين يوجد مقر البلدية والدائرة والتجمع الثاني وهو التجمع الثانوي الذي يضم منطقة

الكرامة وزيادة على هاذين التجمعين فإن إقليمها يحتوي على عدد هام من السكان

موزعين على عدة مناطق ريفية أهمها: (الجفافة، الكرامة، العبادلية، أولاد بوجلال،

الخرابشية، أولاد تليان، أولاد صديق، الخماميس، زعقان، أولاد رافع، السمايشية،

العرايسية، أولاد مكي، الكحل، زرامة، الموالك، المراسلية وأولاد عمارة). وفي مجال

التربية والتكوين فإنها تحتوي على (11) مدرسة ابتدائية موجودة داخلها وخارجها بها

(76) قسما و(2006) تلميذا بمعدل شغل (26) تلميذ في القسم. وعلى (03) مؤسسات

تعليم متوسط موجود داخلها بها (46) قسما و(1681) تلميذا بمعدل شغل (36) تلميذا في

القسم. كما تحتوي على ثانوية واحدة موجودة داخلها بها (21) قسما و(690) تلميذا

بمعدل شغل (33) تلميذا في القسم. كما تحتوي أيضا على مركز واحد للتكوين المهني يستوعب (100) تلميذ. أما في المجال الصحي فإنها تحتوي على هيكل صحي متنوع متكون من عيادة واحدة متعددة العلاج وعيادة واحدة للأمومة و(04) قاعات للعلاج البعض منها موجود بداخلها والآخر موجود خارجها. زيادة على هذا تحتوي على مجموعة من المؤسسات الإدارية والرياضية والدينية والثقافية التي تلبى رغبات وحاجيات أفراد البلدية. " : **direction de l'urbanisme et de la construction , 2011** (16, 42).

انطلاقا من ذلك بدأنا باستطلاع المجال الجغرافي للمناطق الريفية التابعة للبلدية قصد تحديد أماكن تواجدها والتعرف على عددها؛ وذلك من أجل تكوين علاقة مع مجتمع البحث لكي يتسنى لنا فيما بعد إجراء دراستنا الميدانية بها بكل سهولة؛ حيث قمنا باختيار (10) مناطق ريفية من أصل (17) منطقة ريفية؛ لأنها تشمل خصائص العينة التي تفيدنا في دراستنا هذه المذكورة سابقا. وهي في الحقيقة عبارة عن تجمعات سكانية مبعثرة ومتفرقة ولكل تجمع أو منطقة تسمية إدارية تصنفها قائم على أساس الألقاب الأكثر انتشارا فيها. وعليه تمت دراستنا الميدانية على مستوى المناطق الريفية التالية:

1- منطقة الكرامة: تقع شمال مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (2.5 كلم)، تحتوي على(153) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (930) ساكن. وهي عبارة عن ريف واحد؛

لأنها تتميز بسكانها المتجمعة عكس المناطق الريفية الأخرى التي تتميز بسكانها المتفرقة.

2- **منطقة الخماميس:** تقع جنوب مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (3.5 كلم)، تحتوي على (71) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ (407) ساكن.

3- **منطقة الجفافة:** تقع شرق مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (08 كلم)، تحتوي على (107) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (615) ساكن.

4- **منطقة أولاد بوجلال:** تقع جنوب شرق مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (09 كلم)، تحتوي على (83) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (440) ساكن.

5- **منطقة الكرابشية:** تقع جنوب مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (13 كلم)، تحتوي على (112) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (654) ساكن.

6- **منطقة أولاد صديق:** تقع جنوب مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (11 كلم)، تحتوي على (104) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (522) ساكن.

7- **منطقة العبادلية:** تقع جنوب مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (11 كلم)، تحتوي على (88) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (472) ساكن.

8- منطقة العرايسية: تقع جنوب مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (12 كلم)، تحتوي

على (87) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (413) ساكن.

9- منطقة زرامة: تقع جنوب شرق مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (08 كلم)، تحتوي

على (114) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (527) ساكن.

10- منطقة المراسلية: تقع جنوب شرق مقر بلدية البرج وتبعد عنه بـ: (11 كلم)،

تحتوي على (123) مسكن ويقدر عدد سكانها بـ: (407) ساكن. (أنظر إلى الملحق

الموجود فيه الخريطة الجغرافية لمنطقة البرج وضواحيها ص 236).

10-2- المجال الزماني: تمت دراستنا الميدانية وفق المراحل الزمانية التالية:

10-2-1- مرحلة النزول إلى الميدان للاستطلاع: بداية قمنا بالتوجه إلى بلدية

البرج وأجرينا مقابلة في شكل حوار نصف موجه مع رئيسها وموظفيها وأفرادها من أجل

التعرف عليها؛ بحيث قدم لنا المسؤول الأول عنها مجموعة من الوثائق الرسمية الخاصة

بتعريفها في شتى المجالات، كما قدم لنا الخريطة الجغرافية لها والتي تمكنا من خلالها من

التنقل من منطقة ريفية إلى أخرى وكان ذلك طيلة شهر أكتوبر 2012. وفيما بعد قمنا

بالتوجه إلى كافة المناطق الريفية التي هي محل الدراسة قصد تكوين علاقة مع مجتمع

البحث؛ بحيث قمنا بإجراء بعض المقابلات الاستطلاعية على عينة عشوائية صغيرة من

أولياء التلاميذ البالغ عدد أفرادها بـ: (10) مبحوثين. ومن خلال كل ذلك تمكنا من تكوين نظرة شاملة حول موضوعنا وكان ذلك قرابة شهر كامل من بداية 15 فيفري إلى 15 مارس 2013.

10-2-2- مرحلة إجراء الملاحظات والمقابلات الميدانية: بعد تحديد تقنيات

البحث المعتمد عليها في جمع المعطيات الميدانية وهي تقنية الملاحظة المنتظمة والمقابلة الموجهة تم بناء شبكة الملاحظة ودليل المقابلة الأولي بمساعدة مجموعة من الأساتذة وأولياء التلاميذ؛ بحيث تم من خلالهما النزول إلى الميدان ابتداء من 01-01-2014 إلى غاية 31-01-2014 لتجربتهما على بعض أفراد مجتمع البحث؛ من أجل التعرف على مواطن الضعف والقوة فيهما. وبعد التأكد من وضوح وملائمة بنودهما تم النزول مرة أخرى إلى الميدان ابتداء من 01-02-2014 إلى غاية 31-05-2014 لإجراء الملاحظات والمقابلات في شكلها النهائي.

10-2-3- مرحلة جمع المعطيات الميدانية وتحليلها: بعد إجراء الملاحظات

والمقابلات الميدانية خصصت السنتين التاليتين 2013-2014 و 2014-2015 بالكامل لتفريغ البيانات وتحليل المعطيات الميدانية التي تم جمعها وقراءتها سوسيولوجيا والتعليق عليها وبعدها تم استخلاص النتائج وكتابة البحث في شكله النهائي.

10-3- المجال البشري: أجريت هذه الدراسة على عينة قصدية من أولياء التلاميذ

البالغ عددهم بـ: 20 فردا يختلفون في معطياتهم السوسيو مهنية (الجنس والسن والمستوى التعليمي والثقافي وطبيعة المهنة والمنطقة الريفية التي يقطنون بها).

11- صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي مهما كانت طبيعته فهو محفوف بالصعوبات والعراقيل وهذه الصعوبات قد تجعل البعض يتوقف عن إتمام بحثه أو تصبح عند البعض دافعا لإتمام العمل والمضي فيه. ومن بين الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا لإنجاز دراستنا هذه نذكر ما يلي:

◆ قلة المراجع والدراسات المتعلقة بالمجتمع الريفي خاصة تلك الدراسات المتعلقة بمجال التربية والتعليم.

◆ ندرة المراجع والدراسات التي تبحث في موضوع مكانة المعلم الاجتماعية في ظل التغيير الاجتماعي الذي يشهده مجتمعنا من وجهة سوسولوجية باللغتين العربية والأجنبية.

◆ معظم أولياء التلاميذ أبدوا عدم رغبتهم في التعامل معنا وهذا في الغالب يرجع إلى عدم وعيهم وإعطائهم أهمية للبحث العلمي مع تخوف المبحوثين من الإدلاء بآرائهم وإعطاء بياناتهم الشخصية خوفا منا استعمالها في أي مكان وزمان ضدهم؛ مما اضطرنا إلى

اللجوء أو الاستعانة ببعض الإخباريين كوسطاء لتسهيل عملية التنقل في أوساط المبحوثين واستجوابهم.

◆ معظم أولياء التلاميذ يتسمون بمستوى ثقافي وتعليمي محدود جدا يختلف من فرد لآخر جعلنا نواجه صعوبة كبيرة في استجوابهم؛ مما اضطرنا إلى تبسيط الأسئلة لهم إلى العمامة وهذا حتى نتمكن من استجوابهم الأمر الذي دفعنا إلى أخذ الكثير من الوقت لإجراء المقابلات معهم؛ بحيث تجاوزنا أكثر من يوم واحد لإجراء المقابلة مع كل فرد.

◆ ضعف الإمكانيات المادية والفنية اللازمة للبحث؛ بحيث جاءت هذه الدراسة في حدود إمكانيات الباحثة والمبحوثين.

◆ رفض معظم أولياء التلاميذ استقبالنا في بيوتهم من أجل استجوابهم خوفا منا كوننا غرباء عنهم؛ مما اضطرنا للتنقل إلى المؤسسات الابتدائية والتحدث مع مدراءها من أجل تقديم المساعدة لنا عن طريق استدعاء أولياء التلاميذ إلى المدرسة حتى نتمكن من استجوابهم؛ لكن حتى هؤلاء لم يسمحوا لنا بذلك بسبب عدم إحضار رخصة رسمية من طرف البلدية باعتبارها الممثلة الرسمية لهذه المؤسسات؛ الأمر الذي دفعنا إلى جلب رخصة رسمية من طرف البلدية تسمح لنا بالدخول إليها.

◆ عدم رغبة بعض مدراء المؤسسات الابتدائية في التعاون معنا وتدخل بعضهم الآخر في تحديد لنا موعد إجراء المقابلات الميدانية بالرغم من إحضارنا لرخصة رسمية من طرف البلدية.

يعتبر هذا الفصل الخطوة الأساسية في تحديد هذه الدراسة وتوجيهها في مجال محدد حتى نتمكن من التحكم فيها وعدم الخروج عن مجالها وأهدافها، ولقد تضمن هذا الفصل عرض الدراسة الاستطلاعية وأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، ثم تم تحديد الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وأهم المفاهيم الأساسية لها، وبعد ذلك تحدثنا عن إشكالياتها بالتفصيل وبيان أبعادها وكذا الفرضيات الأساسية لها، وأشرنا إلى أهميتها وخصوصيتها وأهدافها المتنوعة، وبناءا على ذلك تم تحديد منهجيتها والحدود الموضوعية لها وعرضنا الصعوبات الميدانية والنظرية التي واجهتنا أثناء القيام بها.

الفصل الثاني: المعلم ومكانته الاجتماعية في ثقافة المجتمع الريفي.

تمهيد:

- 01- تصور أولياء التلاميذ حول مهنة التعليم.
- 02- ثقافة الزواج من المعلم بين القبول والرفض.
- 03- مكانة المعلم في الموروث الثقافي الشعبي.
- 04- تكريم المعلم والاحتفال باليوم العالمي له.

خاتمة:

وجدت عملية التربية والتعليم مع وجود الإنسان واكتسبت قداستها من أهميتها في المجتمعات، وقد أوكلت هذه المهمة إلى فئة من المجتمع اعتبرت في كل زمان ومكان صفوة المجتمع ونخبته وأطلقت عليها تسميات مختلفة كالمربي والمدرس والمعلم. هذا الأخير منذ أن وجد التعليم لا زال يقوم بخدمة المجتمع من خلال إنتاجه أجيال قادرة على التعامل مع واقعها بفعالية وعمله على المحافظة على استقراره الاجتماعي، فلقد كان المعلم دائما في الريف محل إعجاب وتقدير واحترام؛ لأنه كان يعتبر المسؤول المباشر لتحقيق التنمية الحضارية والاقتصادية والاجتماعية له من خلال إسهاماته الحقيقية التي يقوم بها داخل المدرسة وخارجها وهذا ما جعله يحتل مكانة اجتماعية مرموقة. وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد مكانته الاجتماعية التي يتبوؤها بالريف في الوقت الراهن من منظور ثقافة أولياء التلاميذ.

01- تصور أولياء التلاميذ حول مهنة التعليم:

تحتل مهنة التعليم مكانة عالية إذا ما قارناها بالمهن الأخرى في المجتمعات التي ترغب في التطور والتقدم فتحوطها بكل رعاية وإجلال؛ نظرا لما لها من أثر واضح في رقي المجتمع وتطوره وحل مشكلاته؛ لأن عائدها لا يقتصر على الفرد نفسه فقط؛ بل يشمل المجتمع كله، كما أن ضررها أو التقصير فيها لا يقف أثره عند فرد أو عدة أفراد مثلما يحدث في المهن الأخرى الموجودة في المجتمع؛ بل يتعداها إلى المجتمع كله وهو

أثر لا يظهر إلا بعد وقت طويل لأنه متصل ببناء الإنسان وبناء تفكيره وهو بناء صعب ومعقد لتعدد مكونات هذا الإنسان؛ لهذا يقول العديد من العلماء والباحثين بأن مهنة التعليم هي مهنة صناعة الإنسانية وعمارة الأرض وترقية الحياة. ولا يغيب عن الذهن أن هناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تعظم مهنة التعليم وتمنحها سلطة تغيير الإنسان دوماً من طور ذهني ووجداني إلى آخر والدليل على ذلك قوله تعالى: "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا" (البقرة:31). كما قال تعالى: "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" (الزمر:09). فمهنة التعليم في جميع المجتمعات الإنسانية تحتل أهمية بارزة في تكوين لحمة المجتمع ومبادئه ونمط عيشه في الحياة ولم تتزحزح هذه الأهمية على مر العصور واختلاف وتويع الحضارات والشعوب؛ إذ بقيت هي القاسم المشترك بين كل الشعوب التي تعاقبت وراثته الأرض ولم تخلوا حياة أي إنسان من توظيف فن التعليم بين أجياله لتطوير أساليب معيشتهم مهما كانت بسيطة بالنسبة لنا في الوقت الراهن. ويعد المجتمع الريفي من بين المجتمعات التي كانت تعظم مهنة التعليم وتقر بدورها في تنميتها في شتى مجالات الحياة؛ بحيث كانت تمثل بالنسبة لسكان الريف في الماضي بأنها مهنة اجتماعية وإنسانية نبيلة في آن واحد تعمل على تكوين أجيال قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة من جهة، كما تعمل على تحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعي للريف من جهة أخرى. فالتعليم آنذاك كان يعتبر مظهر من مظاهر الحياة الريفية وعنصراً من عناصرها الأساسية؛ لذلك كانت الدولة الجزائرية منذ

الاستقلال إلى غاية يومنا هذا تهتم بالتعليم وتحيطه برعايتها وتمده بكل ما يعزز قدراته ويطور جهوده من أجل النهوض بالريف في جميع الجوانب خاصة في الجانب التربوي والتعليمي من خلال تدعيمه بمشاريع تربوية تنموية تتمثل في تشييد المؤسسات التربوية والتعليمية وبناء المرافق التثقيفية والترفيهية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية من أجل إتاحة فرصة التعليم لكافة أطفاله والقضاء على التخلف الثقافي والتعليمي الذي كانوا يعيشونه منذ وجود المستعمر الفرنسي. ولقد كانت مهنة التعليم تعد من أهم وأرقى المهن التي كان يحبها سكان الريف ويحثون أبناءهم على الالتحاق بها؛ نظرا لما يحظى به المعلم من إعجاب واحترام وتقدير اجتماعي وما يتمتع به من امتيازات وجاه وسلطة داخل وسطه الاجتماعي؛ إذ كان يعد من بين الشخصيات المكفأة اجتماعيا بتلبية متطلبات حياتهم المتعددة وحل مشكلاتهم المختلفة ومشاركتهم مناسباتهم الدينية والوطنية وفض نزاعاتهم المتنوعة. فهو على العموم كان يمثل بالنسبة للريف العمود الفقري له الذي يتوقف عليه تقدمه ورفقيه في جميع ميادين الحياة؛ لكن بالرغم من هذا التعظيم والقداسة التي حظيت بها هذه المهنة في هذا المجتمع على وجه الخصوص؛ إلا أنها ما زالت تعاني من مشكلة النظرة المتدنية في الوقت الحاضر ولم تعد تحظى بالتقدير الذي تستحقه. ولعل أول ما يرد في قاموس السخرية والاستهزاء من مهنة التعليم التي شاعت على ألسن الكثير من الأولياء باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية وحتى الاقتصادية حسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة هو مقولة: التعليم مهنة من

لا مهنة له يلتحق بها كل من لم يجد مصدرا آخر يرتزق منه؛ أي أن التعليم أصبح عند العديد من الأفراد مصدرا للرزق وكسب لقمة العيش فقط. وهذه النتيجة معقولة ومنطقية في ظل الظروف القائمة في مجتمعنا وتتلائم مع الواقع المعاش؛ بحيث لا تتوفر أمام هؤلاء الأفراد الذين اختاروا مهنة التعليم فرص أخرى للعمل في مجالات أخرى، فلجوء الشباب حاليا إليها لا يدل على الانتماء للمهنة بقدر ما يدل على القبول بالواقع في ظل البطالة القائمة. وهذا ما صرحت به الحالة رقم (04) بقولها: "أن إقبال الشباب الجزائري على مهنة التعليم حاليا ليس إدراكا وتقديرا لمكانتها؛ بل لكونها طريقة سريعة وآمنة للوظيفة وكسب لقمة العيش". فمن خلال هذا التصريح يبدو أن شبابنا اليوم لا يجد في مهنة التعليم رغبته المنشودة ومن مارسها منهم فإنه مارسها نتيجة لتعرضه لبعض الظروف الحياتية التي فرضت عليهم أو بسبب الإحباط واليأس عند بعضهم. وهنا ينبغي أن ندرك أن أمثال هؤلاء المعلمين يظلون إلى وقت طويل ينتابهم الشعور بعدم الرضا أو الاقتناع بمهنتهم كمهنة مثل بقية المهن الأخرى مع أنهم قادرون على تحمل أعبائها ومسؤولياتها؛ لكنهم يرون فيها عملا روتينيا مما يشعرهم بالملل والكراهية ومن ثم فهم يمارسونها كوسيلة لكسب لقمة العيش فحسب وليس كوسيلة لبناء وإعداد أجيال الغد؛ أي أنهم يمارسون وظيفتهم كمهنة وليس كرسالة. وهذا ما أكدته الدراسة القومية التي شملت حدودها 13 قطرا عربيا فقد وجد فريق الدراسة "أن 19.5% من مجموع عينة البحث التي بلغت 8334 ذكورا وإناثا قد اختاروا مهنة التعليم بدون رغبة منهم وأن 47.3% غير

راضين عنها وأن 40.03% يفكرون في الهروب منها والعمل على إيجاد عمل آخر." (جبرائيل بشارة، 1986: 103، 104)، فهذه الرؤية لمهنة التعليم تعد من أخطر المشكلات التي تواجهها؛ ذلك لأنها تساعد في تدني النظرة إليها من ناحية وتزيد من إشكالية انخفاض الإقبال عليها من ناحية ثانية. وثاني ما يرد في قاموس السخرية والاستهزاء بمهنة التعليم من طرف الأولياء هو مقولة: التعليم مهنة شعبية يلتحق بها كل من خطر على باله أن يزاول مهنة التعليم مهما كان جنسه وسنه ومستواه الثقافي وتخصصه الجامعي، ففي الوقت الحالي أصبح يتاح لأي شخص ما أن يمارس هذه المهنة حسب ما يراه هو؛ أي حسب رغبته وإرادته دون أية رقابة أو مسؤولية من طرف الجهات الخاصة بالتوظيف؛ هذه الأخيرة أصبحت تعتمد في التوظيف على معلم يعرف حالياً بمعلم الحاجة الذي يمارس المهنة بحكم الضرورة فقط؛ بحيث لا تؤهله ثقافته أو إعداده أو مؤهلاته الشخصية لممارستها؛ بل تم توظيفه بسبب نقص عدد المعلمين وتقاعد عدد كبير منهم في أي زمان ومكان من جهة وارتفاع عدد الأطفال الذين يلتحقون بمقاعد الدراسة كل سنة من جهة أخرى. ولقد تفاقم هذا المشكل في مجتمعنا إثر دخول العمل التعليمي منافسين لم يعدوا أصلاً لممارسة مهنة التعليم بعد أن ألغي نظام تكليف خريجي المعاهد التكنولوجية للتربية التي كانت تعتبر عند العديد من المتخصصين والمسؤولين في وزارة التربية الوطنية المصدر الأساسي لإعداد المعلم والاعتماد على نظام المسابقة التربوية لسد النقص الحاصل في عدد المؤطرين التربويين؛ هذا الأخير سمح بدخول

عناصر غير مؤهلة للعمل في مهنة التعليم ولا تمتلك أي رغبة حقيقية أو عاطفة تربطهم بالمهنة؛ وإنما لجئوا إليها استجابة للحاجة الاقتصادية ولإغراءات وامتنيازات مهنة التعليم فقط، ففيها يحصل الفرد على التقاعد والمنح المادية والعطل المدرسية المختلفة ويستفيد من الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم من طرف السلطات الوصية؛ مما جعلها تضم خليطاً غير متجانس من الأفراد تتفاوت مستوياتهم ودرجاتهم ومؤهلاتهم؛ لأنها أصبحت المهنة الوحيدة التي تستعين بأفراد غير مؤهلين معرفياً ونفسياً ومهنياً وخلقياً واجتماعياً... لأدائها ولا يفهمون طبيعتها ولا مقومات نجاحها أو فشلها، فيمكن لأي شخص يمتلك شهادة جامعية معينة أن يقدم ملفه إلى السلطات المعنية بأمر التربية والتعليم ويلتحق بالمسابقة التي تنظم على أسس ومعايير غير موضوعية والتي تؤهله للالتحاق بسلك التعليم بدون أي حواجز وعراقيل عكس المهن الأخرى التي تضع شروط قاسية للفرد الذي يريد أن يلتحق بها كالقطاع العسكري وقطاع المحروقات مثلاً؛ لذا ينبغي حمايتها من تسرب نماذج غير صالحة إليها تسيء إلى مجموع المعلمين وتشوه صورتهم في المجتمع وهذا ما تؤكد التوصية رقم (73) من وثيقة اليونسكو بقولها: "أنه يجب تحديد المعايير الأخلاقية والسلوكية من قبل منظمات المعلمين؛ لأنها تساهم بشكل كبير في هيبة ومكانة المهنة وممارسة واجباتها... طبقاً للمبادئ الموضوعية والمتفق عليها." (زياد بن عبد الله الدريس، 2009: 146)؛ لكن حتى هذه الوثيقة تدرك بأن هذه المنظمات لن تتمكن وحدها من القيام بهذه العملية؛ لأن مهمة انتقاء المعلمين الأكفاء هي جهد مشترك بين

السلطات المختصة ومجتمعات المعلمين؛ ولذا فهي تؤكد في التوصية رقم (145) لها أيضا: "أن على السلطات المختصة معرفة أن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمدرسين وشروط عملهم ومعيشتهم وشروط تعيينهم ومستقبل مهنتهم هي الوسائل الأفضل للتغلب على أي نقص حاصل في المعلمين المؤهلين." (زياد بن عبد الله الدريس، 2009: 147). وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (18) بقولها: "أن مهنة التعليم في مجتمعنا هي المهنة الوحيدة التي تفتح أبوابها في أوجه جميع الشباب باختلاف معطياتهم السوسيو مهنية مقارنة بالمهن الأخرى التي طرق أبوابها لكن من دون جدوى فجميعها غلقت أبوابها؛ ذلك لأنها تتوفر على شروط توظيف قاسية عكس مهنة التعليم التي تتيح الفرصة لكل شخص طرق بابها مهما كانت خصائصه الذاتية ودون إجراء أية بحث أو تحقيق عن طبيعة شخصيته مثلما يحدث في المهن الأخرى". فمن خلال هذا التصريح نستنتج بأن مهنة التعليم في مجتمعنا تعتبر مصدرا للرزق والكسب فقط يلتحق بها كل من خطر على باله أن يزاول مهنة التعليم ومن لم يجد مصدرا آخر يرتزق منه ومن يلجأ إليها فهو يلجأ إليها بدافع الحاجة الاقتصادية ودون رغبة منه؛ مما يجعله يؤديها شكليا وامتثالا دون الاقتناع بها. وهذا ما أكده بريور في قوله: "أن لكل شخص وظيفة أو مهنة ينبغي أن يمارسها بنجاح وذلك عندما يشعر بأن هناك عاطفة تربطه بها؛ فإذا لم تتوفر هذه العاطفة فإن بلوغ الشخص درجة من النجاح في عمله تصبح من الأمور الصعبة." (بدیع محمود القاسم، 2001: 153). وثالث ما يرد في قاموس السخرية والاستهزاء

بمهنة التعليم من طرف الأولياء هو مقولة: التعليم مهنة نسوية؛ ففي الوقت الحاضر دخلت النساء معترك ميدان التدريس في مجتمعنا على مدى واسع وخاصة على مستوى المجتمع الريفي الذي سيطر فيه العنصر الأنثوي على التعليم؛ بحيث لم يعد يشهد سوى النساء مقارنة بالماضي الذي كان الرجل يسيطر عليه؛ لأن المرأة آنذاك كان ممنوع عليها العمل في المناطق الريفية النائية بسبب نقص وسائل النقل والاتصال من جهة وعدم تقبلها من طرف سكان الريف من جهة أخرى؛ لأن الرجل كان يشاركهم في قضاء حاجاتهم وأمورهم الاقتصادية والدينية والثقافية والقضائية والإدارية...؛ أما المرأة حاليا لا تستطيع أن تقوم بكل هذه المهمات فدورها محدود جدا يقتصر على الجانب التعليمي والتربوي فقط؛ "فلقد ارتفع عدد المعلمات النساء إلى أكثر من 4.000 معلمة بينما تراجع عدد المعلمين الرجال بـ: 10.000 معلما تقريبا؛ وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن ثمة تسارع في تأنيث هيئة التعليم الابتدائي لكونها انتقلت من حوالي 86 معلمة امرأة مقابل 100 معلم رجل إلى أزيد من 113 سنة 2008/2007". (BOUBEKEUR BEN

286): BOUZID,2009. فسيطرة العنصر الأنثوي على مهنة التعليم أمر طبيعي

يرجع حسب العديد من الدراسات العربية والأجنبية إلى كونها المهنة المفضلة عند المرأة والأكثر استقطابا لها؛ لأنها تتفق وطبيعة المرأة أكثر من غيرها من المهن الأخرى وخاصة في مراحل التعليم الأولى؛ حيث يرى D.LOUANCHI أن: "من بين الأمور التي تجعل المرأة تختار مهنة التعليم اعتبار هذه الوظيفة امتدادا طبيعيا لوظيفتها الأسرية

كالتعود على رعاية الأطفال ووقت الفراغ المتاح فيها يسمح لها بالاهتمام بواجباتها المنزلية." (D.LOUANCHI,s.a : 28 ,29)، كما أنها أصبحت المجال المفتوح الوحيد أمامها للعمل لتغطية تكاليف الحياة التي هي في ازدياد مستمر وتحقيق ذاتها. إضافة إلى أنها تعتبر من المهن الأكثر قبولا من المنظور الاجتماعي كمهنة للمرأة بما فيه من قيم وعادات وتقاليد اجتماعية التي تحدد نظرة المجتمع الجزائري إلى خروج المرأة للعمل وتواجدها بالمهنة هذا من جهة ومن جهة أخرى تعد أفضل مكان من المنظور الديني لعملها. ورابع ما يرد في قاموس السخرية والاستهزاء بمهنة التعليم من طرف الأولياء هو مقولة: التعليم مهنة نابذة بسبب ضعف المرتب المالي وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم من جهة وغياب الامتيازات والترقيات والمكافآت والخدمات الاجتماعية من جهة أخرى؛ بحيث يرى معظم الأفراد بأن المعلم في مجتمعنا محدود الفرص للترقية والكسب المادي والتقدير الاجتماعي مقارنة مع المهن الأخرى ذات الفرص الواسعة للترقية وزيادة الدخل الاقتصادي والتقدير الاجتماعي. وهذا ما يجعله يدرك بأن مهنته هي مهنة على درجة من التواضع والمكانة الاجتماعية المتدنية؛ مما يزيد شعوره بالملل والتعاسة والرغبة في التخلي عنها عند أول فرصة تتاح له بالرغم من أنها لا تقل أهمية وتقديرا واحتراما عن المهن الأخرى؛ إذ أنها تعد الأساس في الإعداد لكل المهن الأخرى. فالجانب المادي له أصبح يعتبر من بين العوامل التي تؤثر على اتجاهات أولياء التلاميذ حول مكانة مهنة التعليم؛ لأنهم يعتقدون بأن المال هو الذي يجلب المكانة

وليست المكانة هي التي تجلب المال؛ لذا تجدهم يعارضون التحاق أبنائهم بها ويحفظونهم على الالتحاق بالمهن ذات الدخل الاقتصادي الجيد التي تمكنهم من الوفاء بمستلزمات حياتهم المتعددة والمختلفة من جهة وتكسبهم مكانة اجتماعية مرموقة داخل نسقهم الاجتماعي من جهة أخرى. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (07) بقولها: "أن مهنة التعليم تعتبر من المهن ذات الرزق المحدود عكس المهن الأخرى التي تعتبر من المهن ذات الرزق الممدود"؛ لكن من خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا معظم الشباب وباختلاف معطياتهم السوسيو مهنية وخاصة فئة الذكور التي كانت تعرف عزوفا كبيرا عن مهنة التدريس في وقت مضى يلجئون إلى اتخاذ هذه المهنة كمهنة لهم؛ نظرا لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلم داخل النسق المدرسي وخارجه حتى أصبحنا نشهد من هب ودب يلجأ إلى مهنة التعليم؛ "أي أننا تحولنا من مازق عزوف الشباب عن مهنة التعليم بسبب ضآلة مردودها المادي إلى مازق ولوج من هب ودب إليها بسبب وفرة مردودها المادي". (زياد بن عبد الله الدريس، 2009: 165). وخامس ما يرد في قاموس السخرية والاستهزاء بمهنة التعليم من طرف الأولياء هو مقولة: التعليم مهنة متاعب؛ بحيث يشعر الكثير من الأفراد بأن العمل بمهنة التعليم من المهن التي تحتاج إلى مشقة وتعب ممن يمارسها وخاصة إذا نظر إليها في ضوء من الظروف التي يتم فيها العمل من مثل: العنف المدرسي من طرف المتعلمين والاكنتاظ في الفصول الدراسية وكثافة المناهج الدراسية وقلة التجهيزات

البيداغوجية المختلفة وسوء الأماكن المدرسية وتباين نوعيات المتعلمين والمعلمين والمناخ التعليمي السائد غير الملائم للعملية التعليمية التعلمية وغير ذلك من العراقيل التي تواجه هذه المهنة وتجعلها مهنة مثقلة ينظر إليها الأفراد على أنها مهنة متاعب؛ فمثل هذه الظروف تلقي بكثير من المهام والأعباء على المعلمين كجزء أساسي من أدائهم الوظيفي بما يتطلبه العمل في المهنة من أعمال تدريسية وتصحيحية ونشاطية وغيرها من الأعمال إضافة إلى القيام بأدوار توجيهية وإرشادية داخل المؤسسة التعليمية وخارجها. وكل هذا والمعلم تحت المراقبة المستمرة سواء من طرف أولياء التلاميذ أو المتعلمين أو الإدارة المدرسية أو وزارة التربية الوطنية؛ فإذا ارتكب من الخطأ شيئاً أو قصر في أداء مهامه المختلفة في أي جانب من الجوانب كان استوجب عليه المساءلة والمحاسبة من طرف كل من المجتمع والسلطات الرسمية. ونظراً لهذه المتاعب التي تعاني منها هذه المهنة فإن الكثير من الأولياء ينظرون إليها على أنها مهنة مهجورة لا يمكن بها إلا المجبرون، "والهجرة هنا ليست الهجرة العقلية ولكنها الهجرة المادية والمعنوية فالهجرة المادية تعني الخروج الطبيعي من مهنة التعليم والاشتغال بغيرها من المهن الأخرى أو في الأعمال الحرة؛ أما الهجرة المعنوية فتعني اشتغال البعض بمهنة على غير رغبة منهم؛ مما يشعرون بالاغتراب المهني وقلة الرضا وشكلية الأداء وسلبية العمل." (محمد أحمد كريم وآخرون، 2002: 47). وهذا ما أكدته الحالة رقم (01) بقولها: "أن المعلم يواجه مشكلات عديدة ومختلفة في المجتمع المدرسي تتعلق سواء بالإدارة المدرسية أو بالتلاميذ

وأوليائهم؛ بحيث تؤثر تأثيرا سلبيا على أدائه لأدواره المتعددة والمتنوعة داخل المدرسة وخارجها؛ مما يؤثر على إنتاجه وإنتاجية المؤسسة التربوية ككل". فهذه المشكلات تجعل بعض المعلمين يفقدون الحافز لحماستهم وإخلاصهم في عملهم والبعض الآخر يضطرون للبحث عن عمل آخر أكثر ربحا وتقديرا؛ نظرا لما يمرون به من ظروف ومشكلات مدرسية ومجتمعية قاسية.

إن هذه النظرة التشاؤمية التي يحملها أولياء التلاميذ في الريف والتي تحمل في طياتها نوع من السخرية والاستهزاء والاحتقار بمهنة التعليم جعلتها تفقد الكثير من قدسيتها ومكانتها الاجتماعية في الوقت الراهن وأصبح ينظر إليها بنظرة متدنية؛ بحيث فقدت ما كانت تتمتع به سابقا من احترام وإعجاب وتقدير اجتماعي؛ مما جعل بعض من أفراد مجتمعنا إن لم نقل أغليبيتهم يرفضون التحاق أبنائهم بها ويحرصون على تشجيعهم لولوج مهن أخرى أكثر نبلا وتقديرا كمهنة الطب والأمن والتجارة... انطلاقا من الإدراك المتزايد بأهميتها ومردودها المادي ورمزيتها داخل المجتمع عموما. وكل هذا نابع من نظرة المسؤولين على قطاع التربية والتعليم لهذه المهنة والقائم بها وما يروج عنهما في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة؛ لأنه كلما اهتمت الدولة الجزائرية بها كلما اهتم بها كل من المعلم والمجتمع وبالتالي تصبح تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة داخل مجتمعنا بصفة عامة.

02- ثقافة الزواج من المعلم بين القبول والرفض:

إن المتصفح لتاريخ المجتمعات قديمها وحديثها يرى بأن عملية تربية وتعليم وإعداد الأجيال للحياة المستقبلية توكل إلى أفراد يصنفون ضمن نخبة وصفوة المجتمع وهم المعلمون أو المربون أو الحكماء وغيرها من الأسماء التي كانت تطلق عليهم؛ حيث كانت هذه الفئة من المجتمع تحظى بكل الرعاية والاحترام والتقدير لأهمية عملهم ومن قدراتهم على القيام به بالقياس إلى مجموعات المهن الأخرى الموجودة في المجتمع، كما كانت تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة من قبل أفراد مجتمعا والنظام الحاكم في ذلك المجتمع. ومن بين هذه المجتمعات التي كانت تهتم بالمعلم وتمنحه مكانة اجتماعية رفيعة تميزه عن غيره من الأفراد نجد المجتمع الريفي الذي كان فيه ذا شأن عظيم بما يتناسب وجلال مهمته في تعليم الناس وتأهيلهم لحياة أفضل وبما ينقله ويعكسه من نموذج مطلوب نموذج النجاح والرقي وبالتالي تحقيق التنمية الريفية والارتقاء الاجتماعي. فلقد كان يعتبر عنصرا أساسيا ومهما في منظومة التعليم وكان الأفراد يلجئون إليه في شؤون أخرى غير تعليم أبنائهم فكانوا يستفتونه في شؤون الدين والقضاء والسياسة والاقتصاد... ويستكتبونه العقود والرسائل ونحوها ويكلف بقراءتها كما كانوا يلجئون إليه في الفتن والمشاكل الاجتماعية والمناسبات المختلفة؛ نظرا لأنه كان من أهل الصلاح والتقوى والضمير الاجتماعي والشرفاء وكان يتحلى بالأخلاق الفاضلة ويمثل رمز المعرفة والحكمة؛ لهذا

كانوا يقولون عنه في الماضي حسب ما صرحت به الحالة رقم (10) بقولها: "ليعلمك حرف اخدمه وليعلمك كلمة اعبده"، فمن خلال هذا المثل الشعبي المتداول بين الأفراد تتجلى قيمته ومكانته الاجتماعية؛ بحيث من يعلمهم حرفا يصبحون له خداما ومن يعلمهم كلمة يصبحون له عبيدا وهذا تعبير مجازي، فالخادم يخدم سيده مما يبين أن له قيمة السيد ذو المكانة الاجتماعية الرفيعة التي تجب خدمته وطاعته وتوقيره؛ أما كلمة عبدا فتدل على أن له قيمة تصل مقام التقديس والتبجيل والاحترام وعليه يجب الامتثال له وكسب رضاه ومودته، فإن كان من يعلمنا حرفا أو كلمة نعطيه هذه القدسية والمكانة المرموقة كما يوضحه هذا المثل الشعبي فما بال المعلم خاصة في الريف الذي يعلم أجيالا متلاحقة علوما عديدة ويحرص على إعدادهم وتكوينهم في جميع المجالات ليصبحوا فاعلين اجتماعيين يساهمون في نهضة الريف وترقيته. غير أن التطورات الحالية التي أملتتها مقتضيات التغيير الاجتماعي الطارئة على الريف مؤخرا جعلت سكانه من جهة يتغيرون في نمط تفكيرهم وأسلوب حياتهم وطريقة معاملاتهم... ومن جهة أخرى أفرزت هذه التطورات ظواهر اجتماعية جديدة به ولعل ظاهرة عزوف الأفراد عن مصاهرة المعلم إحدى هذه الظواهر، فلقد عرفت الأسرة الريفية عدة تغيرات سواء في شكلها التركيبي أو في علاقاتها الداخلية أو في قيمها الاجتماعية أو في طبيعة وظائفها مع التأكيد على أن هذا التغيير لم يكن جذريا فيها وهذا ما أكدته كريمة بوحريق بقولها: "أن الحديث عن تغيير القيم التقليدية للعائلة الريفية لا يقصد به التغيير الجذري أو التحول من الشيء إلى نقيضه؛ بل

هو تغير حدث في بعض من تلك القيم التي تحد من عمليات التنمية وتعوقها. " (كريمة بوحريق، 2010/2009: 129)، فهناك قيم متأصلة لدى الأسرة الريفية على مدى سنين وقرن طويلة تحكمها مقدسات معينة ومن الصعب أن تتغير، ويعتبر نظام الزواج باعتباره قيمة مقدسة في حد ذاتها بالنسبة لها من أهم القيم التي تنصب في اهتمامها وتبقى راسخة في الذاكرة الاجتماعية؛ إلا أنه في الآونة الأخيرة عرف هذا النظام تغيرا في بعض القيم المتعلقة به، فبعد أن كان يقوم على عدة مرتكزات كالتشجيع على الزواج داخل النسق القرابي وأيضا مسؤولية اختيار الزوج أو الزوجة تؤخذ على عاتق الأولياء دون الرجوع إلى الأبناء بالإضافة إلى القبول الاجتماعي بأي فرد للزواج مهما كان مستواه التعليمي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي تعرضت هذه المرتكزات إلى التغير التلقائي استجابة للتحويلات العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة كالانفتاح الثقافي على العالم الخارجي والتطور الهائل لوسائل الإعلام والاتصال وإمكانية التواصل الريفي الحضري بالإضافة إلى العمل بالقوانين الوضعية وتراجع السلطة العرفية الاجتماعية التي كان يلجأ إليها في مواطن عديدة وانتشار التعليم الذي أتاح فرصة الاختلاط المشترك بين كلا الجنسين وخروج المرأة للعمل. فكل هذه المعطيات لعبت دورا هاما في تفتح الذهنيات على النموذج الغربي والشرقي وساعدت الفتاة على اكتساب الثقة بالنفس التي جعلت متطلباتها الاجتماعية نحو اختيار الزوج تتغير وهذا ما أثبتته بوفلجة غياث في قوله: "أن توسع القرى واختلاط الأفراد نتيجة الهجرة الداخلية وارتفاع مستوى الثقافة جعل الأفراد

يستقلون شيئاً فشيئاً عن التقاليد وطرق تنظيم السلطة التقليدية للاندماج في الثقافة الحديثة التي تعتمد على هياكل الدولة." (بوفلجة غياث، 2005: 77). فتبعاً لهذا التغيير الاجتماعي بدأت القيم التي كانت تتعلق بهذا النظام في الماضي تتغير هي الأخرى "فبعد أن كان يتم عن طريق ترشيح الأسر الريفية أصبح الآن بفعل معطيات كثيرة يتميز بالحرية في اختيار شريك الحياة دون أن يفرض الوالدين أو الأقارب تدخلهم في هذا الاختيار." (سواء الخولي، 2003: 216، 217). ومن جهة أخرى نجد أن التغيير فيه لم يقتصر فقط على فرص الاختيار؛ بل أيضاً أصبح الأمر يتمثل في الاتجاه نحو الارتباط خارج النسق القرابي؛ حيث يعتبر هذا العامل حسب ما أشار إليه محمد عاطف غيث بقوله: "أن الارتباط خارج النسق القرابي من أهم التغييرات الواضحة في القرية فلم يقتصر تغييره من حيث الشكل على الزواج الخارجي في حدود القرية؛ بل تعداه إلى القرى المجاورة أو من المدينة." (محمد عاطف غيث، د.س: 162). زيادة على ذلك نرى بأن التغيير لم يقتصر على هاذين العاملين فقط؛ بل أصبح الأمر يتعلق كذلك برفض الفتاة الارتباط بأي فرد مهما كان مستواه الثقافي والتعليمي والاقتصادي ومهما كانت مكانته الاجتماعية داخل وسطه الاجتماعي وتفضيلها الارتباط بفرد مؤهل ثقافياً وتعليمياً واقتصادياً وأخلاقياً واجتماعياً.... فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا معظم الأفراد وباختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية يرفضون مصاهرة المعلم بعد ما كان يقبل به للزواج في الماضي

بدون وضع أية شروط له سواء كانت مادية أو معنوية ومهما كانت أوضاعه المهنية والاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث كانت الأسر التي يلجأ إلى مصاهرتها تشعر بالفخر والكبرياء وتتباهى أمام الأسر الأخرى، وكان جميع الأفراد يتضامنون فيما بينهم للتكفل بجميع مصاريف زواجه وكانت زوجته تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة مقارنة بالآخرين؛ إذ كانت تعطى لها الأولوية في كل شيء؛ لأنها كانت تعتبر الوسيط بين زوجها وبين أولياء التلاميذ في قضاء شؤونهم داخل المدرسة وخارجها؛ بينما اليوم أصبحوا يحذون مصاهرة أفراد آخرين يمتنون منهن أخرى غير مهنة التعليم؛ بحيث يكون ولي البنت راضيا عن مهنة الفرد الذي يريد مصاهرته من حيث مكانتها الاجتماعية بين الأفراد الآخرين المناظرين له في المجتمع ومميزاتها المادية وحوافزها وامتيازاتها ومن حيث أيضا علاقاته مع رؤسائه وزملائه ومستوى إنتاجيته في تلك المهنة ورضا المحيطين به عن فعاليتها في مهنته. ومن بين الأسباب التي تجعل الأفراد يرفضون مصاهرته في وقتنا الحالي سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المعلم؛ إذ يرى الأفراد بأن مهنة المعلم في مجتمعنا هي أقل قدرا من المهن الأخرى من الناحية الاقتصادية. فالمدخول المادي للمعلم حسب ما تراه العديد من الدراسات والبحوث العربية له نصيب كبير في تقدير أفراد المجتمع لمهنة التعليم ومن يعمل بها كما يعتبر عامل مهم في تحديد مكانته الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي ويؤثر بشكل ايجابي على مهنته؛ حيث يجعلها من المهن المحترمة اجتماعيا وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (20) بقولها: "أنه كلما

تتحسن المرتبات المادية للمعلمين سيتحسن مستواهم الاقتصادي وبالتالي سيتحسن مستواهم الاجتماعي؛ بحيث تتغير إلى الأحسن نظرة المجتمع إليهم". ومن جهة أخرى يرى الأفراد بأن مهنة التعليم لا تثير طموحات المعلم المستقبلية؛ لأن السلطات المعنية بأمر التربية والتعليم لا تتكفل به وبجميع أفراد عائلته سواء أثناء المرض أو الوفاة أو في المناسبات المختلفة أو التعرض للحوادث المهنية وغير المهنية. كما أنه لا يستفيد إطلاقاً من الخدمات الاجتماعية المتنوعة التي تقدمها وزارة التربية الوطنية من حوافز ومكافآت مادية ومعنوية بالإضافة إلى غياب الترقيات المهنية فالمعلم لا يحصل على وظائف كبرى إدارية أو توجيهية أو تنسيقية... باستثناء البعض منهم والذي يملك مؤهلات كافية للتنقل والترقية المهنية كالخبرة المهنية والمستوى التعليمي العالي ومدى قدرته على تسيير الشؤون التربوية المختلفة داخل المدرسة وخارجها، فحرية وإمكانية التنقل والترقية من وظيفة إلى أخرى في ذات المهنة تزيد هي الأخرى من جاذبيتها ومكانتها الاجتماعية بين أفراد المجتمع. وهذا ما أثبتته الدراسة التي قام بها نبيل حميدشة حول الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية بمدينة سكيكدة، فقد وجد الباحث "أن 74.36% من مجموع عينة البحث التي بلغت 156 معلماً ومعلمة ترى بأن المرتب المالي الذي يتقاضونه حالياً ليس عالياً ولا يفي بمتطلبات حاجاتهم اليومية وأن 69.88% أكدوا بأنهم لا يستفيدون إطلاقاً من الخدمات الاجتماعية المتوفرة على مستوى وزارة التربية الوطنية وأن 52.56% يرون بأن هناك إجحاف في ترقية المناصب وليس هناك عدل فيها وهذا ما يؤثر سلباً على

واقعهما الاجتماعي والمهني والاقتصادي". (نبيل حميدشة، 2009 / 2010 : 240).

وبسبب ضعف المرتب المادي وضآلته وقلة فاعلية الخدمات الاجتماعية وغياب الترقيات المهنية يلجأ المعلم من جهة إلى ممارسة مهن أخرى إلى جانب مهنته تشغله عن أدائها بحب ووفاء وتسيء إلى مكانته الاجتماعية وإلى شرف المهنة وسمعتها بين المهن الأخرى وإخلاص ومن جهة أخرى تتدهور أوضاعه الاجتماعية، فهو حالياً غير قادر على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من سكن شخصي لائق غير مأجور وسيارة جديدة غير قديمة فهو يعتمد على صنف خاص من السيارات ذات الحجم الصغير والتكلفة القليلة التي يطلق عليها أفراد مجتمعنا بـ: (المعلمة)؛ لأنها من السيارات المفضلة لدى فئة المعلمين مقارنة بالفئات الأخرى والتحلي بمظهر خارجي محترم ونظيف مقبول اجتماعياً ويليق بمهنة التعليم، فجل المعلمين وباختلاف معظياتهم السوسيو مهنية يسعون إلى اقتناء متطلبات حياتهم المختلفة من أكل وشرب ولباس ومسكن وسيارة... عن طريق التقسيط أو ما يعرف بالكريدي وأحياناً عن طريق الطمع في التلاميذ وأوليائهم. كما أنهم لا يهتمون بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للمحتاجين والفقراء والمعوزين سواء داخل المدرسة أو خارجها خاصة أثناء المناسبات الدينية التي تحتل على توزيع الصدقة والزكاة؛ نظراً لما يتميزون به من نقشف وبخل. فجميع هذه الأوضاع التي أصبح يعيشها المعلم جعلت أولياء التلاميذ يرفضون مصاهرته خوفاً على بناتهم من العيش في دوامة الفقر والبؤس والتخلف الذي أصبح يهدد وجوده وكرامته وكيانه وكبريائه ومكانته الاجتماعية داخل

محيطه الاجتماعي. كما جعلتهم يسخرون من الفتيات التي يحبذون الارتباط أو الزواج منه بمقولة: "تزوجي معلم بيلا ما صبتي راجل" حسب ما صرحت به الحالة رقم (12)، فمن خلال هذا القول المتداول بين كافة الأفراد وخاصة النساء منهم يتجلى بوضوح تدني مكانته الاجتماعية. والدليل على ذلك استهزائهم بالزواج منه في هذا القول؛ بحيث تجدهم يحثون بناتهم على القبول بالزواج منه خوفا عليهم من العنوسة ريثما وجدوا زوجا أحسن منه من الناحية الاقتصادية والمهنية والاجتماعية؛ ويعني هذا أن تقبل الفتاة به كزوج مؤقت لها وفي حالة ما إن وجدت زوجا أفضل منه في جميع الجوانب تتخلى عنه وتتزوج بغيره وهذا ما يدل على أن نظام الزواج فقد قدسيته وانهارت مكانته عند سكان الريف على وجه الخصوص. ويعتبر تورط المعلم في علاقات غير شرعية مع بعض التلاميذ والتلميذات من بين الأسباب أيضا التي تجعل الأفراد يرفضون مصاهرته، ففي الآونة الأخيرة أصبح المجتمع الجزائري يعاني من مشكلة اجتماعية أصبحت تمس كل مؤسسة تربوية ألا وهي مشكلة الاعتداءات الجنسية على التلاميذ باختلاف جنسيهما. هذه الأخيرة تعد من أهم وأخطر المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع المدرسي؛ لأنها من جهة تمس شريحة هامة من المجتمع وهي شريحة الأطفال التي تعتبر مستقبله ومن جهة أخرى؛ لأنها تقع من قبل فئة تعتبر من صفوة ونخبة المجتمع التي يقع على عاتقها مهمة تكوين وإعداد الأفراد للحياة المستقبلية وهي فئة المعلمين وخاصة الذكور منهم باختلاف معطياتهم السوسيو مهنية. ويتجلى اعتداء المعلم على التلميذ في المدرسة بمظاهر مختلفة

منها الاعتداء الجسدي والاعتداء اللفظي...؛ غير أن الاعتداء الجنسي هو الاعتداء الأكثر شيوعا في مدرستنا حسب ما يتوفر لدينا من معلومات التي تداولتها وسائل الإعلام والاتصال المحلية المختلفة والمراكز العاملة في مجال الطفولة أو مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها من الميدان ومن عملي ضمن قطاع التربية والتعليم. فجل هذه المصادر تؤكد على انتشار هذه الظاهرة وتفاقم عدد حالات المعتدين عليهم؛ بالرغم من تكتم مجتمعنا باختلاف مؤسساته الاجتماعية وأفرادها وإخفاءها بقصد من أهل الضحية (التلميذ)؛ نظرا لكونها ظاهرة صامتة ممنوع الاقتراب منها أو الحديث عنها بسبب الأعراف المتداولة في المجتمع الجزائري وخصوصا تناول وطرح موضوع الجنس بصفة عامة فهو من المواضيع المنوع الحديث عنها؛ لأنها تعد من الطابوهات الاجتماعية المخزنة في عمق الحياة الإنسانية اليومية والوجود الاجتماعي التي لا يمكن فتح النقاش فيها على الإطلاق وفيها أيضا يكمن شرف العائلة الجزائرية. فتكتم المجتمع برمته عنها ساعد على تفاقمها يوما بعد يوم في مجتمعنا المدرسي، بالإضافة إلى عدم تطبيق القانون بحق المعلمين المعتدين في ظل الشلل الذي تعانيه المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية ولجوء المجتمع أفرادا وجماعات إلى آليات الحماية الذاتية التي وبكل تأكيد تفتح أبوابا كثيرة للانتهاكات المختلفة وخاصة الجنسية منها ضد فئة الأطفال بصفة عامة التي تعتبر الفئة الأقل قدرة على الدفاع عن نفسها. ويعرف فخر الدباغ الاعتداء الجنسي على الطفل بصفة عامة بأنه: "استخدام الطفل واستغلاله لإشباع رغبات جنسية

للبالغ أو مراهق وهو يشمل تعريضه لأي نشاط أو سلوك جنسي ويتضمن غالباً التحرش الجنسي به من خلال ملامسته أو إجباره على ملامسة المتحرش به، ومن الأشكال الأخرى للاعتداء الجنسي عليه المجامعة والبغاء واستغلاله عبر الصور الخلاعة والمواقع الإباحية بطرق قذرة وغير أخلاقية. " (فخر الدباغ، 1983: 125). أما الاعتداء الجنسي الذي يتم داخل مدرستا فنقصد به إساءة استخدام التلميذ جنسياً من قبل المعلم وتأخذ هذه الإساءة عدة أشكال سواء شكل الخداع والحيلة أو شكل العنف والاعتصاب وقد يكون هدفه إثارة رغبته الجنسية أو إشباع نزوته الجنسية بشكل جزئي أو كلي. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى جملة من الأسباب والعوامل والتي من بينها نذكر تسرب فئة من المعلمين غير صالحة إلى مهنة التعليم تعاني من اضطرابات نفسية وعاطفية وجنسية كبيرة تصل إلى حد الشذوذ الجنسي وتتميز بضعف الوازع الديني والأخلاقي التحقت بها بدون أي حواجز أو عراقيل. وهذا ما تؤكد فكره زياد بن عبد الله الدريس التي تحدثنا عنها سابقاً وهي "ولوج من هب ودب إلى مهنة التعليم"؛ ويعني هذا أن مهنة التعليم هي المهنة الوحيدة التي تتيح الفرصة لكل فرد يطرق بابها مهما كانت أوضاعه الاجتماعية والعاطفية والنفسية والأخلاقية والدينية والجنسية... ودون إجراء أي بحث أو تحقيق عن طبيعة شخصيته وحياته المختلفة مثلما يحدث في المهن الأخرى التي تتطلب شروط توظيف قاسية للفرد الذي يود الالتحاق بها. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (17) بقولها: "أن مؤسساتنا التربوية أصبحت تشهد فئة من المعلمين التحقت بمهنة التعليم بدون رقابة

السلطات المعنية بأمر التربية والتعليم، وهي غير مؤهلة أخلاقيا لممارستها بسبب ممارستهم لأعمال مخلة بالحياء تنافي الشرع والعرف تجاه التلميذ باختلاف جنسه، هدفها إرضاء رغباتهم الجنسية المختلفة مستخدمين في تحقيق ذلك القوة والسيطرة على الطفل وهذا ما يشوه صورة مجموع المعلمين في مجتمعنا". ويعد غياب عامل الردع والتساهل مع حوادث الاعتداءات الجنسية بمختلف أنواعها من بين الأسباب أيضا التي تساعد على تفاقمها، فعدم تطبيق كل من المؤسسة التشريعية والتنفيذية للقانون بحق المعلمين المتعدين يعرض التلميذ للمزيد من الانتهاكات الجنسية المختلفة التي يمكن أن تصل إلى مستوى الاغتصاب الذي يعتبر من أصعب وأقسى أشكال العنف الجنسي؛ لذا ينبغي على العدالة الاجتماعية تطبيق العقوبة اللازمة بحقهم وفق ما ينص عليه القانون والشرع، بالإضافة إلى مراجعة وتعديل وتشديد القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي في المدرسة مع العمل على إيجاد جهاز قضائي متخصص ومتحمس ويتجاوب مع حاجات الطفل وتعقيدات الاعتداءات الجنسية؛ باعتبار هذه الظاهرة تعتبر من أشنع الجرائم الإنسانية التي ترتكب في حق تلاميذنا؛ لأنها تنتهك جسد ونفس الضحية وكيانها الاجتماعي. فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة ومن خلال عملي بقطاع التربية والتعليم لاحظنا من جهة بأنه لا يوجد قانون صارم في مجتمعنا يحمي تلاميذنا بصفة خاصة من الوقوع في مختلف الاعتداءات الجنسية داخل المدرسة ومن جهة أخرى لاحظنا بأنه في حالة وقوع اعتداء جنسي مهما كان نوعه على التلميذ لا يتم

التبليغ عن المعلم الذي ارتكب الجريمة إطلاقاً من طرف الضحية وأهله؛ لأنه جرت العادة على أن يجري التكتّم عن هذه الظاهرة وإحاطتها بالسرية التامة؛ لأن القيود الاجتماعية والأفكار المسبقة التي تلوم وتذنب الضحية المعتدي عليها جنسياً ما زالت تمنع غالبية الضحايا وأهلهم من الكشف والبوح بما تعرضوا له وتتركهم ضحايا لتبعات هذه الانتهاكات الجنسية القاسية. كما أن الإدارة المدرسية تتكتم على ذلك خوفاً على المتعدي من فقدانه لمنصب عمله ومن انتشار الفوضى والاحتجاجات من قبل أولياء التلاميذ، فالعقوبة التي تطبق عليه في حالة التبليغ عنه تتمثل في تحويله من مدرسة إلى أخرى قد تكون بعيدة عن المنطقة التي يقطن بها أحياناً، وفي غالب الأحيان يتم ترقيته إلى مدير مدرسة أو إلى مفتش التربية والتعليم من أجل ضمان سكوت الأولياء وعدم تمردهم على مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة؛ وهذا إن دلّ إنما يدل على عدم قدرة النظام الحاكم على سن قانون وطني صارم بحيث يتلاءم مع بنود الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل يحمي أطفالنا بصفة عامة من مشكلة الاعتداءات الجنسية، بالإضافة إلى إغفاله عنصر القيام بحملات توعية على مستوى المؤسسات التربوية والتنقيفية والدينية والإعلامية... لتشجيع ضحايا الاعتداء الجنسي وأسره لإبلاغ الجهات الرسمية المعنية بالردع والعقاب. ويعتبر نقص عنصر التربية الجنسية المطلوب توفيرها لدى التلاميذ في مختلف الأعمار من بين الأسباب كذلك التي تسهل عملية الاعتداء الجنسي، فالطفل دائماً ينظر إليه على أنه عديم الحيلة ويعتقد بأن من يكبرونه سنا على صواب ومن اللائق طاعتهم وتلبية أوامرهم؛ ولهذا

السبب يراه المعلم بأنه هدف سهل يمكن الوصول إليه لتحقيق رغباته الجنسية. ويقصد بالتربية الجنسية بأنها ذلك النوع من التربية التي تمد الطفل بالمعلومات العلمية والخبرات الصالحة والاتجاهات السليمة إزاء المسائل الجنسية بقدر ما يسمح به نموه الجسمى والعقلى والنفسى...؛ مما يؤهله لحسن التوافق والتكيف في المواقف الجنسية المختلفة ومواجهة مشكلاته الجنسية في الحاضر والمستقبل مواجهة واقعية تؤدي إلى الصحة النفسية السليمة، فغالبية التلاميذ في المجتمع المدرسى في وقتنا الراهن يمتلكون معلومات جنسية قليلة أو بالأحرى ليس لديهم أي فكرة عن موضوع الجنس فجهلهم لهذا الموضوع راجع لأن العادات والتقاليد والأعراف المتعارف عليها في مجتمعنا تحرم عليهم فهم هذا الموضوع الذي هو في غاية الأهمية، فجل أولياء التلاميذ يتخطون هذه النقطة بسبب أنه يعد من الطابوهات الاجتماعية التي لا يمكن فتح النقاش فيها خصوصا مع فئة الأطفال؛ لأن قدراتهم العقلية والحركية والمعرفية والإدراكية لم تبلغ مرحلة النضج. فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا بأن هناك بعض من الأولياء يرون بأنه من العبث أن نقدم لأطفالنا بصفة عامة البرامج التربوية الجنسية فهم يعتبرونها مضيعة للوقت والجهد وتذكير بالمجهول بحجة أن التذكير بالشئ يدفعهم إلى التعاطي معه وتجربته؛ أي أن تقديم هذا النوع من البرامج قد يزيد من فضولهم ومن اهتمامهم بهذه الأمور فيسعون إلى الاكتشاف والاطلاع وربما إلى التجربة؛ بالرغم من أن تربيتهم جنسيا واجب علينا وحق من حقوقهم علينا كأولياء أمور وكمرين،

فمن الواجب أن نلبي حاجاتهم التربوية والنفسية والجنسية؛ لأن غيابها عن حياتهم قد يأخذهم إلى طريق القلق أو التجربة أو الاعتداء عليهم، كما أن نقص معارفهم في هذا المجال يدفعهم باتجاه مصادر أخرى يشبعون بها حاجاتهم المختلفة، فانهدام التربية الجنسية لديهم يرجع إلى عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة كالمدرسة والأسرة والمسجد والإعلام... بدورها في عملية التنشئة الجنسية للأطفال. ولهذا السبب ينبغي أن تتكاتف وتتضافر جهود النظام الحاكم مع مجهودات أفراد المجتمع لتوعيتهم منذ الصغر وفي كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يلتحقون بها وخاصة مؤسسة المدرسة التي يقضي فيها الطفل وقتا طويلا مقارنة بالمؤسسات التنشئية الأخرى وذلك عن طريق إعداد وبناء مناهج دراسية خاصة بالتربية الجنسية للأطفال في كافة المستويات التعليمية وبشكل صريح بعيدا عن الابتذال للتصرف في المواقف الجنسية التي قد يتعرضون لها وكيفية مواجهتها سواء بطلب المساعدة أو بالهرب منها أو بالإبلاغ عنها. وينبغي أن تقوم هذه التوعية الجنسية في جو حميم من الصداقة مع الطفل منذ أيامه الأولى ومنحه الثقة بنفسه وبأسرته وبمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي ينشأ بها وإشعاره بالأمان في أن يسأل ويعرف ويتطرق لكل الموضوعات الممنوع الحديث فيها مع من هم مسؤولين عن تربيته وتعليمه. ويعد التنوع والتعدد الوظيفي في الريف من بين الأسباب كذلك التي تجعل الأفراد يرفضون مصاهرتة، فلقد أصبح هذا المجتمع مؤخرا يشهد العديد من المهن الاجتماعية في تخصصات عديدة ومتنوعة ذات الفرص الواسعة للترقي والكسب المادي

والتقدير الاجتماعي بسبب توسيع شبكة التعليم وانتشاره على مدى واسع، فلقد كان إقبال الأفراد عليه وازدياد التوسع فيه بكل الوسائل المتاحة من بين الأهداف التي تسعى إليها الأسر بعدما كان لا يعتبر من اهتماماتها وحاجاتها؛ بحيث تغيرت نظرة الفرد إليه من نظرة سلبية إلى نظرة ايجابية ويرجع ذلك إلى الانفتاح الثقافي على العالم الخارجي في جميع المجالات وإلى قوانين التعليم الإلزامي والمجاني التي جعلتهم يرسلون أبنائهم إليه قسرا في أول الأمر ثم طوعية بعد ذلك كما تغيرت نظرتهم إلى قيمة العمل الزراعي بسبب ظهور مصادر جديدة للثروة. وهكذا برز دور التعليم في تنمية الموارد البشرية بالريف، فعن طريقه تمكن السكان من تنمية قدرات أبنائهم وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي ساعدتهم على أن يصبحوا إطارات مهنية فعالة تساهم في ترقية وتنمية مجتمعها؛ وهذا ما جعل بعض الأسر إن لم نقل كلها تشهد أكثر من مثقف واحد مقارنة بالماضي؛ إذ كنا نشهد في كل ريف وليس في كل أسرة مثقف واحد أو اثنين بسبب الحاجة إلى اليد العاملة أكثر من التعليم. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (13) بقولها: "أن التعليم أصبح يشكل في الريف مصدر ربح الأولياء وأبنائهم على السواء وخصوصا إذا ما وصل الابن إلى مرحلة من التعليم التي يمكن معها أن يجد مهنة تكسبه مكانة اقتصادية واجتماعية محترمة ومقبولة بالقياس إلى مجموع المهن الأخرى". وبما أن هذه المهن الاجتماعية تحظى بالعديد من الامتيازات المادية والمعنوية أصبح الأفراد يرفضون مصاهرته بحجة أنه كثير الأداء وقليل الكسب المادي والاحترام الاجتماعي وأن

وظيفته هي وظيفة على درجة من التواضع وذلك بمقارنتها مع الوظائف التي سائدة حالياً. ومن أهم المهن التي يحبها الأفراد لتزويج بناتهم ممن يمارسونها نجد مهنة الأمن باختلاف تخصصاتها، فالفرد الذي يلتحق بها يحظى ويتمتع بامتيازات مادية ومعنوية عديدة ومتنوعة؛ ولذلك أصبحت مهنته من أرقى المهن التي يحبها الأفراد وأكثرها شأناً وقدرًا من المهن الأخرى وخصوصاً مهنة التعليم؛ وهذا ما يجعلهم يفضلون تزويج بناتهم من رجل الأمن بدلاً من رجل التربية؛ لأنه لا يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها رجل الأمن ومهما اشتغل لا يتمكن من تحقيق نصفها. والسبب في ذلك لا يعود إليه بحد ذاته بقدر ما يعود إلى النظام الحاكم الذي يعمل على خلق التباين والتمايز بين الموظفين في مختلف القطاعات فالقطاع العسكري يأتي في مقدمة السلم الوظيفي والاجتماعي ثم يأتي بعد ذلك قطاع التربية والتعليم وتليه القطاعات الأخرى؛ بالرغم من أن قطاع التربية والتعليم ينبغي أن يأتي في مقدمته ثم تأتي القطاعات الأخرى المختلفة حسب أهميتها ووظيفتها؛ لأنه هو المسؤول الأول عن تخريج وتكوين إطارات وكفاءات القطاعات الأخرى وهذا ما أشار إليه شاندر **CHANDLER** في قوله بأن: "مهنة التعليم هي المهنة الأم؛ لأنها تسبق جميع المهن الأخرى ولازمة لها والممهّد الأساسي لها والذي يمدّها بالقوى البشرية المؤهلة." (عبد الله الرشيدان وآخرون، 1994: 292).

وفي مقابل وجود أفراد من الريف يرفضون مصاهرته هناك أفراد آخريين يفضلون زواج أبنائهم من الفتاة المعلمة، فالزواج منها في الآونة الأخيرة أصبح مباحا لدى كافة الأفراد؛ بحيث هناك العديد من الشباب مهما كان مستواهم الثقافي والتعليمي والاقتصادي يلجئون إلى الارتباط بالمعلمة بعدما كانوا في الماضي يرفضون تعلم الفتاة وخروجها إلى العمل؛ بسبب القيم والاتجاهات والمعايير القائمة والتي تعتبر أن تعليمها أمرا يمس النموذج الاجتماعي المعمول به. ففي بعض المناطق الريفية كان ينظر إليها على أن مكانها الأساسي البيت ترعى شؤونه وشؤون زوجها وأولادها ولا تخرج منه إلا للضرورة فقط؛ لكن الآن وبفعل معطيات كثيرة وعوامل متسارعة وقاسية مست جميع ميادين الحياة بسبب التغيير الاجتماعي الحاصل والتقريب المسافي بين الرجال والنساء فإنها أصبحت لها الحق في التعليم بمختلف مراحلها كما أصبحت لها الحق في العمل وفي مختلف المهن وخاصة مهنة التعليم وبالتحديد في مراحلها الأولى (الروضة والابتدائي والمتوسط والثانوي)؛ لأنها تعتبر من أكثر المهن المقبولة اجتماعيا التي تزيد احترامها وتقديرها اجتماعيا. وعليه أصبح الزواج من المعلمة محبذا أكثر من أي فتاة أخرى وهذا ما صرحت به الحالة رقم (08) بقولها: "أن المعلمة في الريف في وقتنا الراهن أصبحت تمثل محل أطماع جميع الشباب سواء المتعلمين أو غير المتعلمين العاملين أو غير العاملين بسبب مرتبتها الشهري وما تمنحه لها مهنتها من امتيازات ومكافآت مادية ومعنوية عديدة وما تتمتع به من عطل مدرسية...". ومن بين الأسباب التي تدفع الشباب

إلى الارتباط بالمعلمة نجد المرتب المادي المحترم الذي تتقاضاه بالإضافة إلى الامتيازات المادية والمعنوية العديدة والمتنوعة التي تمنحها لها مهنتها والتي تكسبها درجة كبيرة من الاحترام والمكانة الاجتماعية المرموقة؛ ويرجع هذا إلى كون الجانب المادي بصفة عامة في مجتمعنا هو الذي يحدد مرتبة الفرد ومكانته الاجتماعية داخل وسطه الاجتماعي. كما أن الغلاء المعيشي الذي أصبح يشهده مجتمعنا في الآونة الأخيرة جعل كافة الشباب وخاصة الذين يتميزون بمستوى اقتصادي ضعيف جدا يرغبون في الزواج منها وليس من الفتاة الماكثة في البيت وهذا حتى تساعده على قضاء وتوفير متطلبات الحياة الأساسية.

إن مختلف السلوكات والممارسات التي يقوم بها المعلم والتي لا تناسب مهنته والعمل الذي يقوم به من جهة والتي تسيء إليه وتشوه صورته من جهة أخرى يجعل العديد من سكان الريف إن لم نقل أغلبيتهم وباختلاف معطيائهم السوسيو مهنية يرفضون مصاهرته ويحرصون على تشجيع بناتهم على الزواج من رجل الأمن على وجه التحديد؛ نظرا لأهميته داخل المجتمع ولما يتمتع به إمكانيات مادية ومعنوية كبيرة؛ لكن في مقابل ذلك وبالنظر إلى ما تتقاضاه المعلمة من دخل اقتصادي جيد وما تتمتع به من امتيازات عديدة ومتنوعة تؤهلها للعيش برفاهية وتضمن لها استقرارها الاجتماعي والاقتصادي يحرص السكان على تشجيع أبنائهم على الزواج من المعلمة.

03- مكانة المعلم في الموروث الثقافي الشعبي:

كان المعلم في الريف سابقا يحظى بمكانة اجتماعية مرموقة من قبل كافة أفراده صغيرا أو كبيرا وباختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية وكان دوما محل إعجاب واحترام وموضع ثقة وتقدير؛ إذ كان يمثل المثل الأعلى للطفل من الصغر حتى الكبر ويعتبر صفوة المجتمع الريفي ونخبته التي يتوقف عليها تطوره وتقدمه في جميع مجالاته. وهذا ما أكدته الحالة رقم (14) بقولها: "إن المعلم في السابق كان يمثل العمود الفقري للمجتمع الريفي وبمقدار صلاحه يكون صلاح هذا المجتمع، فما توفر لنا من إمكانيات مادية ومعنوية ومعدات كافية آنذاك كانت قليلة الجوى إذا لم يتوفر لنا المعلم الصالح، فوجوده في مجتمعنا كان يعوض لنا في الكثير من الأحيان ما قد يكون موجودا من النقص في بعض النواحي". والدليل على ذلك ما نلاحظه من احترام وامتنان وتقدير اجتماعي له في العديد من الأمثال الشعبية المتداولة بين أفراد مجتمعنا بصفة عامة، فلا يغيب عن الذهن أن هناك العديد من الأمثال الشعبية التي ما زال يتداولها سكان الريف بينهم على وجه الخصوص منذ القدم إلى غاية يومنا هذا والتي تعظم دوره وتوقره وتمنحه مكانة اجتماعية رفيعة تميزه عن غيره من الأفراد؛ نظرا لأهمية عمله ولجلال مهمته في تعليم الناس وتأهيلهم لحياة أفضل. فالأمثال الشعبية ليست عبارة عن مجرد عبارات منمقة تعتمد على التعبير المجازي في غالب الأحيان وتعكس صورة المجتمع الجزائري فحسب؛ بل هي تساهم في تشكيل ثقافته وفلسفته وسلوكه، فالبحث في المثل الشعبي يعد بحثا في سلوك وأساليب تفكير ونشاطات الأفراد؛ بحيث أن مصداقيته تأتي من خلال التعبير عن

الواقع الحقيقي مقارنة بكل أنواع الأدب الشعبي الآخر، فهو بعيد عن سيطرة الحكام والنظام الحاكم ولا يستطيعون أن يوقفوا قوله أو يمنعوا انتشاره كما هو الحال بالنسبة للرسوم الكاريكاتورية أو الأغاني الشعبية... التي تمس النظام الحاكم أو أحد أفرادها مثلا وتسيء إليهم. والمثل الشعبي لم يترك شيئا في حياة مجتمعنا وإلا له فيه قول وهذا ما يؤكد **عبد المالك مرتاض** في قوله: "أن المثل الشعبي يتناول كل شيء يتصل بالحياة، فكل مثل قصة ولكل قصة معنى ولكل معنى صفة من صفات الحياة ولون من ألوانها ووجه من وجوهها." (**عبد المالك مرتاض، 1981: 111**)؛ ولهذا لم يمنع أن يكون للمعلم أيضا في تراثنا ذلك الكم الهائل من الأمثال الشعبية التي تغطي معظم جوانب أموره الحياتية الإيجابية أو السلبية. فمن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا بأن سكان الريف كانوا يستخدمون الأمثال الشعبية بشكل يعظمه ويرفع من قيمته ومكانته الاجتماعية ويجعله ذا شأن عظيم بما يتناسب المهمة السامية والنبيلة المكلف بأدائها رسميا واجتماعيا؛ ولكن هذا التعظيم والامتنان له ولأهمية الدور الذي يقوم به سواء داخل النسق المدرسي أو خارجه يقتصر على فئة معينة من النسق الريفي ألا وهي فئة الشيوخ أو كبار السن التي كانت وما زالت تعظم المعلم ومهنة التعليم وتقر بدورها وأهميتهما في تنمية الريف عكس الفئات الاجتماعية الأخرى التي تسعى إلى الإساءة والسخرية والاستهزاء به عن طريق بعض النكت الشعبية أو الرسوم الكاريكاتورية أو الأغاني الشعبية أو الأساطير أو الحكايات

الشعبية أو الألباز... وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (16) بقولها: "أن المعلم ملعون من عند شبابنا ككل لكنه محفوظ من عند ربي ومن عند شيوخنا". وكان تداول هذا النوع من الأمثال الشعبية التي تمدحه وتفتخر به يترك من جهة آثار ايجابية لديه؛ بحيث تجعله يحب عمله ويخلص في أدائه ومن جهة أخرى يجعل مكانته الاجتماعية تعلق وترتفع فوق كل المكانات الاجتماعية الأخرى. ومن بين الأمثال الشعبية التي كان يتداولها الأفراد باختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية وحتى الاقتصادية بصورة كبيرة والتي تعكس صورته في الموروث الثقافي الشعبي نجد المثل القائل: "ما تبطلش القرية حتى تولى معلم"، فمن خلاله تتجلى بوضوح قيمته ومكانته الاجتماعية عند الأفراد؛ بحيث يحث الأولياء في هذا المثل أولادهم باختلاف جنسيهما سواء الذكور أو الإناث على أن لا ينقطعوا عن الدراسة ويواصلوا تعليمهم إلى آخر مراحلهم حتى يتخرجوا ويصبحون مؤهلين للالتحاق بمهنة التعليم التي تعتبر من أنبل وأشرف المهن في مجتمعنا؛ وهذا ما يدل على أنها كانت تعتبر من أكثر المهن التي يحبها أولياء التلاميذ في مجتمعنا ويحثون أولادهم على الالتحاق بها. وهناك مثل آخر قائل: "تكبر تقري وتقري" يبرز قيمته ومكانته الاجتماعية كذلك عند الأفراد؛ بحيث يدعوا الأولياء من خلال هذا المثل أولادهم إلى طلب العلم والمعرفة منذ الصغر حتى يصبحوا معلمين عند الكبر؛ وهذا ما يدل على أنه كان للتعليم ومهنة التعليم قيمة كبيرة عندهم ما دام أنهم يحثون أولادهم على الدراسة ويخبرونهم على الالتحاق بمهنة التعليم بدلا من أية مهنة أخرى. وهذا ما تؤكد الحالة رقم

(03) بقولها: "أن الفرد الذي يمارس مهنة التعليم في أي مجتمع من المجتمعات يحصل على مكافأتين في حياته تتمثل الأولى في الأجر المادي الذي يحصل عليه من الدولة؛ أما الثانية فتتمثل في الأجرة التي يحصل عليها من عند الله سبحانه وتعالى كمقابل للمهمة التي يقوم بها ويؤديها كرسالة يهدف من ورائها إلى إعداد أجيال المستقبل وليس كمهنة يهدف من ورائها إلى كسب لقمة العيش وتحقيق طموحاته وبلوغ أهدافه فقط". فجميع هذه الأمثال الشعبية المذكورة سابقا تدل على أنه كان يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة في الماضي عند العديد من سكان الريف ويحظى باحترامهم وتقديرهم ورعايتهم وللمهنة، كما تدل أيضا على أنه كان يعتبر من بين الفئات الاجتماعية الأكثر شأنًا وقدرًا من الفئات الاجتماعية الأخرى وأن مهنته تسموا فوق كل المهن الأخرى الموجودة بالريف. ومن بين الأدلة أيضا التي تدل على أن المعلم في الريف بالماضي كان يحظى بمكانة اجتماعية رفيعة ومرموقة من قبل كافة أفرادها أنه كان ينادى له بتسميات عديدة ومحترمة تليق به كمربي وبمهنته التعليمية والتربوية إلى جانب تسمية "المعلم"؛ فلم يكن ينادى له باسمه أبدا سواء من طرف التلاميذ وأوليائهم أو من طرف سائر الأفراد؛ نظرا لما كان له من دور كبير في التربية والتعليم وفي ترقية المجتمع في جميع مجالات الحياة. ومن بين الأسماء التي كان ينادى بها الأفراد له نجد تسمية: الفقيه والمؤدب والشيخ وسيدي فلان...، فهذه الأسماء كلها تدل على درجة الاحترام والتقدير والتبجيل والامتنان الذي يكنه له الأفراد وهذا إن دل إنما يدل على أنه كان يحظى بهيبتهم وتقديرهم؛ لكن في الآونة الأخيرة وفي ظل

التغير الاجتماعي الذي أصبح يشهده المجتمع الريفي بصفة خاصة أصبح الأفراد يلقبونه في وقتنا الراهن بأسماء دنيئة وسيئة تحط من قيمته ومكانته الاجتماعية والتي من بينها نجد تسمية: كعليم وبيلاما وحشيشة والكريدي ومصاص الدماء ولعمش والملعون...، فجل هذه الأسماء تحمل في طياتها معاني كثيرة فتارة تجدها آلية من آليات الضحك والاستهزاء والسخرية به وتارة أخرى تجدها آلية من آليات نشر الوعي. ومعظمها جاءت نتاجا لمختلف السلوكات والممارسات التي يقوم بها في حياته سواء أثناء عمله أو خارجه، إضافة إلى ضعف مستواه التعليمي والثقافي وتدني مكانته الاقتصادية ونمط معيشته وأسلوب تفكيره ومعاملاته...؛ بحيث أن المعلم الذي يتميز بمستوى ثقافي وتعليمي ومهني وأخلاقي واجتماعي متدني تجده دائما تحت أنظار ومراقبة التلاميذ لسلوكاته وتصرفاته وهفواته وأخطائه سواء داخل المجتمع المدرسي أو خارجه التي تتدرج منها هذه التسميات وتنتشر فيما بعد بين الأولياء والتلاميذ... ومن ثم يصبح ينادى له بهذه التسميات بدلا من اسمه الحقيقي أو اسم معلم أو الشيخ. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (15) بقولها:

"بأن الخصائص الذاتية التي يتمتع بها المعلم كمظهره الخارجي ومستواه التعليمي والثقافي وسلوكاته اليومية ومرتبه الشهري ونمط حياته وشكل مسكنه ونوع سيارته ولجوئه إلى ممارسة وظائف أخرى واقتناءاته اليومية من أكل وشرب التي تتم بواسطة الكريدي... هي التي تجعل كل من التلاميذ وأولياهم وسائر الأفراد يلقبونه بتسميات سيئة تحمل معاني عديدة تدل على الاستهانة به وبمكانته الاجتماعية". وبما أن المجتمع الريفي كما قلنا

سابقا عرف في الوقت الراهن تغيرات عديدة شملت جميع المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية...؛ فإن هذه الأخيرة أثرت كذلك على المعلم؛ بحيث أصبح يستهزأ به وبمكانته الاجتماعية والاقتصادية والمهنية عن طريق النكت الشعبية التي تعرفها **صبري سناء عبد اللطيف** بأنها: "قصة قصيرة جدا تتميز بطبيعتها الدرامية كما أنها تتميز بتصعيد الحدث وتأتي نهايتها بطريقة فجائية تتركز فيها الفكرة الأساسية للنكتة." (**صبري سناء عبد اللطيف، 1999: 21**)، فالنكتة الشعبية تعتبر نوع من أنواع الفنون الشعبية الشفهية المتداولة بين أفراد مجتمعنا والتي تتسم بالقصر وتهدف إلى إثارة الضحك أحيانا وإلى نشر الوعي أحيانا أخرى، بالإضافة إلى ذلك تعد شكل من أشكال المقاومة الثقافية والفكرية التي تحمل رسالة معينة سواء كانت ثقافية أو تربوية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية مباشرة أو غير مباشرة وتكون موجهة بشكل أفقي أو عمودي. فكل فئات المجتمع الريفي وباختلاف مستوياتها التعليمية أو الثقافية أو الاقتصادية حاليا تستعين بها من أجل التعبير عنه وعن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمهني الذي يعيشه بأسلوب هزلي وفكاهي يهدف إلى إثارة الضحك أو نشر الوعي. ومن بين النكت الشعبية المتداولة بين الأفراد والتي تحمل في خطاباتها الكثير من النقد لأوضاعه المختلفة نجد النكتة القائلة: "بأن وحد معلم ضربته سيارة وكى جات سيارة الإسعاف باش تديه قال لشوفار ديني لداري عند مرتي نقولها حية وكى وصل قال لمرته يا فلانة ليوم ديرى غير حبة بيض علا خاطرش غادي نبات في السبيطار"، فمن خلالها يتجلى بوضوح

البخل والتشرف الذي يتسم به وحبه للمال الذي يسعى جاهدا إلى توفيره عن طريق لجوئه إلى ممارسة وظائف ثانوية إلى جانب وظيفته الرئيسية أو عن طريق الدروس الخصوصية التي يحاول من خلالها انتهاك أموال التلاميذ حتى أصبح يشبه بمصاص الدماء على حد تعبير أوليائهم. وفي النكتة القائلة: "بأن هناك ثلاثة نساء كانوا قاعدين مع بعض كل واحدة من بلاد وقعدوا يهدروا على رجالتهم واش يخدموا الأولى من فرنسا قالت أنا راجلي كولونال والثانية من أمريكا قالت أنا راجلي كوموندوا والثالثة من الجزائر حشمت وقالت أنا تاني راجلي كعليم"، يتجلى بوضوح أيضا بأن مجتمعنا يسخر من الزواج به؛ نظرا لما يعيشه من حياة اقتصادية واجتماعية ضيقة الأفق مقارنة بالأفراد الآخرين المناظرين له في المجتمع ذو الدخل الاقتصادي والاجتماعي الجيد. وفي نكتة أخرى قائلة: "بأن هناك معلم كان يقري في مدرسة ويحب يجمع التلاميذ المرفهين قدام وفقراء وراء، وحد النهار كان يحفظ فيهم البيت الشعري تاع الشاعر أحمد شوقي القائل: قم للمعلم ووفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا، فسأل التلميذ الفقير وقال له حفظلي البيت أيا قام التلميذ وقاله قم للمعلم وعلفه الشعير كاد المعلم أن يكون بعيرا"، يتجلى بوضوح كذلك حبه للتمييز بين التلاميذ الفقراء والأغنياء داخل الوسط المدرسي على وجه الخصوص؛ وهذا ما يجعلهم يعتبرونه نقمة وليس قدوة لهم داخل المدرسة. فجل هذه النكت الشعبية التي تقال في حقه مستمدة من الواقع الاجتماعي الذي يعيشه وتعبير عن الكاريزما الذاتية التي يتمتع بها ومختلف سلوكياته وممارساته التي يقوم بها داخل المدرسة

وخارجها. والنكتة الشعبية الشفهية بما تتضمنه من خطاب فإن الفضاء الاجتماعي هو وحده من يحدد قيمتها ومعناها داخل المجتمع الذي تنتج فيه وبالتالي تحديد دورها في فضاء اجتماعي ذو خصوصية جزائية. وحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا عموماً بأن للنكتة الشعبية المتداولة من طرف الأفراد حول المعلم ومكانته الاجتماعية عدة وظائف؛ لكنها متباينة وفقاً للمستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي بالإضافة إلى درجة الوعي والبيئة الجغرافية لكل من قائلها (منتج أو مروج) ومستمعها؛ فإذا كانوا ذوي مستويات ثقافية وتعليمية عالية فإنهم لن يتوقفوا عند البعد السطحي لها الذي يتمثل في الضحك والترويح عن النفس فقط؛ وإنما يتعدونه إلى أبعد من ذلك وهذا ما صرحت به الحالة رقم (06) بقولها: "إن أول دور أو وظيفة ظاهرة للنكتة الشعبية حول المعلم في مجتمعنا هي التنفيس وإثارة الضحك؛ لكنه يكون بشكل مركز عند ذوي المستويات الثقافية المتدنية؛ لأن النكتة الشعبية كما يقول **مطر أكرم**: "حتى وإن كانت بسيطة فهي تعيد الفرح إلى قلب المرء المصاب باليأس".

(مطر أكرم، 1996: 06) وبالتالي الترويح وإعادة السرور بتجديد روح الجماعات عن طريق إفراغ طاقاتها الزائدة ومواجهة الضغوطات الناجمة عن العالم الخارجي؛ أما بالنسبة للوظائف التي يمكن أن تقوم بها النكتة الشعبية إذا ما توفرت مجموعة من الشروط كشرط السن والوعي والمستوى الثقافي والتعليمي العالي لقائلها أو مستمعها فهي متعددة لكنها تعمل كلها على نشر وزيادة الوعي الاجتماعي بين فئات المجتمع حول ما يعانيه

قطاع التربية والتعليم بصفة عامة والمعلم بصفة خاصة من تدهور وانحطاط وفقدانها لقدسيتهما ومكانتهما الاجتماعية ودورهما في تحقيق الرقي والتطور للمجتمع في كافة مجالاته، وهذا ما تؤكدته الحالة رقم (19) بقولها: "أن النكتة الشعبية تقوم ببناء أو نشر ثقافة تؤدي إلى الوعي بالواقع الاجتماعي للمعلم الموجود إلى مئات الأفراد بدلا من إيصالها إلى كل فرد على حدا"، فهي إذن بذلك تمثل وسيلة للتواصل والاتصال الاجتماعي بين أكثر من جيلين أو بين أفراد الجيل الواحد، بالإضافة إلى ذلك تعمل على تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمهنية المزرية التي يعاني منها كل من قطاع التربية والتعليم والمعلم، كما تعتبر وسيلة اجتماعية لمقاومة ومهاجمة الخصائص الذاتية غير السوية التي يتميز بها بشكل خفي؛ لأن منتج النكتة الشعبية يكون دوما مجهولا بسبب الضعف والخوف على نفسه ومصالحه عكس رسام الكاريكاتور الذين يصرحون بهويتهم، فبدلا من أن يعبر الفرد عن رأيه الشخصي بشكل مباشر يلجأ إلى ترديد وتناول هذه النكت التي تتسم في غالب الأحيان بالسخرية والاحتقار، وهذا ما تؤكدته الحالة رقم (09) بقولها: "أن النكتة الشعبية تسمح لأفراد المجتمع بالتعبير عن كل ما هو ممنوع وغير مرغوب فيه بشكل مستتر حتى لا يعرف من هو الفاعل أو القائل". وعموما معظم النكت الشعبية التي تصدر في حقه تصل إليه بطرق عديدة سواء عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المختلفة كالتلفزيون والراديو ومواقع التواصل الاجتماعي والجرائد والهواتف النقالة... أو عن طريق الأهل والأصدقاء؛ لكنه في غالب الأحيان لا يهتم بالمضامين والرسائل التي

تحتويها أو يأخذها بعين الاعتبار في تحسين مستواه التعليمي أو المهني أو الاجتماعي أو الثقافي أو الأخلاقي؛ بل على العكس من ذلك تجده هو الآخر يستعملها كوسيلة للترفيه عن النفس وإثارة الضحك وهذا ما يدل على وجود عناصر غير مؤهلة لممارسة مهنة التعليم في مجتمعنا ما دام أن هذه النكت لا تعكس ردود أفعالهم في الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بوقفها وعدم انتشارها في المجتمع، كما أن النظام الحاكم في مجتمعنا هو الآخر لا يسعى جاهدا لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الأفراد والوسائل التي تنتشر وتداول هذا النوع من النكت الشعبية التي تسيء إلى فئة هامة من المجتمع التي يتوقف عليها مستقبل أمة وتطورها. وتعتبر الرسوم الكاريكاتورية من بين الفنون الشعبية التي يعتمد عليها أفراد المجتمع الريفي كذلك للسخرية والاستهزاء به، فهذه الأخيرة تعتبر كذلك نوعا من أنواع الاتصال القائمة على الفكاهة والنكته والنقد واهتمامها بتحليل الظروف والأحداث الاجتماعية؛ بحيث يجمع الكثير من الدارسين والباحثين في هذا الميدان بأن: "الكاريكاتور هو فن يعتمد على رسوم تبالغ في تحريف الملامح الطبيعية لشخص ما أو جسم ما أو حيوان ما." (بلحاج حسنية، 2013: 53)، يستهدف إثارة الضحك والاستهزاء والسخرية من جهة ونشر الوعي وتحسيس أفراد المجتمع من جهة أخرى، فهذا النوع من الفنون الشعبية يرتبط ارتباطا وثيقا بالسخرية؛ مما جعل الكثير من الباحثين يطلقون عليه باسم الفن الساخر. وبما أن الكاريكاتور أصبح في وقتنا الحالي يعالج مسائل كثيرة لها علاقة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والمهني له بأسلوب هزلي وفكاهي يسيء إليه سواء في

الجرائد أو المجالات أو عبر صفحات الواب أو عبر الرسومات الجدارية أو الهواتف النقالة أو التلفزيون...، فإن هناك العديد من الأفراد وخصوصا الذين يتميزون بمستوى ثقافي وتعليمي عالي جدا يرحبون به ويطلعون عليه ويثمنون دوره الرامي إلى إثارة الضحك والاستهزاء به تارة وإلى الكشف عن ما يعانیه من مشاكل اقتصادية واجتماعية ومهنية وتحسيس الأفراد حول ظاهرة فقدانه لمكانته الاجتماعية في الآونة الأخيرة تارة أخرى. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (11) بقولها: "أن الرسوم الكاريكاتورية في وقتنا الحالي أصبحت تعرف إقبالا كبيرا من طرف سكان الريف؛ نظرا لقدرتها على طرح قضايا متعددة تتعلق بالمعلم بكل جرأة ودقة؛ بالرغم أنها تتم بأسلوب ساخر لكنه هادف، فهو بذلك يكون قد تمكن من تعرية الواقع الاجتماعي له وترجمته بأسلوبه الخاص والمتميز". وعليه فكل من كان من الأفراد يعتبره مجرد رسومات مبالغ فيها وتسعى إلى الضحك والسخرية فقط أصبحوا الآن مقتنعون بفعاليتها ودوره في نشر الوعي والتنقيف وإحداث التغيير الاجتماعي من حيث أنه يعتبر قوة ضغط تؤثر عليهم.

وانطلاقا من هذا يمكننا القول بأنه من المؤسف جدا أن نعدد ونروي الحكايات والمقولات التي وردت في التراث الإنساني الجزائري (أمثال ونكت وأغاني شعبية ورسوم كاريكاتورية وأساطير وألغاز) التي تستهزأ بالمعلم وتسخر منه لا تقل عن تلك التي وردت في تعظيمه وتبجيله فإن قل عددها فهي لا تقل حتما في قوتها وتأثيرها في تشكيل

الصورة النمطية والسلبية له في ثقافة المجتمع الجزائري بصفة عامة. ولعل ما يرد في قاموس السخرية منه ما هو في حقيقة الأمر إلا تعبيراً عن واقع اجتماعي واقتصادي ومهني حقيقي يعيشه في مجتمعنا خصوصاً في ظل التغيرات الاجتماعية المختلفة التي أصبح يشهدها، فهذه الحكايات والمقولات المتنوعة تعتبر مخزوناً ثقافياً وتعابيراً رمزية أو بنية من الفكر تصاغ بأسلوب هزلي ساخر وتستمد فكرتها من الواقع، كما تعتبر من أبرز أنواع الأدب الشعبي الشفهي والكتابي التي تختلف عوامل بروزه تبعاً للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... المحيطة بالأفراد والذي يتعرض في الكثير من الأحيان في مجتمعنا إلى الإقصاء والتهميش؛ لأنه يعبر بكل مصداقية وشفافية عن ظواهر اجتماعية مختلفة نعيشها؛ بالرغم من ثرائه واحتوائه على أشكال ومضامين ومواد ثقافية معبرة فعلاً عن حياة الأفراد من جهة ومن جهة أخرى يجعل المعلم يفقد المتعة في عمله ويؤديه كرها وليس طواعية. وهذا ما يؤثر على أدائه الاجتماعي والتربوي ومن ثم على مكانته الاجتماعية.

04- تكريم المعلم والاحتفال باليوم العالمي له:

تعتبر مهنة التعليم من أشق المهن وأصعبها؛ ذلك أنها مهنة بناء البشر وإعداد أجيال قادرة على مواكبة متغيرات الحياة، فإذا ما قارناها بالمهن الأخرى الموجودة في المجتمعات لأدركنا أهمية وخطورة الرسالة التي يقوم بها المعلم؛ ذلك لأننا نضع بين يديه

طفلا صغيرا وضعيفا في السادسة أو السابعة من عمره ونريد منه أن يجعله عضوا اجتماعيا فاعلا مكتمل الشخصية ملما بالمهارات والمعارف والقيم ومزودا بالعبادات والقيم الأخلاقية والفكرية التي تمكنه من بناء شخصيته وتحقق تكيفه النفسي والاجتماعي وبالتالي تجعله فاعلا اجتماعيا يساهم في بناء مجتمعه وترقيته. وانطلاقا من ذلك فإن جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة أصبحت تضعه في أرفع مكانة وأجل منزلة؛ لأنه بيده نهضة المجتمع وتطوره في شتى مجالات الحياة وهذا إذا قام بتأدية رسالته التربوية والاجتماعية بأمانة وصدق وبيده كذلك أن ينحدر بالمجتمع إلى الأسفل إذا تهاون في تأديتها؛ لهذا يقول العديد من الباحثين والدارسين أسأل عن حال المعلم والمتقف إن وجدته بخير فالأمة بخير وإن وجدتهما العكس فحال الأمة كذلك. ومن بين هذه المجتمعات التي تجعله ضمن اهتماماتها وانشغالاتها وأهدافها نجد المجتمع الريفي، هذا الأخير كان في الماضي يحيطه برعايته المادية والمعنوية ويسعى إلى توفير له كل الإمكانيات مهما كان نوعها التي تطور جهوده وقدراته ومهاراته المختلفة حتى لا يبقى مفصولا عنه وغير قادر على تلبية حاجاته ورغباته المختلفة؛ بل يبقى باستمرار الفاعل التربوي والاجتماعي الرئيسي الذي يتوقف عليه قيادة هذا المجتمع نحو التقدم والتغير والتطور في كافة مجالات الحياة. فلقد كان أولياء التلاميذ وباختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية آنذاك يتنافسون فيما بينهم في تكريم معلم أبنائهم سواء أثناء المناسبات أو الأعياد الوطنية أو الدينية أو أثناء تقاعده ومساعدته في قضاء حاجاته ورغباته اليومية المختلفة حتى لا يشعر

بالممل والتعب والضيق في حياته وبالتالي ينفر من المؤسسة التربوية التي يعمل بها ويتخلى أبنائهم فيما بعد عن الدراسة. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (02) بقولها: "بأن أولياء التلاميذ في الريف سابقا كانوا يتحملون ويتقاسمون فيما بينهم نفقات المعلم سواء أثناء المرض أو الوفاة أو الأعياد... لمساعدته على قضاء متطلبات الحياة العديدة والمختلفة"، والسبب في ذلك يعود إلى أنه كان يتقاضى مرتبا ماديا زهيدا وضعيفا لا يكفي لتوفير متطلبات الحياة كما لم يكن يتمتع بامتيازات مادية ومعنوية من طرف السلطات المعنية بأمر التربية والتعليم تعينه على توفير ما يحتاجه من مستلزمات الحياة. ومن بين التكريمات التي كان يحظى بها سابقا نجد تقديم بعض المنتوجات الفلاحية والحيوانية إليه كالخضر والفواكه واللحوم بمختلف أنواعها والبيض والحبوب... بالإضافة إلى التكفل بمصاريف أكله وشربه وتنقله خاصة أثناء العمل. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (05) بقولها: "بأن أولياء التلاميذ كانوا يتكفلون بقضاء جميع مصاريف المعلم من أكل وشرب وفراش ولباس طيلة أيام عمله"؛ لأنه لم يكن يغادر إلى منزله بسبب انعدام وقلة وسائل النقل والمواصلات بين الريف والمدينة من جهة وعدم امتلاكه لوسائل نقل خاصة به يتنقل بها بكل حرية وفي أي وقت من جهة أخرى؛ باستثناء بعض الحيوانات التي كان يعتمد عليها للتنقل والتي كان الأولياء يتكفلون بها كذلك سواء من حيث الأكل والشرب أو الإيواء. كما كان يعد من بين أول المدعوين إلى الولائم والمناسبات التي يقوم بها سكان الريف ويجلسونه أحسن مكان ويتشرفون به بينهم؛ إذ يكلف من بين كل الشخصيات

الحاضرة بتأدية مراسيم وطقوس تلك الولايم والمناسبات، كما كانت تعطى الأولوية له لاستشارته في الأمور الفقهية والقضائية والاقتصادية والسياسية والثقافية... ويكلف بأداء الصلاة بهم جمعا ويتولى تقسيم زكاتهم، وكانت أسرته وأولاده يحظون بقسط كبير من الرعاية والحماية؛ حيث كان الأولياء يعملون على توفير حاجياتهم ورغباتهم المتنوعة وحراستهم أثناء غيابه عن بيته سواء أثناء عمله أو سفره أو مرضه؛ إذ كانت تعطى الأولوية إلى أسر المعلمين على الأسر الأخرى في التكفل والرعاية المادية والمعنوية. وكان التلاميذ كذلك يتنافسون فيما بينهم لخدمة وتكريم معلمهم أو شيخهم أو فقيهم أو سيدهم كما كان يطلق عليه في الماضي من طرف كل من الأولياء والتلاميذ ويعتبرون ذلك شرفا لهم ولأولياءهم وهذا حتى يكتسبون رضا وبركته؛ إذ كانوا يتسابقون على قضاء حاجياتهم المختلفة سواء داخل المجتمع المدرسي أو خارجه ويسعون إلى تكريمه عن طريق تقديم بعض الهدايا والأشياء الرمزية له في مختلف المناسبات والأعياد الدينية والوطنية. أما الاحتفال باليوم العالمي له المصادف ليوم 05 أكتوبر من كل سنة فلم يكن موجودا إطلاقا لا من قبل أولياء التلاميذ ولا من قبل السلطات التي تتكفل به كمديرية التربية ووزارة التربية الوطنية والجمعيات الثقافية مثلا. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وعي كل من الأولياء وكافة أفراد المجتمع الريفي بهذا اليوم الذي يستحق فيه أن يقدر ويكرم من طرف سكان الريف بصفة خاصة وسكان المدينة بصفة عامة على الأقل في هذا اليوم؛ نظرا لما يقوم به من دور كبير في مدرسة وخارجها من أجل تحقيق التنمية

المستدامة للمجتمع الريفي. وبما أن مهنة التعليم ما زالت تعاني من مشكلة النظرة المتدنية من قبل أولياء التلاميذ على وجه الخصوص بالريف في ظل التغيرات والتحولات الاجتماعية التي بات يشهدها على مستوى جميع مجالات الحياة؛ فإن المعلم هو الآخر لم يعد يحظى بالوضع الذي يستحقه داخل هذا المجتمع فأصبحت مكانته الاجتماعية متدهورة وصورته في المخيال الشعبي سيئة؛ وهذا ما جعله لا يحظى بتلك التكريمات المادية والمعنوية التي كان يقدمها له جل أفراد مجتمعه سابقا؛ والسبب في ذلك يعود إلى اعتقاد الأفراد بأنه في وقتنا الراهن مرتاح من الناحية المادية، فأجره الذي يتقاضاه حاليا والذي يصل إلى حد 60000 دج كافي لسد حاجياته ورغباته المختلفة وقادر على أن يمنح له نوعا من الاستقرار المادي والاجتماعي، فوضعه من جميع النواحي حاليا لا بأس به؛ بحيث أصبح يمتلك سيارة خاصة وجديدة يستطيع أن ينتقل بها إلى أي مكان وفي أي وقت كما أصبح يمتلك منزلا يتسع لكافة أفراد، وأصبح يمتلك أيضا امتيازات عديدة كالترقية في منصبه وحصوله على المنح الشهرية والسنوية، إضافة إلى الامتيازات التي يتحصل عليها عن طريق الخدمات الاجتماعية. وهذا راجع إلى مجهودات الدولة الجزائرية التي قامت بها مؤخرا منذ سنة 2008 من أجل تحسين وضعه المادي والاجتماعي حتى يتسنى له أن يؤدي وظيفته التربوية والتعليمية كرسالة وحباً فيها وليس كمهنة يؤديها مرغما وكرها لها؛ لذا لم يعد يحظى بالتكريمات من طرف أفراد مجتمعه كافة سواء التلاميذ أو أوليائهم؛ بالرغم من أنها تساعده وتحفزه على تحسين مردوده التربوي والتعليمي

والاجتماعي وتجعله يشعر بأن له درجة من الاحترام والتقدير والثقة من طرف الأولياء وأبنائهم وأنه يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة بينهم بالإضافة إلى ذلك يحس بأن مهنته لا تقل نبلا عن المهن الأخرى الموجودة في الريف أو المدينة. إضافة إلى ذلك أصبح الأولياء يرون بأن دوره حاليا أصبح مقتصرًا على الجانب التعليمي والتربوي فقط مقارنة بما كان يقوم به في السابق وحتى وظيفته التعليمية والتربوية فيها الكثير ما يقال انطلاقًا مما نشاهده من تدني في المستوى التعليمي والأخلاقي والثقافي والتربوي لدى الكثير من المتدربين والمتدرسات سواء داخل المجتمع المدرسي أو خارجه. وهذا ما جعل الأولياء يتغاضون عن تكريمه في مختلف المناسبات والأعياد الدينية والوطنية؛ باستثناء بعض المعلمين والمعلمات الذين يقومون بدورهم بوفاء وإخلاص فيكرمون أثناء عيد المرأة وعيد العمال واليوم العالمي للمعلم والأعياد الدينية... وتختلف نوعية التكريمات من أسرة إلى أخرى فهناك من يقدم لهم هدايا رمزية وهناك من يقدم لهم منتجات فلاحية وحيوانية والبعض الآخر يكرمهم بالإطعام أو بدعوتهم إلى منازلهم؛ أما في حالة المرض أو الوفاة أو التقاعد عند بعض المعلمين فتجد الأولياء يعيدون كل البعد عن هذه الأحداث ولا يشاركونهم أفراحهم أو أحزانهم؛ بحيث يتعاون ويتشارك المعلمين فيما بينهم فقط لمساعدة بعضهم البعض في مثل هذه الأحداث الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المجتمع الريفي بكافة أفرادها صغيرا أو كبيرا يتمتع عن تكريمه في مختلف المناسبات التي يعرفها مجتمعنا؛ إلا أن بعض المعلمين إن لم نقل كلهم يطمعون في التلاميذ فيما يملك أهلهم من

منتجات فلاحية أو حيوانية أو صناعية؛ إذ يطلبون منهم بدون استحياء وأحيانا إجباريا بأن يحضروا لهم ما يرغبون من أكل ومنتجات ومواد متنوعة الاستعمال. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (13) بقولها: "أن هناك بعض المعلمين وخاصة المعلمات يطلبن من التلاميذ أن يجلبوا لهم ما يشتهون من أكل وشرب ومنتجات فلاحية وحيوانية سواء إلى بيوتهم أو إلى المدرسة بغض النظر عن المستوى الاقتصادي لهم". وهذا إن دل إنما يدل على أن المعلم في المجتمع الجزائري بصفة عامة لم يعد يقتنع بمرتبه المادي ووضعه الاجتماعي؛ بالرغم من ما أصبح يشهده من تغييرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويرجع هذا إلى طبيعة شخصيته وأخلاقه المهنية والتربوية. وعلى غرار المؤسسات التربوية والتعليمية الموجودة في الريف أصبح هذا الأخير يعرف انتشار هائلا للمدارس القرآنية أو ما يصطلح عليها بالكتاتيب، فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا بأن كل منطقة من هذه المناطق تحتوي على مدرسة قرآنية التي تمثل أقل وحدة من التعليم الابتدائي وكانت ذات وظيفة مزدوجة دينية وتعليمية في نفس الوقت تكمن في تعليم الأطفال القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وترتيبه؛ بحيث كانت هذه المؤسسة تلقى إقبالا كبيرا من طرف سكان الريف وتعددت أنواعها فمنها الكتاتيب التابعة للزوايا وكتاتيب المساجد وكتاتيب الأحياء ولكل نوع منها نظام خاص تسير به إلا أن الهدف واحد وهو يتمثل في نشر التعليم الديني والحديث وهذا ما جعلها تضاهي دور المؤسسات التربوية والتعليمية الموجودة في المجتمع

الريفي آنذاك. ولقد كان يشرف عليها معلمين أو مربيين يطلق عليهم باسم معلم القرآن أو شيخ الجامع، هذا الأخير كان ينافس معلم المدرسة الابتدائية في أداء أدواره الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتربوية والدينية ويتقنها بكل صدق وأمانة وإخلاص أكثر من نظيره معلم التعليم الابتدائي؛ بالرغم من الأجر الزهيد الذي كان يتقاضاه من طرف الدولة الجزائرية وعدم وجود رقابة خاصة عليه سواء من طرفها أو من طرف الأولياء. وهذا ما جعله يحظى باحترام وهيبة وثقة وتقدير التلاميذ وأوليائهم ويتحلى بمكانة اجتماعية مرموقة بينهم مقارنة بالآخر، والسبب في ذلك يعود أيضا إلى أن معلم القرآن في مجتمعنا لم تكن له نفس المطالب التي يطالب بها الآخر عن طريق الاحتجاجات والإضرابات، فمهمته كانت تقتصر على تنمية الجانب الروحي والتعليمي والتربوي للتلميذ فقط ولم يكن يهمه أي شيء آخر. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (10) بقولها: "أن معلم القرآن حشيشة وطالبة المعيشة برك"؛ أي أنه شخص عادي حافظ لكتاب الله مقتنعا بمدخوله الاقتصادي جاء ليؤدي رسالته المتمثلة في تهيئة الأطفال للدخول المدرسي من خلال تعليمهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب والدين في ظل غياب الأقسام التحضيرية بالمؤسسات الابتدائية بسبب انعدام الأقسام الدراسية اللازمة لاحتواء التلاميذ في هذه المرحلة بالمجتمع الريفي وأيضاً بسبب غياب وعدم وجود دور رياض الأطفال والحضانة وغيرها من المؤسسات التربوية التي تشرف على تعليم الأطفال الأقل من 05 سنوات، وهو يؤدي مهمته المكلف بها مقابل أجر معين زهيد تحدده له السلطات المعنية بأمره

ويمنحه له الأولياء نهاية كل أسبوع. فالخصائص الذاتية التي يتمتع بها معلم القرآن جعلته يحظى بالتكريم المادي والمعنوي أكثر من معلم المدرسة الابتدائية؛ بحيث تجد الأولياء يتنافسون فيما بينهم لخدمته وتكريمه وقضاء حاجاته ورغباته المختلفة. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (16) بقولها: "كنا نتنافس فيما بيننا لخدمة وتكريم معلم القرآن تقديرا وإجلالا لعمله الدعوى الذي يقوم به ويعود بالمنفعة على أطفالنا؛ بحيث كنا نعمل على تقديم وجبات الغذاء له يوميا بدون أن يطلب منا عكس معلم المدرسة الابتدائية الذي تجده يطمع في كل شيء نملكه. كما نتشرف به من الأوائل في ولائنا ومناسباتنا، إضافة إلى أننا نكلفه بقضاء أمورنا المختلفة وفك النزاعات والصراعات الموجودة بيننا ونأمره بأن يقوم بنا الصلاة ويوزع زكاتنا...". أما فيما يخص الاحتفال باليوم العالمي للمعلم فلا يحتفل به إطلاقا الأولياء والسبب في ذلك يعود إلى عدم وعيهم وجهلهم بهذا اليوم؛ لأن الدولة الجزائرية لا تحضر وتهيي الأولياء لهذا اليوم أبدا مقارنة بالأيام الوطنية والعالمية الأخرى لا في وسائل الإعلام والاتصال ولا في المؤسسات التربوية والتعليمية ولا في الجمعيات الفكرية والثقافية؛ مما يجعل الأفراد يجهلونه ولا يحتفلون به وحتى المعلم بحد ذاته لا يعرف هذا اليوم وما يمثله له بسبب غياب الاحتفالات الخاصة به، فالمعلم في هذا اليوم الخاص به يعمل ولا يأخذ إجازة مثل بقية العمال الآخرين أثناء أيامهم الخاصة بهم.

وعلى العموم يمكن القول بأن المجتمع الريفي حاليا أصبح مجتمعا ماديا مقارنة مما كان عليه في السابق؛ بحيث كان يتميز بالتآلف والمودة والتضامن والتعاون والتماسك الاجتماعي. والسبب في ذلك يرجع إلى تلك التغيرات والتحويلات الاجتماعية التي أصبح يشهدها مؤخرا والتي كانت نتاج محصلة عوامل داخلية وخارجية ونتاج سياسات تنموية طبقت خلال فترات متتالية؛ بحيث وتيرة التغير الاجتماعي في الريف أصبحت تسير بمعدلات أسرع من أي وقت مضى. فالיום أصبحنا نشهد ريفا لم نعهده من قبل ريفا مشوها فلا هو ظل على نظامه التقليدي ولا هو استطاع أن يواكب متغيرات العصر السريعة، وهذا ما جعل اليوم أولياء التلاميذ يتخلون عن الدور الاجتماعي الذي كان يقوم به في جميع مجالات الحياة الريفية والذي يسعى من خلاله إلى تطوير الريف، وينظرون إليه بنظرة متدنية فيها الكثير من الاحتقار والسخرية والاستهزاء به؛ بالرغم مما قام به وما يقوم به حتى هذه اللحظة، وبالتالي أفقدوه مكانته وهيبته داخل المجتمع؛ بحيث لم يعد يتمتع بتلك الصورة الايجابية وبذلك التقدير والامتنان له ولعمله وبذلك التكريمات المادية والمعنوية كمقابل للمهام والأدوار التي يقوم بها داخل المجتمع في كافة الميادين.

لقد ركز هذا الفصل على دراسة واقع ثقافة أولياء التلاميذ حول المعلم ومكانته الاجتماعية التي يحتلها داخل النسق الريفي، فمعرفة تمثلاتهم ومواقفهم إزاءه راجع إلى ما يمثلونه من دعامة أساسية من دعائم الحياة وضرورة من ضروريات تواصل العلم

والمعرفة من جهة وتقدم الريف ورقيه من جهة أخرى. فلقد أصبح يعتبر من وجهة نظرهم مجرد موظف عادي يقتصر دوره داخل المجتمع المدرسي فقط ولا يساهم في تنمية المجتمع إطلاقاً؛ فلم يعد يحظى بالاحترام والتقدير الممنوحين إليه سابقاً؛ بحيث أصبحت مهنته من المهن المنبوذة لدى الكثير من سكانه باختلاف مستوياتهم الثقافي والتعليمي والاقتصادي وأصبحوا لا يتجاوبون معه إطلاقاً سواء داخل المدرسة أو خارجها بل أصبحوا يستهزؤون به في كل زمان ومكان وهذا ما سعينا إلى توضيحه في هذا الفصل.

الفصل الثالث: الكاريزما الذاتية للمعلم ومكانته الاجتماعية.

تمهيد:

01- وظيفة المعلم بين المهنة والرسالة.

02- المعلم من مهنة التعليم إلى ممارسة مهن أخرى.

03- الخصائص الذاتية للمعلم.

04- طبيعة العلاقات الاجتماعية للمعلم.

خاتمة:

يمر التعليم في الجزائر عبر مراحل مختلفة بمجموعة من الأزمات التي تحده من تحقيق أهدافه، وهذه الأخيرة تراكمت مكوناتها سنة بعد أخرى ونتج عنها إختلالات عديدة ومتنوعة يشهدها النظام التربوي بصفة عامة والعملية التربوية التعليمية بصفة خاصة، ويلاحظ أن معظم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الوصية من أجل إصلاح التعليم قد انتهت إلى إجراءات شكلية ومزاجية كرسست الرداءة والتهميش لثقافة مجتمعنا ولمختلف أطراف العملية التربوية التعليمية كذلك وعلى رأسها المعلم. هذا الأخير يعد من بين الأطراف الأكثر تضررا من جراء هذه الأزمات؛ بالرغم من ثقل وعبء المهمة التي يقوم بها؛ بحيث إذا نظرنا إلى واقعه الاجتماعي الحالي يلاحظ بأنه يعيش واقعا مأزوما ومتدهورا؛ إذ تجده يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية والمهنية والاجتماعية التي أثرت على ممارساته وسلوكاته التي يقوم بها داخل النسق المدرسي وخارجه وبالتالي غيرت من نظرة أولياء التلاميذ له ولمكانته الاجتماعية المرموقة التي كان يحتلها سابقا. وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد العلاقة الموجودة بين الكاريزما الذاتية التي يتمتع بها وتغير مكانته الاجتماعية في المجتمع الريفي.

01- وظيفة المعلم بين المهنة والرسالة:

تحتل مهنة التعليم مكانة سامية بين المهن منذ أقدم العصور وتحيطها كل المجتمعات بالإجلال والاحترام، فرسالتها من رسالات الأنبياء والرسول الذين بعثهم الله سبحانه وتعالى

ليعلموا الناس أمور دينهم ودنياهم ويهدوهم إلى صلاح حالهم في الدنيا والآخرة. وقد كرم الله جل شأنه هذه المهنة فوصف نفسه بالمعلم حين خاطب رسوله الكريم سيدنا محمد عليه ألف الصلاة والسلام بقوله: "اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" (العلق: 3، 5). وبما أن المعلم هو المنفذ الأول لها فلقد انسحب إليه قسط وافر كذلك من هذا التعظيم الذي حظيت به هذه الأخيرة، فلقد وضعه الإسلام في أرفع مكانة وأجل منزلة وجعله في منزلة تلي الأنبياء والرسل. وكان اهتمام الرسول عليه ألف الصلاة والسلام به عظيماً فقد وصف نفسه في إحدى الأحاديث بأنه معلم في قوله: "إنما بعثت معلماً، وفي تعظيمه لحق المعلم المخلص عند الله سبحانه وتعالى يقول في الحديث: معلم الخير يستغفر له كل شيء وفي حديث آخر يقول: المعلم خير من المتعبد الذي يصوم النهار ويقضي الليل في الصلاة والتعبد." (شارف خوجة مليكة، 2010 / 2011: 100)؛ ولكن بالرغم من أن الإسلام قد عظم وكرم مكانته ومنحه درجة من الامتتان والتقدير والتبجيل والاحترام إيماناً بنبيل وخطورة رسالته التربوية والاجتماعية وأهميتها في خدمة المجتمع وترقيته في جميع ميادين الحياة في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة؛ إلا أنه وبغض النظر عن معطياته السوسيو مهنية في مجتمعنا ما زال في وقتنا الراهن وفي ظل التغيرات السريعة التي تحدث فيه على مستوى المجالات التكنولوجية والمعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الميادين يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة. فهدفه الأساسي من التحاقه بمهنة التعليم حالياً هو حصوله على مرتب مادي آخر

كل شهر يفي بمستلزمات ومتطلبات الحياة المختلفة والمتعددة دون النظر إلى الهدف السامي منها عكس المعلم في الماضي الذي كان يسعى من خلال التحاقه بها عن طريق البرنامج الدراسي المتوفر والوسائل البيداغوجية المتاحة آنذاك ومن خلال سلوكياته وممارساته داخل النسق المدرسي وخارجه إلى تحقيق هدف نبيل يتمثل في تكوين وإعداد الفرد وتنمية طاقاته المتنوعة بغض النظر عن الأوضاع الاجتماعية والمهنية والاقتصادية التي كان يعيشها. وللأسف فهذا النوع من المعلم الذي يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة حسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة يكون قليل الأداء وكثير الشكوى والتذمر ولا يؤدي عمله بإخلاص وأمانة كما يكون مستوى عمله التربوي والبيداغوجي ضعيف جدا وإذا علم بزيارة مفتش أو مدير لحصته تجده يعد لها ويبدل فيها جهده ليخرج حصة دراسية نموذجية تحوز على رضاها حتى يتحصل على الثناء والدرجات العالية وإذا ما عاد الوضع إلى سابقه عاد لوضعه السابق من تهاون وخمول وتضييع لوقت الحصة الدراسية وكل همهم أن ينهي المنهاج الدراسي المكلف به ولو تمكن في أداء ذلك في أسبوع واحد وليفهم من يفهم ويجهل من يجهل؛ فلا يهمهم إن تحققت الأهداف التربوية والاجتماعية التي تسعى إليها منظومتنا التربوية. وفي آخر العام الدراسي يقدم تقاريره ونتائجه وأعماله الكتابية لإدارته وهو يتنهد بعمق أن أزاح عن كاهله عبء عام دراسي شاق ومرهق وطويل؛ لأنه لم يهيأ نفسه لأداء رسالة التعليم وإنما بلور فكره على مرتب الوظيفة آخر كل شهر. وفي هذا الإطار صرحت

الحالة رقم (02) بقولها: "أن معلم اليوم راه يجي يكسر برك"; بمعنى أنه أصبح يلجأ إلى مهنته من أجل الحصول على مرتب مادي محترم فقط وليس رغبة فيها وإيماناً بها، فلقد أغفل المعلم القائم بوظيفته كمهنة عدة جوانب هامة من المفروض أن يضعها نصب عينيه وهي الأمانة التي كلف بها والمسؤول عنها أمام الله سبحانه وتعالى أولاً ثم أمام المجتمع ثانياً والقدوة الحسنة التي ينبغي أن يكون عليها أمام تلاميذه بالإضافة إلى الثقة التي منحت له من قبل أولياء التلاميذ والسلطات السياسية والتربوية وكافة أفراد المجتمع في بناء جيل صالح ومراقبة الله سبحانه وتعالى في أداء مهمته ومراعاته لتلاميذه. ومن بين الأسباب التي تجعله في مجتمعنا يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة من منظور أولياء التلاميذ في الريف كونه لم يجد وظيفة أخرى تلائم مؤهلاته المعرفية والمهنية وتتماشى مع رغبته ودوافعه ويؤمن بأهميتها ودورها في خدمة الفرد والمجتمع؛ لكي يرتزق منها ويلبي عن طريقها كفاياته وغاياته؛ لهذا السبب لجأ إلى مهنة التعليم باعتبارها أصبحت تشكل وسيلة رزق عند العديد من الأفراد والمعلمين باختلاف معطيائهم السوسيو مهنية. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (09) بقولها: "أن التحاق الشباب بمهنة التعليم في وقتنا الراهن لا يدل على القبول بالمهنة بقدر ما يدل على القبول بالبطالة القائمة في مجتمعنا من جهة ولكونها أصبحت تعتبر وسيلة سريعة وآمنة للعيش من جهة أخرى؛ فمن خلال هذا التصريح نستنتج بأن الشاب أصبح يلجأ إليها بسبب تعرضه لضغوطات اقتصادية واجتماعية فقط وهذا ما يجعله يفقد الدافع والحافز للإقبال عليها بحماس وفاعلية. وهذا ما أكده صالح عبد

العزیز فی قوله: "إننا نرى الكثير من المقدمین علی مهنة التدريس لا يدفعهم سوى السعي إلى العمل؛ فلو فتح لهم باب آخر لتركوا عملهم غير ناظرین إليه." (صالح عبد العزیز، د.س: 478). كما أن اتجاهات المعلم حول مهنته تعتبر من بین الأسباب أيضا التي تجعله يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة، فهناك الآلاف من الأفراد في هذه الحياة يكرهون الأعمال التي يرتزقون منها ويضيعون أيامهم لا يقومون إلا بأقل القليل من العمل المجدي أو لا يكادون يؤدون شيئا؛ ولكن الأمر الفادح فيه إذا كان لا يؤمن بعمله ولا يحبه لأنه مؤتمن علی عقول الناشئة؛ بحيث أن معظم المعلمين وباختلاف معطيائهم السوسيو مهنية وجدناهم من خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة ينظرون إلى ذواتهم علی أنهم أقل من غيرهم ويعتبرون بأن مهنتهم أقل شأنا وقدرًا كما أنهم يتحلون بمكانة اجتماعية منخفضة مقارنة بغيرهم من أصحاب المهن الأخرى؛ بالرغم من أن مهنتهم لا تقل احترامًا عن أية مهنة أخرى، فقبل أن يكون الطبيب طبيبا والمهندس مهندسا والأستاذ أستاذا كانوا يوما من الأيام تلاميذ مروا علی يد معلم استطاع بفضل مجهوده أن يجعلهم إطارات بارزة في المجتمع فجميع هذه المناصب كان هو بادئها وفاتها. وهنا ينبغي أن ندرك أن مثل هذه الاتجاهات التي يحملها إزاء مهنته تجعله يشعر بعدم الثقة في النفس وفي المهنة التي يمارسها ويظل إلى وقت طويل ينتابه الشعور بعدم الرضا أو الاقتناع بمهنته كمهنة مثل بقية المهن الأخرى. فهو يعد من الركائز الأساسية في العملية التربوية؛ لأنه يمارس مهنة اجتماعية كثيرة

المطالب وهي من أكثر المهن التي ترتبط بمستوى عالي من ضغوط العمل وأفراد المجتمع والذي يؤثر بدوره في درجة الرضا والمكانة الوظيفية لديه. "والرضا عن العمل كما أشار إليه عبد الله بشار السليم في قوله يعد من الجوانب المهمة بوصفه أحد المقومات الأساسية للعملية التربوية؛ إذ تؤثر درجة الرضا في سلوك المعلم إيجاباً وسلباً وفي مستوى الدافعية لديه الأمر الذي يؤثر في اتجاهاته نحو تلاميذه ونحو عملية التعليم وفي مخرجاتها التربوية." (بشار عبد الله السليم، 2012: 181)؛ لذلك تعد اتجاهاته نحو مهنة التدريس من بين العوامل التي تساعده على انجاز الكثير من الأهداف التربوية والاجتماعية. وهذا ما يدعوا الجهات الوصية أن تحسن انتقاء من يخوض غمار مهنة التعليم باعتماد الرغبة كأحد المؤشرات التي من خلالها يتم قبولهم لممارستها وأن تراعي من لديهم الخصائص والكفاءات والمهارات التي تميز المعلم الكفاء والمثالي الذي يحب المهنة ويختارها وبالتالي يتقنها ويقدها ويبذل كل جهوده قصد تحقيق رسالته النبيلة؛ باعتبار أن اختيار المعلم المناسب الذي يتمتع بهذه المؤهلات يكون راضياً عن عمله متوافقاً معه قادراً على التغلب على نظرتة الدونية لمهنته وبالتالي يتمكن من احتلال مكانة اجتماعية مرموقة داخل نسقه الاجتماعي، هذه المكانة التي لا تعطى إلا لمن آمن برسالته النبيلة وأحبها وأتقنها فالدافع الداخلي الناجم عن الشعور بالمسؤولية وحب المهنة هو أول شرط للنجاح فيها، وهذا ما أثبتته بلخير طبشي في قوله: "أن تمتع معلم المرحلة الابتدائية باتجاه إيجابي نحو مهنة التدريس له أهمية في أدائه بعزيمة عالية وبدافعية مرتفعة هذا من

جهة ومن جهة أخرى يكون من خلال اتجاهه الإيجابي نحو مهنته راضيا عنها ما يدفعه للاعتزاز والتمسك بها والاستمرار فيها وهذا يساعده للتغلب على الصعوبات المهنية والاجتماعية وتقديم ما هو أفضل في العملية التدريسية. " (بلخير طبشي، 2010 / 2011):

(86). ومن بين الأسباب التي تجعله يحمل اتجاهات سلبية إزاء مهنته قلة إثارة مهنة التعليم لطموحات المعلمين، بالإضافة إلى شعورهم بسوء الظروف التربوية والاجتماعية التي يعملون فيها من حيث اكتظاظ الأقسام الدراسية وقلة الإمكانيات البيداغوجية والوسائل التعليمية وتعقد علاقات العمل ونظرة المجتمع المتدنية لهم وسوء العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع الذي يعملون فيه وإحساسهم بإرهاق شديد نتيجة كثرة المسؤوليات والأدوار والعمل مع جماعات كبيرة من التلاميذ. يضاف إلى ذلك قلة فعالية التنظيم النقابي الرسمي لمهنتهم المعروف بنقابة المعلمين في الدفاع عن حقوق المهنة وأعضائها مقارنة بنقابات المهن الأخرى؛ لذلك من الضروري إعطائه المكانة السامية التي يستحقها في المجتمع وذلك في ضوء الاهتمام به ماديا ومعنويا ومهنيا حتى يزداد حبا لمهنته ويتمكن من أداء مهامه المختلفة على أحسن وجه وبالتالي يقوم بها بإرادته وعزيمته وليس كرها فيها. وربما يعتبر هاذين السببين المذكورين سابقا من بين الأسباب التي تدفعه إلى ممارسة وظيفته كمهنة وليس كرسالة؛ لكننا لا يمكننا أن نجزم بأنهما من بين الأسباب الوحيدة كما يرى أولياء التلاميذ من جهة وحتى لا نظلمه ونحمله مسؤولية ما لا طاقة له من جهة أخرى. فهو ليس وحده المسؤول عن اتخاذ لوظيفته كمهنة؛ بل هناك أسباب أخرى عديدة

ومتنوعة والتي من بينها نجد سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية له وقلة فاعلية الخدمات الاجتماعية وغياب الترقيات المهنية ونقص الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية، فمن المتفق عليه أنه في الماضي كان ضمن دائرة ضيقة ممن يطلق عليهم فئة المثقفين وكان ينظر إلى أعضاء هذه الفئة نظرة احترام وتقدير وكانت مهنة التعليم تعطي له من المال ما يضمن له حياة كريمة؛ لكن مع التغيرات الحديثة في مجالات الحياة المختلفة لم تعد مهنته من المهن التي تساعده على أن يتمتع بحياة اقتصادية مربحة تنعكس على حياة اجتماعية عالية؛ حيث ظهرت مهن أخرى كثيرة يتمتع أصحابها بمكانة عالية ومستوى معيشي مرتفع مع جهد أقل بالمقارنة مع مهنته. فضعف مرتبه حاليا يتجلى بوضوح خاصة عند مقارنته برواتب الموظفين في المهن الأخرى، فراتبه الذي يتقاضاه قاصر حتى على الوفاء بحاجياته الضرورية والمختلفة؛ مما يدعو إلى البحث عن مصادر دخل أخرى ليست لها أية علاقة مع مهنته وغالبا ما يكون ذلك على حساب نواحي أخرى من أهمها سمعة مهنته وشرفها كالتجارة بمختلف أنواعها. ويعتبر الأجر أو المرتب المادي القيمة النقدية التي يتقاضاها كمقابل لخدماته التي يؤديها تجاه الفرد والمجتمع كما يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في حياته وعيشه بسعادة وكرامة؛ إذ يعتبر عند الكثير من المعلمين باختلاف معطياتهم السوسيو مهنية المورد الوحيد للارتزاق وكما يقول هاملتون HAMILTON في قوله: "لا يمكن للعمل الذي لا يدر ربحا أن يؤدي إلى التوافق فالأجر والمنح الإضافية التي يحصل عليها المعلم يمثلان دافعان قويان للتمسك بالعمل التربوي.

وفي حالة ما إذا كان عمله لا يدر عليه الدخل الكافي لإشباع حاجاته فهذا ما يسبب له الإحباط النفسي ويدفعه إلى ترك العمل التربوي أو القيام بعمل آخر بحثاً عن بديل له؛ مما يزيد عليه ضغطاً وجهداً يؤثران على توازنه وحتى على مستوى كفايته التربوية. " (ناصر الدين زبدي، 2007: 152). فضغط الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أصبح يمر بها وقلة فاعلية الخدمات الاجتماعية وغياب الترقيات المهنية ونقص الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية تلقي عليه بثقلها وتفقده الرغبة في مواصلة عمله، وهذه أمور جوهرية وعناصر هامة لها أثرها الذي لا ينكر على إنتاجه وعلى إثارة حوافزه واندفاعه في عمله؛ بحيث أنه كلما كان راضياً عن الشروط المادية والمعنوية المرتبطة بمهنته كلما أدى ذلك إلى قيامه بدوره بصورة صحيحة والعكس صحيح فإذا شعر بعدم الرضا عن هذه الشروط وأحس بضغط الظروف الاجتماعية عليه فإنه يقوم بدوره بصورة غير مرضية للمجتمع والمدرسة؛ ولذلك فإن للراحة المالية الأثر الكبير فيه ليقوم بدوره مع أننا لا ننكر دوره المبذولة في تنمية المجتمع؛ ولكن ليس بالمستوى المطلوب والمنشود منه لعلاقته وارتباطه المباشر بالجانب الاقتصادي له. " وهذا ما أقرته وثيقة اليونسكو حول مكانة المعلمين في التوصية رقم 114 أنه من بين العوامل المتعددة التي تؤثر على مكانة ومنزلة المعلمين يجب إعطائهم أهمية خاصة إلى الراتب الشهري. " (زياد بن عبد الله الدريس، 2009: 162). ويعتبر ذلك أمر طبيعي أن يحتل العامل المادي أهمية كبيرة عنده في تحديد مكانته الاجتماعية وجعل مهنته من المهن المحترمة اجتماعياً ويساهم في

زيادة عطائه وفعاليته؛ لأن مهنة التعليم في مجتمعنا أصبح دخلها الاقتصادي لا يفي بالحاجات الأساسية لممارستها؛ بالرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ سنة 2008 من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للمعلمين؛ لأن هناك عدة عوامل تتشابك فيما بينها وتجعله يعاني ويتأزم اقتصاديا من بينها غلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار؛ حيث نلمس نوع من اللاتوازن بين المرتب المادي الذي يحصل عليه وبين أسعار متطلباته المتنوعة، كما أن كثرة عدد الأفراد الذين يلتحقون بمهنة التعليم تجعل الدولة عاجزة على إعطاء رواتب مادية معتبرة تناسب العمل الذي يقومون به وتقل دور الخدمات الاجتماعية في تقديم الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي أصبحت دولتنا تمر بها في الآونة الأخيرة. وبالرغم من أنه يعيش حياة اقتصادية واجتماعية متدنية وقاسية؛ إلا أن أولياء التلاميذ يرون بأنه يتمتع بإمكانيات اقتصادية واجتماعية عالية تضمن له استقراره النفسي والاجتماعي؛ بحيث صرحت الحالة رقم (07) بقولها: "أن مهنة التعليم أصبحت لا تكفي بإعطاء أعضائها المقابل الذي يتناسب مع عملهم؛ بل أصبحت تتعدى ذلك إلى منحهم حوافز ومكافآت ومنح مادية سنوية وشهرية وتكرمهم؛ لكنه غير راضيين بمكانتهم الاقتصادية بتاتا والسبب في ذلك يعود إلى شخصيتهم وإلى البيئة الجغرافية والثقافية التي ترعرعوا فيها". وتعد صورته في المخيال الشعبي من بين الأسباب كذلك التي تجعله يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة، فالمعلم في الريف من قبل كافة شرائحه الاجتماعية لم يعد يحظى بالرعاية والإعداد بالمقدار والنوعية

التي كان يتمتع بها سابقا والتي يفرضها دوره المهم في تقدم القيم الأخلاقية والثقافية وكذا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فهو الركن الأساسي من أركان العملية التعليمية التعليمية والذي يحمل على عاتقه مسؤولية تعليم أبناء المجتمع؛ بحيث ينمي قدراتهم وميولهم ويغرس فيهم روح المبادرة وتحمل المسؤولية ويثير دافعيتهم نحو التعلم، كما له الدور البارز في تطبيق السياسات التربوية وفي تحقيق النجاح أو الفشل لأي إصلاح في المنظومة التربوية من خلال ما يملكه من كفايات تعليمية مختلفة وبما يحمله من اتجاهات نحو مهنته. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (08) بقولها: "أن المعلم يمثل دون شك ذخيرة قومية كبرى في مجتمعنا؛ ذلك أن تكوين جيل بأكمله إنما يعتمد إلى حد كبير على ما يتصف به من سمات ومؤهلات مختلفة تساعده على أداء مهمته بنجاح وفخر؛ ولكن بالرغم من إدراك جميع الأفراد لأهمية دوره الذي يقوم به فإنه لم يعد يحظى بالوضع الذي يستحقه داخل الريف خاصة مع دخول الوسائل التكنولوجية المختلفة وانتشار وتعميم المؤسسات الترفيهية والتثقيفية إضافة إلى تعدد مصادر الثروة والعمل وفك العزلة بين الريف والمدينة؛ بحيث عملت هذه العوامل على تعويض دوره الاجتماعي والتربوي. فهذه النظرة الحالية له ولمكانته الاجتماعية جعلته يفقد احترامه وتقديره لأهمية عمله ومن قدراته على القيام به عند جميع الأفراد وهذا ما جعله يؤدي وظيفته شكليا فقط. وكما هو معلوم فإن المكانة الاجتماعية للفرد تتحدد من خلال المعايير الاجتماعية للجماعة ومعتقداتها بالإضافة إلى نظام العمل وما يرتبط به من أدوار اجتماعية مختلفة نابعة من

تصورات الجماعة وتوقعاتها، فالمكانة الاجتماعية للفرد ليست خاصية ذاتية فطرية؛ بل هي عطاء يقدم إليه بناء على عدة عوامل ومؤشرات في ظل ما يتوقع منه من أدوار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعلم يتفاعل في المواقف الاجتماعية المختلفة بسمات سلوكية تكشف عن مكانته الاجتماعية المكتسبة من التدريس ويعكس رد الفعل المكانة الاجتماعية في نظر الآخرين والتي من خلال هذه الصورة المنعكسة فإنه يشعر بمستوى مكانته الاجتماعية؛ مما يؤدي به إلى الرضا عن مهنته. وما دام أنه يتوقف عليه تحديد نوعية التعليم واتجاهه وبالتالي نوعية مستقبل الأجيال وحياة الأمة ينبغي على الجهات الوصية أن تدعوا وسائل الإعلام والاتصال والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة إلى توظيف الصورة الايجابية له في برامجهم الإعلامية والتثقيفية والإرشادية وكذا دعوة المعلمين ونقاباتهم للمساهمة في تعزيز المكانة اللائقة بهم عبر تطوير ذواتهم وصقل مواهبهم ودعم قدراتهم المهنية والفنية في التعليم وأخيرا دعوة الأفراد إلى عدم التقليل من أهمية دوره في جعل التربية أمرا فعالا؛ "ذلك لأن نوع الأمة يتوقف على نوع المواطنين وأن نوع المواطنين يتوقف إلى حد كبير على نوع التربية التي يتلقونها وأن من أهم العوامل في تقرير نوع التربية هو نوع المعلم." (لونيس سعيدة، 2004 / 2005: 45)؛ وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن وراء كل أمة عظيمة تربية عظيمة ووراء كل تربية عظيمة معلمون عظماء؛ حيث أن المجتمعات المتقدمة جاء تقدمها نتيجة اهتمامها بالمعلم أما المجتمعات المتخلفة فلقد كان تخلفها بسبب إهمالها له، وهذا ما يؤكد عرفات عبد العزيز

سليمان في قوله: "أن من بين أسباب التخلف الحضاري والفكري الذي يصيب بعض الشعوب هو عدم تقدير المعلم حق قدره ماديا ومعنويا بالإضافة إلى تواضع مكانته الاجتماعية بين أقرانه في السلم الاجتماعي والوظيفي." (عرفات عبد العزيز سليمان، 1991: 248). ويعتبر النظام الحاكم في مجتمعنا ونظرتة إلى مهنة التعليم من بين الأسباب أيضا التي تجعله يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة؛ بحيث أنه يعتبرها من المهن الاستهلاكية التي تعتمد على إمكانيات مادية وبشرية هائلة وكبيرة فقط دون أن تهتم بتحقيق مطالب العصر من تكوين كفاءات بشرية قادرة على قيادة المجتمع نحو التطور والتقدم ومسايرة تطورات العصر السريعة والمختلفة؛ بالرغم من أنها تعتبر مهنة إنتاج اجتماعي وهي بهذا المفهوم تصبح من أفضل المهن الإنتاجية في المجتمع؛ لأنها تهتم بإنتاج القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. فالمتتبع لواقع التربية والتعليم في الجزائر في وقتنا الراهن يلاحظ بأن مهنة التعليم أصبحت في وضع متدني وأخذة في الانهيار مقارنة بالمهن الأخرى ولا تعطى لها ولا للقاء بها أبدا منزلة وتقديرا ومكانة اجتماعية داخل المجتمع باختلاف مؤسساته. كما أنه لا يكرم إطلاقا من طرف النظام الحاكم ولا يحظى بكافة حقوقه سواء أثناء المرض أو الوفاة أو التعرض لحوادث مهنية وغير مهنية أو في المناسبات المختلفة. فالمهم أن يحفظ لها أمن واستقرار المجتمع عن طريق إمساك التلاميذ في المدرسة طيلة اليوم والأسبوع والشهر والسنة بغض النظر عما يقدمه لهم من معلومات وأفكار وقيم أخلاقية وثقافية وتربوية واجتماعية. فهو لا يهمله

الأمر إن تعلم التلميذ أم لم يتعلم المهم أن يضمن لها تنشئة اجتماعية سوية للتلميذ تفاديا لممارسته لأعمال عدوانية وتمرده على الدولة وعلى ممتلكاتها وأجهزتها المختلفة. وفي هذا السياق يرى جون فيزي JOHN VAIZEY: "أن في كثير من بلدان العالم يأتي المعلمون في أدنى مرتبة كما أن مكانتهم في المجتمع أبعد ما تكون عن الأمن والاستقرار." (جون فيزي، د. س: 69). وبالرغم من أن مهنة التعليم تعد من المهن النبيلة التي تحمل مسؤولية أخلاقية تتعلق ببناء شخصية الفرد في جميع جوانبها الصحية والنفسية والوجدانية والفكرية والأخلاقية؛ أصبحت تعتبر في مجتمعنا للأسف مهنة شاقة ومتعبة؛ لأنها تتضمن العديد من الاعتبارات ومحاطة بظروف متشابكة تجعل المعلم ينفر منها ولا يفتتح بدورها وأهميتها في بناء المجتمع وترقيته. بالإضافة إلى ذلك تعتبر المشكلات المهنية التي يعاني منها التعليم بصفة عامة والمعلم بصفة خاصة من بين الأسباب التي تجعله يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة؛ بحيث أن لكل مهنة من المهن مشكلاتها التي تتفاوت من البساطة إلى التعقيد وتشارك هذه المهنة مع المهن الأخرى في هذه الخاصية، فبحكم الحياة المعاصرة التي تفرض عليه مطالب جديدة ومستمرة وأدوار مختلفة تماشياً مع العصر وما لحق به من تغير وتطور مستمرين أصبح العمل الذي يقوم به يحمل في طياته مشاكل مهنية ناتجة عن أعباء المهنة ومتطلباتها وأصبحت بيئة عمله مليئة بالإحباط والصراع وبقي يسعى وراء تحقيق مكانته الاجتماعية ومكاسبه المادية فقط؛ فالمعلمون يواجهون أثناء الممارسة الميدانية مشكلات يومية عديدة ومتنوعة ناجمة

عن اضطراب المناخ التنظيمي في العمل وما تتسم به هذه المهنة من أعباء وما تتميز به من كثرة الواجبات والأدوار وما لها من مسؤوليات قد لا نجدتها في المهن الأخرى وتتمثل هذه المسؤولية في إعداد وبناء الفرد والتي تستدعي التوافق المهني والراحة النفسية له قصد تبليغ رسالته على أحسن وجه ولا شك أن معاشته للمشاكل المهنية يؤثر سلبا على أدائه وعلى توافقه المهني وبالتالي يؤدي إلى فشل المدرسة في تأدية مهامها. فصلاحية أدائه لا تتوقف على أحواله الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وكذا على حسن إعداده وتأهيله؛ وإنما يتوقف أيضا على حسن تهيئة المناخ التربوي المناسب له وتخفيف الأعباء المهنية التي تواجهه؛ بحيث أثبتت العديد من البحوث التربوية المعاصرة أن تحقيق الأهداف التربوية بما فيها تنمية الثروة البشرية التي تعد أثن رأس مال بشري يعتمد اعتمادا جوهريا على المعلم الذي يعد العمود الفقري في الهيكل التعليمي، فهو نقطة الانطلاق في أي إصلاح تربوي، فأفضل النظم التعليمية وأحدث المباني المدرسية والوسائل التعليمية والمناهج الدراسية بدون معلم جيد يستطيع استخدامها جيدا لا تتحقق الأهداف المنشودة وهذا ما أثبتته محمد أحمد كريم في قوله: "أن نجاح عملية التعلم ترجع إلى دور المعلم بنسبة 70 % في حين أن ما تمثله العناصر الأخرى من أركان عملية التعليم كالمناهج الدراسية والكتب المدرسية والإدارة المدرسية لا يتجاوز ما نسبته 30 %". (محمد أحمد كريم، 2002: 320). فإذا كانت المدرسة مزودة بكل الإمكانيات البيداغوجية والوسائل التعليمية وأحسن المرافق التثقيفية والترفيهية في غياب المعلم المعد

إعدادا أكاديميا ومهنيا فإنها لن تحقق الأهداف التربوية التي أنشئت من أجلها وهذا ما صرحت به الحالة رقم (20) بقولها: "أنه بقدر صلاح المعلم يكون صلاح التعليم فالمباني الجيدة والمناهج المدروسة والمعدات الكافية تكون قليلة الجدوى؛ إذا لم يتوفر المعلم الكفاء والصالح". ومن بين المشاكل المهنية التي تواجه معلمنا أثناء عمله والتي قد تتسبب مباشرة في تدني دافعيته للإنجاز والعمل وتنعكس سلبا على أدائه التربوي ورضاه عن وظيفته وحبه لمهنته اكتظاظ الصفوف الدراسية، فمهمته في المرحلة الابتدائية على وجه الخصوص ليست بالمهمة السهلة كغيرها من المهام الأخرى؛ ذلك أنه يتعامل مع أطفال متفاوتون في بيئاتهم ومواهبهم وقدراتهم العقلية وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والأسرية ولكل منهم شخصيته المستقلة واهتماماته الخاصة. وعليه أن يراعي هذه الفروقات الفردية وأن ييسر لكل منهم ما يلزمه وما يتماشى مع مواهبه وقدراته. فهذا التفاوت ليس من السهل التعامل معه خاصة إذا كان عدد التلاميذ في الفصل الدراسي كبير جدا، فمعظم الأقسام الدراسية بالمدارس الابتدائية في الريف يتجاوز عدد تلاميذها 35 تلميذ ويصل في بعض الأحيان إلى 45 تلميذ؛ بالرغم من أن معظم الدراسات التربوية تؤكد بأنه لا بد من أن لا يتجاوز عددهم 25 تلميذ، فارتفاع عددهم يعد من أبرز المشكلات التربوية التي تواجه منظومتنا التربوية وتجعل المعلم في الكثير من الأحيان يفقد التواصل والتفاعل الجيد مع كل تلاميذه ويكتفي فقط بالنجباء. كما أن هذه الأقسام لا تتوفر على شروط فيزيقية مناسبة لعملية التعليم والتعلم والسبب في ذلك يعود إلى زيادة عدد الأطفال

المتدرسين ونقص الأقسام الدراسية؛ بالرغم من أن الدولة تعمل على تعميم المؤسسات التربوية بالريف؛ إذ أن كل منطقة من المناطق الريفية التي هي محل الدراسة تحتوي على مدرسة ابتدائية؛ لكنها لا تحتوي على الأقسام الدراسية والمرافق الترفيهية والتثقيفية الكافية لتغطية مشكلة اكتظاظ الفصول الدراسية؛ مما يجعل المدرسة تعمل بنظام الدوامين بمعنى التحاق تلاميذ الطور الأول بالمدرسة صباحا وتلاميذ الطور الثاني مساء؛ لهذا ينبغي على الجهات الوصية أن تهتم بتقليص عدد التلاميذ في القسم عن طريق بناء الهياكل البيداغوجية المناسبة لعدد المتدرسين وتكثيف الأقسام الدراسية بها حسب الأهداف التربوية من حيث عدد التلاميذ وشكل الأثاث المدرسي والتدفئة والتهوية.... وتلعب الوسائل التعليمية والأجهزة البيداغوجية دورا هاما في السير الجيد للعملية التعليمية التعليمية؛ لأنها تدعم مهمته في تدريسه بما توفره من شواهد لتوضيح الفكرة وتسهل على التلميذ الفهم والاستيعاب خاصة وأنها تثير حاستي السمع والبصر كما أنها توفر لهم الفرص للتدريب العملي؛ فبالرغم من أهميتها عند كل من المعلم والتلميذ إلا أن معظم المدارس الابتدائية لا تتوفر على الوسائل والأجهزة الحديثة والمواكبة للتقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل باستثناء بعض وسائل الإيضاح كالصور والخرائط والمجسمات والأشكال والكتب المدرسية التي تخلو من كل المثبرات التي تجلب اهتمام المعلم والتلميذ ولا تكفي عدد الذين يقومون باستخدامها إما بسبب غلائه وندرته أو بسبب أنه لم تقم الجهات الوصية بتوزيعه في الوقت المناسب؛ مما يجعل المعلم يستغني عن استخدامها أو

يغير من طريقة تدريسه حتى لو كانت مناسبة لطبيعة المادة والموضوع؛ لأن غيابها يعتبر عامل يؤدي حتما إلى ضعف مستوى التلاميذ ويهدر من جهد ووقت المعلم؛ لذا ينبغي العمل على توفيرها وهذا حتى تحفز كل من المعلم والتلميذ للعمل والاجتهاد بما في ذلك قاعات الرياضة والمطالعة والكتب المدرسية وأجهزة الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة مع الحرص على الاهتمام بالمحيط البيئي الأخضر داخل المدارس كمجال تعليمي للتربية البيئية. كما أن كثافة المناهج الدراسية تعتبر أيضا من بين المشكلات المهنية التي تواجهه وتؤثر على رضاه المهني وكذا على أدائه التربوي، فهناك بعض المعلمين في المدارس الابتدائية يعانون من فقدان القدرة على إتمام هذه المناهج الدراسية في الوقت المخصص لها والسبب في ذلك يعود إلى حجم البرنامج الدراسي الكثيف جدا مقابل الحجم الساعي القليل جدا؛ الأمر الذي يجعله يلجأ إلى الحصر الإضافية المبرمجة مع تلاميذه لإتمام البرنامج المقرر على حساب راحته وراحتهم وأحيانا يتغاضى عن تطبيقها والتلميذ يلجأ إلى الدروس الخصوصية لتدعيم الدروس التي لم يستوعبها بسبب سرعة المعلم في تقديم الدروس من أجل إنهاء برنامجه؛ وربما يعود تفاقم هذا المشكل عنده بسبب قلة وضعف المناهج التكوينية المتعلقة بتكوين المعلم بالنظر إلى المستجدات التربوية، كما أن التوجيهات التي تقدمها الدورات التدريبية والتكوينية تبقى على المستوى النظري فقط فهي غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، فضلا عن غياب الشخص الكفاء المؤهل بيداغوجيا وعلميا للإشراف على عملية التكوين. وهناك معلمين آخرين يشكون من عدم ملائمة

المناهج الدراسية لاهتمامات وقدرات التلاميذ وبعدها عن الواقع الاجتماعي والثقافي للتلميذ؛ لأنها ليست مستنبطة من فلسفة المجتمع الجزائري فهي مناهج مستوردة من الغرب؛ بحيث يرغب القائمين على إصلاح المنظومة التربوية أن يؤسسوا لنظام تربوي لائكي جديد يجرد المدرسة الجزائرية من مقومات هويتها الوطنية. بالإضافة إلى ذلك ضعف المستوى القاعدي للتلاميذ وعدم وجود الرغبة التامة لديهم للتعلم إما بسبب انحدارهم من أسرة متوسطة الدخل وذو مستوى تعليمي محدود لا تمتلك من الإمكانيات المادية والأكاديمية لتنمية الكفاءات الذاتية لطفلها وإما بسبب أنهم يعانون مجموعة من المشاكل الأسرية والاجتماعية، فقلة دافعية التلميذ للتعلم تزيد من قلق وتوتر وإحباط المعلم وبالتالي تؤثر على فاعليته وممارسته البيداغوجية. زيادة على ذلك هناك العديد من المشاكل المهنية التي تواجهه داخل المدرسة وتؤرقه وتجعله ينفر من عمله وبالتالي يصبح يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة مثل: الصراع الدائم بين المعلم والإدارة المدرسية والفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي وصعوبة الترقية المهنية وعدم إشراك المعلم في القرارات المتعلقة بالتعليم والتي يتعين عليه تطبيقها.

إن رسالة المعلم في مجتمعنا تعتبر من أسمى وأشرف الرسائل وأمانة من أعظم وأثقل الأمانات؛ لأنه صاحب المهنة التي تتعلق بالهندسة البشرية فهو يتعامل مع تلاميذ مختلفين اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا ومعرفيا؛ فلكي يقوم بوظيفته كرسالة شريفة تساهم في

تطوير المجتمع وتقدمه عن طريق تربية النشء تربية صحيحة تتسم بحب الوطن والدفاع عنه والمحافظة على التراث الوطني والإنساني، كما تساهم في تحقيق غايات التربية ومتطلباتها وأهدافها الآنية والمستقبلية؛ بحيث يكرس جهده وفكره لأدائها على وجهها المطلوب والمأمول بدلا من أن يؤديها كمهنة يسعى من خلالها إلى كسب معاشه والحصول على الامتيازات التي تحظى بها مهنته فقط كالحصول على التقاعد والمنح المادية والعطل المدرسية والاستفادة مما تقدمه الخدمات الاجتماعية ينبغي على الجهات الوصية أن تعتني به كي يستطيع القيام بواجباته ومهامه تجاه المجتمع وأفراده على أحسن وجه ممكن. ففي الجانب المادي ينبغي إعطائه المكانة التي يستحقها في السلم التعليمي وإعلان الضوابط التي تحكم المرتبات ليعيش بكرامة وتحديد معايير الترقية والتنقل بدقة كبيرة، كما ينبغي تقديم الحوافز والمكافآت المادية وتفعيل دور الخدمات الاجتماعية لتنمية دافعيته وحبه لمهنته والاعتزاز بها، بالإضافة إلى ذلك ينبغي تحقيق شعوره بالأمن والرضا الوظيفي للتفرغ لمهنته وعدم الاندفاع لممارسة أعمال أخرى لا تتفق وكرامة وشرف مهنته؛ بحيث ينبغي أن تعطي أهمية خاصة لأجور المعلمين؛ بحيث تتساوى على الأقل مع نظرائهم في المهن الأخرى، فإنه طبقا للأحوال السائدة في مجتمعنا تتوقف المكانة المعترف بها للمعلمين في المجتمع والأهمية التي تعطى لعملهم على الوضع الاقتصادي المحدد لهم، كما أن توفير الأجور المناسبة ييسر لهم عملية إتقان عملهم؛ لأن أجورهم تعكس أهمية الوظيفة التعليمية بالنسبة للمجتمع وبالتالي تعكس أهمية المعلمين

والمسؤوليات المتنوعة الملقاة على عاتقهم، كما أن الاختلاف في المرتبات يجب أن يكون قائم على أسس موضوعية كالمؤهلات والخبرة المهنية ومكان العمل والحالة المدنية... مع تدرج معقول من أدنى المرتبات إلى أعلاها. أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فينبغي أن نعمل على تغيير النظرة النمطية له عند الأفراد وإبراز الصورة المشرفة له ودوره في بناء المجتمع وترقيته عبر مؤسسات المجتمع المختلفة وذلك بزيادة وعي التلاميذ وأوليائهم وكافة الشرائح الاجتماعية بأهمية احترامه وتقدير جهوده ورفع معنوياته وتكريمه. كما ينبغي منحه الثقة والتعاون معه لتحقيق رسالته السامية وحتى تتكامل أيضا مع رسالة الأسرة ومختلف المؤسسات التنشئية الأخرى التي تساهم في تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية صحيحة. بالإضافة إلى ذلك ينبغي وضع نظام صارم يحفظ للمعلم كرامته وشرفه من الاعتداءات المختلفة التي تكون من طرف التلميذ والإدارة المدرسية والزملاء أولياء التلاميذ وأفراد المجتمع المختلفة وأن يتم الاستماع له ومساعدته على حل مشكلاته التي تواجهه في المدرسة والمجتمع ككل. وفيما يخص الجانب المهني فينبغي أن نضمن له الاستقرار المهني والاستمرار في العمل ومنحه الحماية الكافية ضد الإجراءات التي من شأنها المساس بحاضره المهني أو مستقبله. ومن حقه أن يؤهل ويعد إعدادا متكاملًا يمكنه من أداء مهنته على أكمل وجه؛ لذا فينبغي الرفع من مستوى أدائه وتطويره عن طريق الدورات التدريبية والتكوينية اللازمة وإطلاعه على كل جديد في مجال التربية والتعليم، بالإضافة إلى تدريبه على استخدام الطرق الحديثة والتقنيات التربوية الميسرة لعملية

التعليم. كما ينبغي تشجيعه على البحث العلمي والتجريب ورعاية المعلمين المتميزين وتنمية مواهبهم بكل ديمقراطية ودون محاباة؛ وذلك عن طريق توثيق نشاطاتهم وانجازاتهم المتميزة؛ من أجل تعريف المعلمين الآخرين بها لكي تكون لهم مرجعية علمية يستندون إليها في عملهم. بالإضافة إلى ذلك ينبغي تحديد الأنظمة الوظيفية والجزائية تحديدا دقيقا حتى يعرف ويطلع على حقوقه وواجباته. يضاف إلى ذلك ينبغي توفير البيئة المدرسية المناسبة من توفير الوسائل التعليمية وتحسين وضعية الهياكل المدرسية وتهيئة التلاميذ للتعلم وتوفير مناهج دراسية مستتبطة من فلسفة المجتمع... حتى يعمل براحة وأمان. ففي ضوء اهتمام الجهات الوصية بأمر التربية والتعليم بأهم عنصر من عناصر منظومتنا التربوية (المعلم) عن طريق تحسين دخله الاقتصادي ووضعه الاجتماعي وتوفير المناخ التربوي الملائم لعمله يتولد أو يزداد لديه حبه لمهنته ويتغير الاتجاه السلبي إلى الايجابي ويصبح يعي دوره ويقوم به بدافع ذاتي داخلي مدركا بأن وظيفته ليست مجرد مهنة؛ بل هي رسالة يسعى إلى تحقيقها ولا يربط بين جهده وعطائه وبين ما يحصل عليه من مردود مادي ومعنوي؛ بل يسير نحو تحقيق هدفه الرسالي الذي تسطره المنظومة التربوية وتسخير كل طاقاته وإمكاناته لإنجاز ذلك على أرض الواقع.

02- المعلم من مهنة التعليم إلى ممارسة مهن أخرى:

يذهب كل فرد من أفراد المجتمع الجزائري سواء في الريف أو المدينة مهما كانت مهنته وخبرته المهنية ودخله الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى ممارسة مهن ثانوية أخرى إلى جانب مهنته الرئيسية؛ من أجل تحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي؛ نظرا للارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة وازدياد عبء نفقات الأسرة خاصة مع التغيرات الاجتماعية الأخيرة التي مست بنية هذا المجتمع في جميع المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، فالحاجة الاقتصادية إذا هي سببا للتسبب في المهنة الأساسية بدافع الانشغال بمهن تعزيزية أخرى؛ لأن الكسب أصبح هو الوسيلة والغاية الأساسية التي يحددها الإنسان لنفسه من أجل إشباع حاجاته ورغباته المادية المختلفة. ويعد المعلم من بين هؤلاء الأفراد الذين يلجئون إلى ممارسة مهن ثانوية أخرى إلى جانب مهنتهم الرئيسية، هذا الأخير اضطر أن يبحث عن مهنة أخرى إلى جانب مهنته؛ نظرا لما أصبح يشهده ويمر به من ظروف قاهرة وتمدنورة. فالיום أصبح المعلم في مجتمعنا لا يتمتع بنفس الأوضاع الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية التي يتمتع بها في المجتمعات الأخرى سواء المجتمعات العربية أو الغربية، فمكانته الاجتماعية والمادية منخفضة. فهو يسعى من خلال عمله الإضافي إلى تحسين أوضاعه المعيشية المختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية والتي بواسطتها يصل إلى حياة أفضل، فمن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا بعض المعلمين إن لم نقل أغلبهم وباختلاف معطيائهم السوسيو مهنية يرون بأن مهنتهم هي من المهن المنبوذة والمتواضعة

عند الأفراد وذو دخل اقتصادي ضعيف وتقدير اجتماعي قليل، فأغلبهم يفكرون في امتحان مهنة أخرى إلى جانب مهنتهم. ومن بين الأسباب التي جعلته يفكر في ممارسة مهنة إضافية ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها داخل المجتمع والتي فرضت نفسها في ظل التغييرات المحلية والعالمية المختلفة التي يشهدها مجتمعنا؛ بحيث تركت تلك التغييرات آثارا واضحة عليه إذ ازدادت تكاليف الحياة المختلفة وارتفعت الأسعار وتدننت وانخفضت تبعا لذلك القدرة الشرائية له. فالغلاء الرهيب لظروف المعيشة مع استقرار المرتب المادي الضعيف له أو الرفع النسبي له كما حدث ذلك مؤخرا جعله حسب ما صرحت به الحالة رقم (06) يردد عبارة: "أنا معلم إذا فأنا فقير وما دمت فقيرا فسأظل تعيسا خاصة في هذا العصر المادي الذي لم يعد يرحم من لا مال له"، فالسقوط الرهيب للقدرة الشرائية له أصبح يشككه في آدميته قبل أن يشككه في إنسانيته فهو يعمل ويتقاضى مرتبا لكنه مهدد بالجوع والفقر والمرض؛ لأن قدرته الشرائية أصبحت تنهار من يوم إلى آخر ودون وعي منه وهو مضطر تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاهرة إلى البحث عن عمل إضافي يستنزف طاقاته من أجل تلبية بعض متطلبات المعيشة حتى يصل إلى الحد الأدنى من العيش المحترم والعييف. يضاف إلى ذلك ضعف المرتب المادي الذي يتقاضاه بالرغم من الزيادات الأخيرة التي أضافتها الدولة الجزائرية في أجور المعلمين سنة 2008؛ فالمرتب المادي الذي يتقاضاه حاليا لا يتماشى مع مكانة مهنة التعليم والمهام المنوطة بها من جهة ولا يتلائم مع متطلبات وتكاليف الحياة الأساسية

والمختلفة من جهة أخرى، ففئة المعلمين في مجتمعنا تعتبر الفئة الاجتماعية الأكثر تضرراً في الجانب الاقتصادي مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى بالرغم من أنها الفئة الاجتماعية البارزة في المجتمع الفاعلة والمنفصلة فيه؛ لأنها مكلفة بأداء مهمة سامية ونبيلة شاقة وخطيرة تتمثل في إنتاج المجتمع وبنائه في جميع المجالات؛ حيث أن المعلمين تتراوح أجورهم ما بين 20000 دج إلى 60000 دج موزعة حسب الخبرة المهنية وعدد ساعات العمل والصنف والشهادة العلمية المتحصل عليها...، فالمرتب المادي الذي يتقاضاه نظير الوظيفة التي يشغلها والعمل الذي يؤديه يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحسين مردوده التربوي والتعليمي والاجتماعي سواء داخل المدرسة أو داخل المجتمع. كما يعتبر من أهم المحددات التي تحدد مكانته الاجتماعية داخل المجتمع؛ ويرجع ذلك إلى كونه هو الذي يحدد مرتبة الفرد ومكانته الاجتماعية والأهمية التي تعطى لعمله وهذا طبقاً للمثل الشعبي السائد بيننا: عندك قرش تسوى قرش "والدراسة التي أجراها مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود بالرياض عن المعلم السعودي التي تدعو إلى زيادة مرتبات المدرسين السعوديين وتمييزهم عن غيرهم من زملائهم في الوزارات الأخرى؛ حيث ترى أن واقع المعلمين عندما ترتفع مرتباتهم ويتحسن دخلهم سيرتفع مستواهم الاقتصادي ثم الاجتماعي وتغير إلى الأحسن نظرة المجتمع إليهم وتحل بقية المشكلات التي نعتقد بأنها مترتبة على قلة الدخل وضآلته." (زياد بن عبد الله الدريس، 2009: 163). فمن خلال المرتب المادي الذي يتقاضاه حالياً يبدو بأنه أصبح

من الجانب المادي مرتاحا بالنظر إلى ما كان يتقاضاه قبل سنة 2008؛ إذ كان مرتبه المادي لا يتعدى 30000 دج؛ لكن بالرغم من التحسن الطفيف في المرتبات المادية للمعلمين؛ إلا أن معظمهم وباختلاف معطياتهم السوسيو مهنية يشكون ويعانون من وضعهم الاقتصادي المتردي ويلجئون إلى ممارسة مهن إضافية من أجل سد حاجياتهم المتنوعة والعديدة. والسبب في نظرنا يعود إلى غلاء المعيشة في مجتمعنا في مختلف جوانب الحياة وزيادة تكاليف الحياة الاجتماعية والمسؤولية الملقاة على عاتقه من طرف الأسرة والمجتمع معا. فالدولة الجزائرية تعمل من جهة على تحسين الوضع الاقتصادي لأي موظف مهما كان مجال عمله عن طريق الزيادة في مرتبه المادي ومنحه بعض الامتيازات والمكافآت المادية التي تقدمها لجنة الخدمات الاجتماعية له؛ لكن مقابل ذلك تزيد من جهة أخرى في أسعار مختلف السلع الاستهلاكية التي يحتاجها؛ بمعنى تخلق نوع من اللاتوازن بين المرتب المادي الذي يتقاضاه وبين أسعار متطلبات حاجياته الأساسية والمختلفة. وهناك من المعلمين من تجدهم غير مقتنعين بالمرتب المادي الذي تمنحه لهم مهنتهم مهما كانت الزيادات التي تضيفها الدولة لمرتباتهم المادية فتراهم يشكون منه ويطالبون بالمزيد فيه في كل فرصة تتاح لهم عن طريق الاحتجاجات والإضرابات؛ وربما يرجع ذلك إلى الخلفية الثقافية التي يحملونها والتي اكتسبوها من خلال تواجدهم الدائم وتفاعلهم مع بيئتهم الثقافية التي ترعرعوا فيها والتي تشمل مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (14) بقولها: "المعلم في

القديم لم يكن يتقاضى أجرا كبيرا جدا لكنه كان يرضى بالقليل؛ أما معلم اليوم فدخله الاقتصادى لا بأس به لكنه غير مقتنع به؛ لأن في القديم كانت النية والبركة عكس الوقت الحاضر فالنية والبركة ذهبت مع المعلمين القدماء". فالبرغم من أنه في الماضي كان يتقاضى مرتبا ماديا ضئيل جدا؛ إلا أنه كان مقتنعا به بسبب قدرته على تلبية متطلبات حياته الأساسية والمختلفة؛ لأن الحياة آنذاك كانت تتميز بالبساطة والسهولة. كما أنه كان يحظى بمساعدات مادية واجتماعية كبيرة ومتنوعة من طرف كافة شرائح المجتمع؛ إذ كان الأولياء يتكفون بقضاء مستلزماته المختلفة داخل المدرسة والبيت من أكل وشرب ولباس ومأوى ودواء...؛ لأنه كان ينظر إليه بمثابة المصباح الذي أنار الريف بعلمه وعمله. ويعتبر قلة وضعف الامتيازات والمكافآت المادية التي تمنحها لجنة الخدمات الاجتماعية للمعلمين من بين الأسباب التي تدفعه أيضا إلى ممارسة مهن إضافية، فهو اليوم لم يعد يتمتع بتلك الامتيازات والمكافآت المادية التي كانت تمنحها سابقا بسبب كثرة عدد المؤطرين التربويين من جهة وسياسة التقشف التي أصبحت الدولة تتبعها بسبب الأزمة الاقتصادية التي أصبحت تعيشها من جهة أخرى. لكن مقابل ذلك هناك قطاعات أخرى في مجتمعنا يحظى موظفوها بخدمات اجتماعية جيدة وأحسن من المعلمين كالقطاع العسكري وقطاع المحروقات بالرغم من أن قطاع التربية والتعليم هو المسؤول الأول عن إنتاج وإعداد القوى البشرية المؤهلة لتسيير وخدمة هذه القطاعات؛ ذلك لأنه يسبق جميع القطاعات الأخرى، وهذا ما يجعلهم يشعرون بشيء من الدونية والتهميش من طرف

السلطات الوصية ونوعا من التذمر من الواقع البائس الذي يعيشونه؛ مما يجعلهم يلجئون إلى ممارسة مهن تعزيزية تحسن من دخلهم الاقتصادي وتمنحهم درجة كبيرة من الإعجاب والاحترام الاجتماعي. ومن بين المهن التي يمتنها حسب ما أجمع عليه جل المبحوثين بتصريحاتهم وحسب معاشتنا لواقعه؛ كوننا ننتمي إلى هذه الشريحة من المجتمع من خلال عملنا ضمن قطاع التربية والتعليم نجد: بيع المواشي أثناء المناسبات الدينية وبيع وشراء السيارات وفتح محلات تجارية مختلفة النشاطات وبيع سلع استهلاكية مختلفة داخل المدرسة وخارجها وتوظيف سياراتهم كسيارات أجرة أو ما يعرف بالعامية بالكلونديستا خاصة أثناء العطل المدرسية ونهاية الأسبوع وممارسة الفلاحة الموسمية....

ومن أبرز المهن الإضافية التي أصبح يلجأ إليها المعلمون في الوقت الراهن بكثرة وباختلاف معطياتهم السوسيو مهنية الدروس الخصوصية التي أصبحت تشكل ظاهرة تربوية واجتماعية في مجتمعنا، فهو أصبح اليوم يسعى للدروس الخصوصية ويحث المتعلمين عليها من أجل تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ما يجنيه من أموال من خلالها. وقد اختار هذه المهنة كونها تتلائم وتتناسب مع مهنته وظروفها فهو لا يبذل جهدا كبيرا فيها؛ لأن ما يقدمه داخل فصله من معارف وأفكار ومعلومات صباحا يعيده مساء خارج فصله سواء في بيوت المتعلمين أو في المؤسسات الثقافية والترفيهية التي يحتويها المجتمع. وكثيرا ما نسمع عن ضرورة محاربة الدروس الخصوصية من طرف وزارة التربية الوطنية وأفراد المجتمع باختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي

والتعليمي ونتساءل من الذي يسعى للدروس الخصوصية؟ هل هو الذي يسعى إلى المتعلم؟ أم المتعلم وأولياءه هما اللذان يسعيان وراءه للحصول على الدروس الخصوصية؟ وما يحدث في مجتمعنا أن الأسرة هي التي تفضل وتحبذ أن تعطي لأبنائها دروسا خصوصية؛ لكن هذا في حالة ما إن وجدت النتائج الدراسية لأبنائها منخفضة أو يعانون من صعوبات في التعلم أو لديهم إخفاق في بعض المواد الدراسية فقط، فهم لا يلجئون إليها عشوائيا فهناك هدف محدد يسعون إليه وهو تحسين المستوى الدراسي لأبنائهم. كما أن ليس كل الأسر تحبذها فهناك من ترى بأنها تشوش عقل وفكر طفلها ولا جدوى منها ما دام أن نفس المعارف والأفكار التي يتلقاها في مدرسته سيتلقاها خارج مدرسته عند معلم آخر يختلف أو يتشابه في الخصائص المهنية والمعرفية مع معلمه الرئيسي. وهناك من ليس لديها إمكانيات اقتصادية كافية لإجرائها؛ لكن ما اتضح في وقتنا الحالي أن المعلم هو من يفرض ويرغم المتعلمين عليها؛ لكي يحصل على مرتب مادي إضافي فقط فهدفه مادي محظ وليس لديه أي هدف آخر. والدليل على ذلك ما صرحت به الحالة رقم (19) بقولها:

"أن المعلم في مجتمعنا أصبح يجبر التلاميذ على إجراء الدروس الخصوصية رغما عنهم؛ بحيث التلميذ الذي يتخلف عن إجرائها لا يحظى بنقاط جيدة مقارنة مع التلاميذ الآخرين الذين يلجئون إليها، كما أن التمارين والنشاطات البيداغوجية التي يقوم بحلها أثناءها تكون من مواضيع الامتحانات والفروض الشهرية والفصلية، فالذي يقبل عليها ينجح في امتحانه أما الذي يتخلف عنها فيفشل في امتحانه". فهو اختار هذه المهنة لأنه وجد فيها ضالته ولا

تحت من قيمته ومكانته الاجتماعية كما لا تلتفت انتباه أفراد المجتمع، فهو يبين لأولياء التلاميذ بأن العمل الذي يقوم به هو عمل نبيل يسعى من خلاله إلى تحسين المردود الدراسي لأبنائهم فقط؛ لكن اليوم تفتنوا لهدفه الذي يسعى إليه من ورائها وأصبحوا يعتبرونها ابتزاز واستغلال وخيانة لرسالة العلم والمعلم وما يكسبه من وراء ذلك حرام وينظرون إليه بنظرة فيها احتقار واشمئزاز منه ويدعون إلى عقابه العقاب الرادع. فإذا كان هدفه تحسين المردود الدراسي للمتعلم فلماذا لا يقوم به تطوعياً وتضامناً معه دون أن يتلقى أي مقابل، فالمرتب المادي الذي يتقاضاه جراء هذه الدروس يفوق 1000 دج في الشهر ويصل حتى إلى 10000 دج للمتعلم الواحد؛ بالرغم من أنه ما زال بعد في المرحلة الابتدائية التي لا تتطلب كل هذه المصاريف. كما أنه يتميز بصغر سنه وعقله الصغير والمحدود الذي لا يتحمل ذلك المزج والخلط الفكري والمعرفي الموجود بسبب تعاقب المعلمين عليه. فالمعلم في مدارسنا أصبح يُشبه بمصاص الدماء على حد تعبير أولياء التلاميذ؛ بسبب الأموال الباهظة التي أصبح يطلبها جراء هذه الدروس التي تنفذ كراهية وليس طوعاً ويختلف ثمنها من مادة دراسية لأخرى ومن مستوى تعليمي لآخر دون أن يشهد منها أي تحسن في المستوى الدراسي للتلميذ الذي يواظب عليها.

إن لجوء المعلم في مجتمعنا في الوقت الحاضر إلى ممارسة مهن ثانوية إلى جانب مهنته الرئيسية أثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على صورته ومكانته الاجتماعية؛ حيث

أصبح ينظر إليه باحتقار واشمئزاز وأصبحت مكانته الاجتماعية تتميز بالتدني والتدهور؛ وهذا ليس لأنه لجأ إلى ممارسة مهن أخرى من أجل تحسين أوضاع معيشته فالعيب ليس هنا ما دام أنه يسعى إلى كسب لقمة عيشه بطريقة شرعية؛ وإنما لأنه يلجأ إلى ممارسة مهن لا تتلائم مع مهنة التعليم وتحط من قيمته ومكانته الاجتماعية في نفس الوقت كما تؤثر على المستوى التعليمي والثقافي والأخلاقي للمتعلمين الذي ينتقل أثاره فيما بعد إلى المجتمع؛ حيث أصبح يشهد أفرادا غير قادرة على قيادة المجتمع نحو الرقي والتقدم ومواكبة متطلبات العصر ومتغيراته السريعة. فلجؤه إلى الجمع بين وظيفته ووظائف أخرى في نفس الوقت راجع إلى كونه غير مقتنع بما تقدمه له مهنته من إمكانيات مادية ومعنوية وهذا ما أكدته الدراسة التي أجرتها لونيس سعيدة حول اتجاهات معلمي المرحلة الابتدائية (الطور الأول والثاني) نحو مهنة التعليم، "فقد وجدت أن 30 معلما من مجموع 46 معلما؛ أي بنسبة مئوية مقدرة بـ: 15 ٪ لديهم اتجاهات سلبية نحو مهنة التعليم ويرجع هذا إلى مختلف العقبات المادية والمعنوية التي تعترضهم في ميدان عملهم أو خارجه." (لونيس سعيدة، 2004 / 2005: 81). وعليه يمكننا القول بأنه إذا أردنا للمدرسة الجزائرية أن تقوم بدورها على أكمل وجه فإنه من الضروري الاعتناء بركيزتها الأساسية ألا وهي المعلم؛ كي يستطيع القيام بواجباته ومهامه تجاه تلاميذه بصفة خاصة ومجتمعه بصفة عامة؛ حيث دونه لا تجدي الكتب ولا الوسائل التعليمية ولا بقية الفاعلين التربويين الآخرين نفعا عن طريق العمل على تحسين كل من أوضاعه الاجتماعية

والمهنية والاقتصادية؛ لأن المعلم الذي يمارس مهنة التعليم على حد تعبير الخبير التربوي **عطا الله الدوجان** هو الشخص الأول في المؤسسة التربوية؛ أما بقية العاملين فهم أعوان له مهما كانت وظائفهم من مدراء وفنيين ومسؤولين كبار؛ لذا إذا أردنا للتعليم أن ينهض فلننهض بالمعلم من جميع الجوانب وأن لا يعلو على مكانته أحد فوظيفته هي أرقى وظيفة في مؤسسة التعليم بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة كما ينبغي عليه هو الآخر كذلك أن يتمسك بالشعار القائل: بأن شرف المهنة هو في إتقانها وفي مردودها بالنسبة للمجتمع وليس في الراتب الشهري الذي تدره أو في مكانتها الاجتماعية؛ وهذا لكي تتغير إلى الأحسن نظرة أولياء التلاميذ إليه ويستعيد مكانته الاجتماعية المرموقة التي فقدتها سواء عند أفراد مجتمعه أو عند الجهات الخاصة بأمر التربية والتعليم؛ لأنه سيظل الركن الأساسي من أركان العملية التربوية وسيبقى مركزه من أكبر المراكز ومهنته تسموا فوق كل المهن الأخرى.

03- الخصائص الذاتية للمعلم:

تعد مهنة التعليم من المهن التي تحتاج إلى صفات وخصائص سوية التي يجب أن تتوفر في الفرد الذي يمارسها، فهو قدوة لتلاميذه في جميع الميادين وتنعكس شخصيته شعوريا ولا شعوريا عليهم. كما يعتبر عاملا مهما في نجاح المنظومة التربوية وطرفا فاعلا فيها؛ نظرا لما يحظى به من مكانة متميزة في نظر التلميذ وأوليائه ومجتمعه،

فبمقدار ما يحمله من أفكار ومعلومات وما أوتي من موهبة وخبرة في حسن طريقة التعليم يكون نجاحه وأثره في تلاميذه ومجتمعه. وكما هو معلوم ليس بإمكان أي شخص أن يتولى مهنة التعليم ما لم تتوفر فيه جملة من المميزات كما أشار إليها محمد عبد الرحيم عدس في قوله: "ليس باستطاعته كل من يقوم بالتعليم أن يكون معلماً؛ لأن المعلم مطبوع وليس مصنوعاً." (محمد عبد الرحيم عدس، 2000: 25). وهذه المميزات التي ينبغي أن تتوفر في المعلم الكفاء عديدة ومتنوعة تتمثل في المميزات الجسمية والمظهرية والسلوكية والاجتماعية وهي تؤهله ليكون فاعلاً تربوياً واجتماعياً وتجعله قادراً على القيام بوظيفته بصورة فعالة وناجحة. ففيما يخص الصفات الجسمية فإنه لا بد لمن يلتحق بمهنة التعليم "أن يكون معافى بدنياً من العاهات والتشوهات التي تعيقه على تأدية مهمته وتجعله ولو ضمناً عرضة لسخرية التلاميذ فتتقص استفادتهم منه وتتعهد كلية في بعض الأحيان." (محمد عبد الرحيم عدس، 1999: 11)، فهو عرضة للنقد من طرف تلاميذه في كل صغيرة وكبيرة وعليه ينبغي أن يكون معتدل الجسم باعتباره قائداً للفصل فذلك يزيد من فاعليته ويرفع من مكانته الاجتماعية. "وفي هذا السياق يشير المهتمون بالقادة والقيادة إلى أن القادة أميل لأن يكونوا أطول من الأتباع وأضخم منهم وأكثر حيوية ونشاطاً منهم." (تأليف جماعي، د.س: 15). وأن يكون متمتعاً بسمع مقبول يمكنه من سماع أسئلة وتعليقات وإجابات التلاميذ وتكون قوة بصره مقبولة؛ مما يمكنه من التحكم في القسم وتسييره بشكل أفضل ويكون نطقه للحروف والكلمات سليماً. بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن

يكون حسن المظهر ومنظما، فهو نموذج لتلاميذه يحاكونه في مظهره وفي سلوكه "ويقصد بالمظهر بشكل عام حسن الھندام؛ حيث أن هذا الأخير يزيد مهابة وتقديرا وهذا لا يعني اللباس الراقى والنوعية الجيدة؛ بل يكون لباسه على الأقل جميلا ومتناسقا." (نبيل حميدشة، 2009/2010: 86). وأن يكون نظيفا كونها تزيد احترامها خاصة لأنه يوجه نصائحه للتلاميذ أثناء الحصص التربوية فكيف يوجه نصيحة لا يعمل بها وفي هذه الحالة يصدق عليه قول الشاعر: لا تنهي عن خلق وتأتي بمثله عار عليك إذا فعلت عظيم. فالمعلم في الريف حاليا لا يلقى قبولا لا من جانب تلاميذه ولا من جانب أفراد مجتمعه وهو مثارا لسخريتهم وانتقاداتهم؛ بسبب كثرة العاهات والتشوهات فيه وقلة نظافته من جهة ورداءة مظهره الخارجي وارتدائه لملابس رخيصة وغير لائقة بمهنة التعليم من جهة أخرى؛ بالرغم من أنه يلعب دورا كبيرا في تحديد قيمة ومكانة الفرد اجتماعيا، فحسن المظهر الخارجي للفرد كما يقال يرفعه قبل جلوسه ولسانه يرفعه بعد جلوسه. وفي هذا السياق ينبغي على السلطات المعنية بالتوظيف والمسابقات التربوية في مجتمعنا أن تنتقي بعناية ودقة الأفراد المرشحين للالتحاق بمهنة التعليم من حيث الجانب الجسمي والمظهري بصفة خاصة بالإضافة إلى الجانب الأكاديمي والأخلاقي والاجتماعي بصفة عامة مثلما يحدث في مسابقات التوظيف في القطاعات الأخرى؛ لأن مهنة التعليم ليست بالمهنة السهلة والبسيطة باعتبار أنها تحكمها شروط ومقاييس للالتحاق بها وممارستها؛ لذا ينبغي عليها أن تهتم بانتقاء أحسن العناصر للعمل في مهنة التعليم وأن تراعي من تتوفر لديهم

الخصائص والسمات التي تميز المعلم المثالي والكفاء الذي يحب المهنة ويختارها وبالتالي يتقنها ويقدها ويبدل كل جهوده قصد تحقيق رسالته ويرجع اختيار المعلم المناسب الذي يتمتع بمجموعة من المؤهلات والكفاءات لكي يكون راضيا عن عمله ومتوافقا معه؛ مما يجعله يؤديه كرسالة تهدف إلى خدمة المجتمع وليس كمهنة يسعى من خلالها إلى كسب لقمة العيش. فمن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في كافة المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا بعض المعلمين إن لم نقل أغلبهم وباختلاف معطياتهم السوسيو مهنية لا يتحلون بمظهر خارجي لائق ومحترم ونظيف يليق بمهنتهم؛ بالرغم من أن مرتبهم المادي الذي يتقاضونه حاليا مرتفع وكافي لتحلي بمظهر خارجي مناسب ومقبول، فهناك من لا يخلقون شعورهم وذقنهم ولا يستحون دائما كما أن لباسهم من النوع الرديء وغير النظيف وهناك من يتميزون ببعض التشوهات والعاهات الخلقية التي تعرقل عملهم التربوي وتزيد من سخرية واستهزاء كل من التلاميذ وأفراد المجتمع. فمظهرهم الخارجي على العموم لا يدل على أنهم من نخبة وصفوة المجتمع؛ بل إنهم من صنف الجماهير وهذا إن دل إنما يدل على أن السلطات المعنية بأمر التربية والتعليم لا تولي أهمية للجانب المظهري والجسمي للفرد المرشح للالتحاق بمهنة التعليم ما دام أنها لم تدرجه إطلاقا في شروط وبنود المسابقات التربوية التي تنجزها وزارة التربية الوطنية كل سنة. وفيما يخص الصفات العقلية فإنه لا بد لمن يلتحق بمهنة التعليم أن يكون على مرتبة مقبولة من الذكاء ليتمكن من توصيل المعلومات لتلاميذه من أيسر السبل

وأفضلها، فذكائه كفيلا بأن يبقى احترام تلاميذه له وينقذه من المواقف المحرجة ويساعده على ترتيب معلوماته؛ لأن عملية التدريس حسب ما أشار إليها رشيد لبیب في قوله: "ليست عملا روتينيا يسير وفق نمط ثابت؛ بل يقتضي الاختيار ما بين عدد من المتغيرات وإدراك العلاقات المتضمنة في المواقف التعليمية وغيرها من الأمور التي تستلزم قدرا من الذكاء." (رشيد لبیب، د. س: 262). وأن يكون ملما بالمادة العلمية التي يقوم بتدريسها من حيث محتواها وما تشتمل عليه من تفاصيل وفروع وأن يكون مستوعبا لها ملما بالجديد منها ومحبيا للاطلاع والبحث، فكل هذا يجعله يثري فكره ويزيد من خبراته. كما ينبغي أن يكون على استعداد لمهنة التدريس مؤمنا برسالته محبا لها ومعتزا ومتحمسا لعمله ومخلصا فيه وفي هذا الصدد يرى جورج قوس دورف **GEORGES GUSDORF**: "بأن المعلم الجيد هو ذلك الذي يحب عمله والذي لا يجد من خلاله مكسبا لرزقه فقط؛ بل سببا لوجوده." (GEORGES GUSDORF, 1960 : 55). بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يحرص على تطوير عمله وإتباع أحدث الأساليب التربوية لإفادة تلاميذه وفق ما تحتمل قدراتهم. فهو في مجتمعنا خاصة في وقتنا الراهن غير قادر على إظهار الحماس اللازم في عمله بدرجة ايجابية لتثير المتعلمين وتدفعهم نحو عملية التعلم والمشاركة فيها بفعالية وحماس؛ لأنه لا يعتز بمهنته ولا يذكرها في مجالسه بافتخار واعتزاز، فهو يسخر ويخجل من مهنته ويتوارى من الناس حياء وخجلا ولا يتقبل التوجيهات والتوصيات ويطبق اللوائح والتعليمات التي تصدرها السلطات المعنية به هذا من جهة ومن جهة أخرى لا

يلتزم بأخلاقيات مهنة التعليم؛ بمعنى لا يعتبر عمله قبل أن يكون واجبا رسالة سامية ينتظر ثوابها من الله عزوجل؛ مما يجعله يسقط من عيوني تلاميذه وأوليائهم ويكون سببا في احتقارهم لمهنة التعليم والمعلمين جميعا وهذا ما أكدته الحالة رقم (16) بقولها: "أن المعلم المتحمس لمهنته ومادته يعتبر نموذجا سلوكيا جيدا لتلاميذه ويدعوهم إلى حبه وتقليده لا شعوريا في هذه الصفات وعلى النقيض من ذلك فإن المعلم الكسول واللامبالي يبعث فيهم شعورا بالملل والجمود فيؤدي إلى فتورهم وسلبيتهم وكراهيتهم للمعلم وللمادة الدراسية ولمهنة التعليم بصفة عامة". أما فيما يخص الصفات السلوكية فإنه لا بد لمن يلتحق بمهنة التعليم "أن يتصف بالشفقة والرحمة؛ ذلك أن شعور التلميذ بعطف معلمه عليه وبرقة معاملته يكسبانه الثقة بالنفس ويشعرانه بالاطمئنان إلى معلمه فيساعده هذا الشعور على تحسين تحصيله الدراسي". (لونيس سعيدة، 2004 / 2005: 75)؛ فمما لاشك فيه أن التلاميذ يحبون المعلم الحنون والعطوف واللين وتزداد محبتهم له خصوصا عندما يعلمون أن حلمه وعطفة ليس نابعا من ضعف شخصيته وإنما من محبته لهم. وأن يتجنب استخدام القسوة والعنف في تهذيب سلوكياتهم؛ لأن استخدام القسوة والعنف يغرس في نفوسهم العدوانية والنفور من الدراسة ففي ذلك يقول جون لوك: "أن الطفل لن يتعلم الطاعة وشبح العصا أمام عينيه". (محمود عبد الرزاق شفشق وآخرون، 1995: 33)، كما ينبغي تكريمهم ومدحهم على ما يأتون به من أفعال حسنة وما يتحلون به من أخلاق حميدة. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (11) بقولها: "أن أبنائنا يحبون ويحترمون

المعلم اللين من غير ضعف أو تهاون؛ حيث يفسرون الضعف أو التهاون بالعجز فيستغلونه بالتسيب ويحبون المعلم الحازم من غير قسوة؛ لأن القسوة تغرس في نفوسهم الأسى والنفور منه ثم من المدرسة ككل". بالإضافة إلى ذلك ينبغي عليه أن يعترف ويسلم بأخطائه وأن يتسم بالاستقامة والبعد عن المحرمات. وأن يتفق قوله مع عمله وألا يلجأ للكذب وأن يتصف بالعدل والإنصاف والصدق وعدم التمييز في معاملته لمن يحبه ومن يكرهه وألا يعكس أوجه الظلم الذي قد يقع عليه على الآخرين. فما نلاحظه اليوم في حياته سواء داخل المجتمع المدرسي أو خارجه أنه غير صادقاً مع نفسه ومع تلاميذه ومع أفراد مجتمعه ولا يلتزم بما يقوله فقله يناقض دائماً فعله وهذا ما يجعله يخسر ثقة تلاميذه أولاً ثم يخسر محبتهم ثانياً، فتجده حسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة يتحدث على سبيل المثال عن أضرار الآفات الاجتماعية وأضرار المخدرات والتدخين على صحة الفرد والمجتمع وبعد ذلك تراه أثناء الحصص الدراسية أو في أوقات الاستراحة أو خارج أوقات العمل يدخن أمام تلاميذه. كما تراه يحدثهم عن حرمة الغيبة والنميمة والكذب ثم يمارس ذلك فيقف يغتاب وينتقد زملائه أو جيرانه... أمام تلاميذه. زيادة على ذلك تجده يحث تلاميذه على مختلف الممارسات الدينية كصلاة الجماعة مثلاً فيذهبوا إلى المسجد فلا يجده فيه وهو جار المسجد. وتراه يحدثهم عن فضل الزكاة والصدقة وأهميتها؛ ولكنه لا يأبى بتقديم يد المساعدة إلى الفقراء والمحتاجين والمعوزين الموجودين إما داخل مدرسته أو داخل

المنطقة التي يقطن بها. فمثل هذه السلوكيات تنزع الثقة والمحبة بينه وبين تلاميذه، فعندما يرى التلميذ معلمه ملتزما بما يقوله ولا يناقض قوله فعله لاشك أن ذلك يدفعه إلى حبه وإلى احترامه أما إذا خالف قوله فعله فإنه سيخسر تلاميذه إلى الأبد. يضاف إلى ذلك ينبغي عليه أن يتحلى بصفة المرونة والانفتاح الفكري والتواضع التي لا تحمل في هذا السياق على الإطلاق دلالة افتقاد احترام الذات أو الإذعان أو الجبن؛ بل إنها على النقيض من ذلك فالتواضع يتطلب الشجاعة والثقة بالنفس واحترام الذات والآخرين. والمقصود بالتواضع على حد تعبير باولو فريري: "أن يحرص المعلم على الاستماع إلى كل ما يرد إليه بصرف النظر عن المستوى الفكري والتعليمي لقائله على اعتبار ذلك واجب إنساني يفصح عن موقفه من الديمقراطية وعن ابتعاده عن مناهج النخبة." (باولو فريري، 2004: 100). لكن على العكس من صفة التواضع التي ينبغي أن تتوفر في معلمنا نجد صفة التسلط التي أصبح يتميز بها حاليا بالرغم من مستواه التعليمي والثقافي المحدود؛ حيث أصبح يتميز بالتسلط والتحيز والادعاء بأن حقيقته هي الوحيدة ولا يوجد غيرها ويحب أن يفرضها على الآخرين سواء زملائه أو إدارته المدرسية أو أولياء تلاميذه... فيظن أن في حقيقته يكمن خلاص الآخرين ومعرفته تنير ما يجهلونه؛ لذلك يحرص على إخضاعهم لإيديولوجيته المتسلطة وإلى غروره وكبريائه. وفيما يخص الصفات الاجتماعية فإنه لا بد لمن يلتحق بمهنة التعليم أن يحظى بسمعة حسنة في وسطه الاجتماعي؛ أي يكون قدوة في كل سلوكياته لأنه يقبل على تحمل رسالة خطيرة وهي عملية إنتاج أفراد يكونون

دعامة اجتماعية للمجتمع الريفي. كما ينبغي أن يمتلك من حنان الأب والأم ما يكفيه للتعامل مع الأطفال الصغار وأن يتجنب أماكن الشبهات كالتردد على المقاهي ونوادي القمار والمخامر والجلوس في أماكن عامة ومع فئات اجتماعية دنيا لا تتناسب مع مستواه الفكري والثقافي وأن يترفع على بعض السلوكات والممارسات التجارية غير القانونية التي تحط من قيمته ومكانته الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكون قادرا على تكوين علاقات اجتماعية سوية وطيبة مع زملائه في العمل ومع أفراد مجتمعه باختلاف مستوياتهم التعليمية والاقتصادية والثقافية؛ فمن المتفق عليه من قبل الأولياء أنه أصبح يتميز بشخصيته المتسلطة والأنانية والعدوانية وغير متسامحة؛ مما جعل كل الأفراد ينفرون من حوله ويستهنئون به ويرفضون التعامل معه ويبعدون تعلم أبنائهم على يده كونه لا يتمتع بأي روابط اجتماعية ولا يأبى بتقديم يد المساعدة لأي فرد في المجتمع.

إن مهنة التعليم في مجتمعنا لها مسؤوليات عديدة ومتنوعة وشاقة تتطلب من المعلم الكثير من الإمكانيات والصلاحيات والخصائص، فانطلاقا من الدور العظيم والمهام المكلف بتحقيقها ونظرا لطبيعة مهنته ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الكفايات والمؤهلات والكفاءات التي تتماشى مع مهنة التعليم ومتطلباتها حتى تجعل منه معلما ناجحا ومتميزا في أداء مهامه وأهلا للقيام بها خصوصا في مرحلة التعليم الابتدائي التي تعد من مراحل التعليم الحساسة واللبننة الأولى في بناء شخصية التلميذ؛ لأن ليس كل من

يقف أمام مجموعة من التلاميذ يصف نفسه بأنه معلم ناجح ومحبوب خاصة في ظل الظروف التي تمر بها العملية التعليمية التعلمية والمنظومة التربوية التي تتميز في الوقت الراهن بالتغير والتجديد المستمر نتيجة تعاقب الإصلاحات التربوية عليها؛ لذلك من الضروري انتقاء واختيار المعلم المناسب؛ أي يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب الذي تتوفر فيه مجموعة من الصفات الجسمية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية والتي تؤهله ليكون معلماً كفواً وفعالاً وقادراً على الوفاء بمسؤولياته تجاه المجتمع والمدرسة معاً. فهو محط أنظار الجميع من تلاميذ وزملاء وأولياء وكافة أفراد المجتمع الآخرين الذين تبقى عيونهم شاخصة إليه طوال الوقت الذي يقضيه بينهم ومعهم؛ ولذلك من واجبه أن يهتم بذاته ولا ينسى نفسه أبداً؛ لأن التلاميذ يحبون معلمهم ويحترمونهم بغض النظر عن اختلاف أحجامهم أو أطوالهم أو أعمارهم وذلك إذا توافرت فيهم سمات ومميزات معينة. فمن خلال هندامه المتزن وملابسه النظيفة وترتيبها وتناسقها وصحته الجيدة وخبراته ومهاراته الأكاديمية والمهنية المتنوعة والعديدة، ومن خلال حلمه وعطفه وروح فكاهته وقدرته على التكيف الاجتماعي وإقامة علاقات إنسانية واجتماعية سوية يقترب منه كل من تلاميذه وزملائه وأفراد حيه وأولياء تلاميذه... ويلتفون حوله وتزداد محبتهم وتقديرهم له. وبناءاً على ما سبق يمكننا القول بأنه إذا توفرت تلك السمات والخصائص سابقة الذكر في معلماً في الوقت الراهن وفكر في الودائع الثمينة التي أوّتمن عليها يستطيع أن يقوم بعمله خير قيام وبكل حيوية ونشاط وطلاقة ويصل إلى الغرض

الأسمى الذي نرمي إلى تحقيقه وننشده من التربية والتعليم؛ وهذا ما يجعله موضع احترام وتقدير وإعجاب وتبجيل من طرف جميع الأفراد باختلاف مرجعيتهم الثقافية والتعليمية والاقتصادية ويحظى بمكانة اجتماعية مرموقة داخل وسطه الاجتماعي. أما إذا غابت لديه يصبح عرضة للتعب والعجز عن أداء واجباته ومهامه التربوية والتعليمية من جهة والكرهية لمهنته من جهة أخرى؛ وهذا ما يجعله موضع استهزاء واحتقار وسخرية من طرف تلاميذه أولاً ثم من طرف أفراد مجتمعه ثانياً. ونظراً لأهمية هذه الصفات والخصائص المختلفة والدور الكبير الذي تلعبه في إبراز شخصيته وجعلها محبوبة لدى كافة الفئات الاجتماعية ينبغي عليه أن لا يهملها ولا يغفل عنها.

04- طبيعة العلاقات الاجتماعية للمعلم:

عندما يكون الحديث عن أهمية التعليم ودور المدرسة وهيتها في المجتمع يكون المعلم في تلك المدرسة المحور الأساسي لتلك الأهمية والفعالية. فهو منذ أن وجد التعليم لا يزال يقدم خدمة مهنية للمجتمع وفي مسؤولياته تجاهه؛ حيث يعمل على تنمية شخصية التلميذ وإكسابه اتجاهات إيجابية نحو مجتمعه وثقافته وتحقيق تكيفه النفسي والاجتماعي، كما يعمل على تزويده بالخبرات والمهارات والمعارف والقيم المختلفة اللازمة التي تمكنه من أداء دوره الوظيفي الذي يتوقعه المجتمع منه. فالمدرسة هي نواة لكل إصلاح والمعلم المثالي والمخلص هو الذي يستطيع أن يسمو بأتمته ويجعلها من الأمم الراقية والمتطورة

وقد صدق محمد عطية الإبراشي في قوله: "أعطيني إدارة التعليم وأنا أتعهد إليك بقلب العالم". (محمد عطية الإبراشي، 1993: 149). ومن هذا المنطلق كان في مختلف المجتمعات وعلى مر العصور يحتل مكانة اجتماعية رفيعة؛ ولعل أرفع مكانة اجتماعية بلغها كانت في الريف سابقا؛ إذ كان آنذاك يعتبر من بين الفئات الاجتماعية الفاعلة والمنفصلة في بنية هذا المجتمع في جميع مجالاته. كما كان يعتبر نموذجا يحتذى به كافة أفراد هذا المجتمع باختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية والاقتصادية في كل شيء وكانت له هيبة وثقة كبيرة ما جعله أهلا لتولي مهمة إنتاج أفراد المجتمع ورعايته من جهة وما جعله ذا شأن عظيم في المجتمع من جهة أخرى؛ بحيث كانت تضاهي مكانته مكانة الأنبياء والرسل في تبليغ دعواتهم ورسالاتهم للناس وذلك يتجلى في قول الرسول عليه ألف الصلاة والسلام العلماء ورثة الأنبياء. فلقد كان له عدة التزامات ووظائف يقوم بها تجاه تلاميذه ومدرسته ومجتمعه، فواجباته تجاه التلاميذ لم تقتصر فقط على مجرد تلقين وترسيخ بعض المهارات والكفاءات التعليمية والتثقيفية لهم؛ بل تعدت ذلك إلى دائرة التربية بأبعادها الواسعة؛ إذ أنه كان يقوم مقام الوالدين والمجتمع في تربيته من حيث توجيههم وإرشادهم في جميع المجالات والنواحي الخاصة بتربيتهم وتقديم المكافآت المادية والمعنوية لهم حتى يتمكن من الوصول إلى هدفه الأسمى بالإضافة إلى غرس القيم المختلفة والاتجاهات السليمة في نفسيتهم والتي تتماشى وثقافة مجتمعنا من خلال أساليبه التربوية والتعليمية المختلفة التي يملكها. أما واجباته تجاه المدرسة فكانت تتمثل في

التعاون مع المجتمع المدرسي من خلال المساهمة في أنشطة المختلفة وحل مشكلاته عن طريق توظيف خبراته وكفاءاته ومهاراته وقدراته المكتسبة حتى يتمكن من أداء واجباته التربوية والتعليمية في المدرسة بكل سهولة وطلاقة. وفيما يخص واجباته تجاه المجتمع فقد كان يشارك أفراد مجتمعه في قضاء متطلبات حياتهم الأساسية ويساعدهم على حل مشكلاتهم المتنوعة، وكان يحضر لمختلف المناسبات الدينية والوطنية التي يحتفل بها الأفراد، كما كان يهتم بتأدية الطقوس الدينية المختلفة. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (13) بقولها: "أن المعلم في الماضي كان يعتبر أداة الريف في تحقيق أهدافه المختلفة؛ حيث كان الأفراد يشبهونه كالأعمش في بلاد العميين بعينيه؛ نظرا لدوره الريادي الذي كان يلعبه في جميع أنظمة هذا المجتمع". ولهذا كان يحظى بسمعة حسنة في وسطه الاجتماعي وبتقدير واحترام الأفراد. فما جعله يتمتع بروابط اجتماعية جيدة وطيبة مع كافة أفراد مجتمعه من (زملاء وأولياء وتلاميذ وجيران وأهل...) هو تأثيره المباشر وغير المباشر في جميع مجالات الحياة وأنشطتها المختلفة والمتعددة، فلقد كان في ذلك الوقت بالفعل معلما مطبوعا لا مصنوعا؛ أي أن قيامه بمهنته وأدوارها على أحسن وجه جاء ضمن أطباعه ومستواه التعليمي والثقافي وممارساته وسلوكاته اليومية التي كان يقوم بها داخل المدرسة وخارجها؛ بحيث كان يعتبر مهنته جزءا لا يتجزأ من حياته فكان يقدسها ويحبها ويفتخر بها ويؤمن يقينا بأنها رسالة إنسانية عظيمة وليست مجرد مهنة يكتسب منها رزقه ومعاشه؛ بل كان يبتغي من ورائها المساهمة في تنمية الريف

وإصلاحه والنهوض به والرفع من مستواه عن طريق تربية أبنائه تربية صحيحة تساهم في تطويره مستقبلاً. أما في وقتنا الراهن فلم يعد يقوم بواجباته تجاه المجتمع والمدرسة والتلاميذ على النحو المطلوب وكما كان يقوم به سابقاً، فلقد تغير دوره وأصبح مقتصرًا فقط على الجانب التعليمي والتربوي داخل المدرسة؛ بحيث لا يتعدى دوره إلى خارج المدرسة، فهو لا يهتم بما يحدث من تغيرات وأحداث ومواقف اجتماعية مختلفة تمس المجتمع في مختلف ميادينه ولا يبالي بإخفاق أو نجاح كل من التلميذ في مساره الدراسي والمدرسة في تجسيد مختلف أهدافها، فهو يسعى فقط إلى تطبيق المخطط التربوي المسطر من طرف وزارة التربية الوطنية وإنهائه في التوقيت المخصص له دون أن يكلف نفسه جهداً وعناء. فإهماله لواجباته وتغير أدواره الاجتماعية والتربوية جعل أولياء التلاميذ ينفرون من حوله ولا يحبذون إقامة روابط اجتماعية قوية وطيبة معه، فهم لا يتصلون به إلا عند وجود اجتماعات خاصة بجمعية أولياء التلاميذ أو عندما تكون هناك مشاكل دراسية لدى أبنائهم أو عند بداية ونهاية السنة الدراسية فقط. فتمتعه بعلاقات اجتماعية طيبة مع الأطراف المعنية بالعمل التربوي داخل النسق المدرسي وخارجه يعتبر ركيزة من ركائز البناء التربوي المتكامل والمنشود للتلميذ من خلالها تستطيع هذه الأطراف رسم سياسة تربوية موحدة وفعالة للتعامل الأمثل مع التلميذ داخل المدرسة وخارجها؛ إذ أن الكثير من العوائق التي تعترض مسيرته التعليمية والتربوية تعتبر من الأسرار التي تحتفظ بها أحد هذه الأطراف أو كلها ولن تتم الحلول المثلى لها بمعزل عن التفاهم الواضح

والصريح بينها؛ لذا ينبغي عليه الاهتمام بها والتعامل معها بجدية وواقعية من خلال علاقته بالتلميذ أولاً ثم علاقته بالزملاء ثانياً وأخيراً علاقته بأولياء التلاميذ. ومن بين العوامل التي تجعله لا يتمتع بعلاقات اجتماعية جيدة مع مختلف الأفراد تلك التغيرات الطارئة على الريف مؤخراً في المجالات التكنولوجية والمعرفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وغير ذلك من التحولات التي أصبح يعيشها والتي أحدثت تطورات مذهلة فيه؛ إذ قامت بتعويض دوره في كثير من الأحيان وجعلت الأفراد يتخلون عن مهامهم ويكتفون بمهمته داخل المدرسة فقط. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (03) بقولها: "أن التغيير الذي طرأ على الريف أخيراً هدد كيان ووجود وفعالية المعلم عند العديد من الأفراد؛ نظراً للدور الريادي التي أصبحت تلعبه تلك التحولات والتطورات المذهلة التي حدثت في جميع المجالات". وتعتبر سلوكياته وممارساته ومستواه المعرفي من بين العوامل التي تجعله يفقد القدرة على تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع أفراد مجتمعه؛ بحيث ينبغي أن نتذكر دوماً بأنه مضى زمن كان ينظر إلى طبقة المعلمين على أنها صفوة المجتمع نتيجة إلى قلة العدد المطلوب منهم؛ مما ساعد على حسن انتقاء المتقدمين لمهنة التعليم في ظل الظروف السائدة في ذلك الوقت؛ أما في زمننا المعاصر فلقد انتقلت طبقة المعلمين من صنف النخبة والندرة إلى صنف الجماهير كما يرى زياد بن عبد الله الدريس، فعندما نصف مهنة التعليم بأنها المهنة الأم وهي من أرقى المهن في مجتمعنا فإنه لا يمكننا خاصة في وقتنا الحالي أن نصف المعلمين بأنهم نخبة المجتمع؛ لأنه بكل

بساطة لم تعد هذه المهنة حكرا على صفوة يتم اختيارها على أسس ومعايير تربوية دقيقة وموضوعية؛ بحيث أصبح كل من يمتلك شهادة جامعية معينة يلتحق بهذه المهنة دون أن يمتلك مؤهلات وكفاءات تؤهله للعمل بها وتجعله جدير بها أكثر من غيره والسبب في ذلك يرجع إلى وفرة مردودها الاقتصادي من جهة وظروف التوسع التعليمي التي فتحت أبواب المدرسة للأفراد الجديرين وغير الجديرين وللخورين بمهنة المعلم وللمتوارين عن الإفصاح بأنهم معلمون ولمحبي مهنة التعليم ولكارهيها في نفس الوقت. فالقول بأن المعلمين كفاءة اجتماعية لم يعد من المناسب وصفهم بنخبة المجتمع لا يعني احتقارهم والاستهزاء بهم بقدر ما يعني البحث عن التصنيف الاجتماعي الصحيح لهم، كما أنه لا يعني تعذر وضع معلم متميز وبارع في عمله ضمن قائمة النخبة؛ لأنه كما يرى زياد بن عبد الله الدريس في قوله: "لا ينبغي أن يغيب عن البال أن النفسية الجماعية لفئة ما ليست هي مجموع النفسيات الفردية لأعضائها، فعندما تكون الفعالية والحماس للجمهور أقوى منها عند الفرد فإن الجمهور هو دائما أدنى مرتبة من الإنسان المفرد فيما يخص الناحية العقلية والفكرية." (زياد بن عبد الله الدريس، 2009: 170). فدخل عناصر غير مؤهلة لممارسة مهنة التعليم من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو المعرفية أو الدينية أو الثقافية أو الأخلاقية جعل صورته تتغير عند أفراد المجتمع من صورة إيجابية إلى صورة سلبية ويسئون إليه ولا يحبذون التعامل وإقامة روابط اجتماعية معه. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (10) بقولها: "أن صفات وخصائص المعلم غير السوية والمنحطة

هي عوامل جعلت شخصيته في مجتمعنا حاليا تهتز أو بالأحرى تتلاشى عند مختلف الأفراد بعد أن كنا نبجله ونحني له الرأس في الماضي، وعليه إذا أراد أن يصنع مكانته الاجتماعية بيننا عليه أن يعتني بتتقيف نفسه ويتنازل عن أداء بعض الأعمال والسلوكات التي تسيء إليه وإلى شرف مهنته ويؤدي عمله بجدية وإخلاص مصداقا لقول الإمام علي بن أبي طالب: من نصب نفسه إماما فليبدأ بتعليم نفسه وتأديبها، فمعلم النفس وتأديبها خير من معلم الناس وتأديبهم؛ لذا ينبغي عليه أن يتمتع بسمعة حسنة داخل المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه ويكسب ود واحترام زملائه وتلاميذه وأفراد مجتمعه ويسعى إلى إقامة علاقات طيبة معهم، ويعمل على تعديل مستواه التعليمي والثقافي وسلوكاته وممارساته، كما ينبغي أن يكون متفهما لشؤون المجتمع عارفا لما يحدث فيه من تغيرات وتطورات ومشاكل في جميع الميادين ويتفاعل معها ويهتم بالبحث عن الحلول المثلى لها، وتقديم يد المساعدة المادية والمهنية والمعنوية في المدرسة وخارجها. كما تعتبر المشكلات التي تواجه المعلم مع مختلف الأفراد المشاركين معه في تحمل مسؤولية العمل التربوي من بين العوامل أيضا التي تؤثر على علاقاته الاجتماعية داخل بيئته الاجتماعية ككل؛ حيث أصبح يواجه مشكلات عديدة نتجت نتيجة تفاعله مع بعض الأفراد داخل النسق المدرسي وخارجه؛ إذ أصبحت تؤثر تأثيرا سلبيا على أدائه لواجبات وظيفته وعلى إنتاجية المدرسة وبالتالي المجتمع ككل، وهي تختلف باختلاف الأفراد الذين يتعامل معهم فالمشكلات التي تنتج عن علاقاته بأولياء التلاميذ تختلف عن تلك التي تنتج مع زملائه في العمل أو مع

تلاميذه. فمشكلاته مع أولياء التلاميذ تنتج عن طبيعة العلاقات التي قد توجد بينهما وما يترتب عليها أحيانا من تصرفات أو سلوكيات تؤثر على العملية التعليمية وتتمثل هذه المشكلات كما يشير إليها مجدي صلاح طه المهدي في: "سيادة عدم الثقة والعدوانية في العلاقات بينهم بسبب اعتقاده بأنه متخصص في تربية الأطفال في حين أن الأولياء ليس لديهم خلفية معرفية وغير قادرين على فهم ذلك؛ لذا يرى بأنه ليس لهم الحق في التدخل في عمله، كما أن تدخلهم في ذلك راجع لاعتقاد مفاده أن مصير أبنائهم هو الذي يدفعهم للتدخل في تعليمهم مهما كان رأيه وهذا ما يحدث صراع بينهما؛ نظرا لأن كل منهما متمسك برأيه ويحاول تنفيذه." (مجدي صلاح طه المهدي، 2007: 239). بمعنى هناك سوء فهم طبيعة المسؤولية التضامنية بين كل منهما نحو تعليم الأبناء بالصورة التي تصل إلى اتهامه بأنه مصدر المشكلات في محاولة منهم لتبرئة الأبناء من الأخطاء التي يقعون فيها وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (05) بقولها: "أن هناك اختلاف بين المعلم وأولياء التلاميذ خاصة حول النتائج المدرسية، ففي حالة نجاح التلميذ وتفوقه ينسب هذا النجاح إليه؛ أما في حالة الفشل فإن الأمر يقع على الأسرة في الوقت الذي يرى فيه الأولياء عكس ذلك". وبما أن كل منهما يعتبران من بين الأطراف التربوية الفاعلة في العملية التعليمية فمن المفروض أن تكون العلاقة بينهما قائمة على التعاون والتكامل والتشاور والصراحة والوضوح؛ بحيث يكمل كل منهما دور الآخر ويقوم مقامه ويبدلان ما يستطيعانه من جهد من شأنه الرقي بمستوى التلميذ وإزالة العوائق التي قد تعترض

نجاحه. فمن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا بأنه ينجح في عمله ويصل إلى تحقيق أهدافه المنشودة إذا ساد في اللقاء بينه وبين الأولياء جو من الود والتفاهم والاحترام، فالمعلم الذي له علاقات اجتماعية طيبة مع الأولياء يمكنه تحقيق أهداف العملية التعليمية؛ أما الذي يتعامل معهم بجفاء وتتميز علاقاته معهم بالتوتر والعنف فإنه سيفشل في تحقيق ذلك. ومن بين الآليات التي ينبغي إتباعها لتفعيل العلاقة الاجتماعية بينهما حسب ما ترى **جمانة محمد عبيد** تتمثل في: "تعزيز عمل المرشد الاجتماعي بالمدرسة في تحسيس أولياء التلاميذ والمعلمين بأهمية الدور التكاملي والتعاوني بينهما بالإضافة إلى تشجيعهم على المشاركة في مجالس الآباء." (**جمانة محمد عبيد، 2006: 34**)؛ لكن هذه الآليات تبقى على المستوى النظري فقط؛ لأننا إذا انتقلنا إلى واقع المدارس الابتدائية الموجودة بالمجتمع الذي هو محل الدراسة نلاحظ انعدام هذه الجمعيات الخاصة بأولياء التلاميذ بسبب نقص الإمكانيات البيداغوجية والبشرية اللازمة لتفعيل دورها بالإضافة إلى إهمال السلطات الرسمية للقيام بمشاريع تربوية وتنموية هدفها تعزيز التعليم بالريف كما أن أفراد هذا المجتمع لا يملكون خلفية ثقافية حول الاتصال به والتعامل معه من أجل الاستفسار عن المستوى الدراسي لأبنائهم، فجل أولياء التلاميذ وباختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية والاقتصادية لا تربطهم علاقات حميمة به ولا يتعاملون معه إلا في بداية السنة الدراسية رغبة منهم في الحصول على المنح الدراسية السنوية والمستلزمات المدرسية المختلفة التي تقدمها الدولة

إلى تلاميذها المعوزين والفقراء واليتامى، كما يتعاملون معه في نهاية السنة الدراسية في حالة الرسوب المدرسي لأحد أبنائهم محاولين في ذلك التودد منه من أجل تقديم يد المساعدة لهم. وفيما يخص مشكلاته مع الإدارة المدرسية فهي التي تنجم نتيجة النمط الإداري المستخدم في المدرسة والأساليب المتبعة في توجيه الإمكانيات المادية والبشرية داخلها لتحقيق أهدافها. " (مجدي صلاح طه المهدي، 2007: 240)، فهناك الكثير من المعلمين يعتقدون أن تحسين عملهم إنما يقتصر على فاعليتهم داخل حجرة الدراسة فقط؛ لكنه هناك مجالات أخرى خارج حجرة الدراسة ذات أهمية قصوى في تكوينه لعلاقات إنسانية حسنة مع زملائه في العمل ومن هذه المجالات علاقات المعلم بين زملائه وإدارته المدرسية؛ حيث يواجهون مختلف أفراد الإدارة المدرسية اللوم إليه لعدم تعاونه معهم؛ بينما نجد هو الآخر يوجه اللوم إليهم بسبب تدخلهم في أعماله بالشكل الذي يقلل من شأنه أمام المتعلمين وأولياءهم ظنا منهم بأنه لا يعرف ولا يساعدهم في الأعمال الإدارية المدرسية. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (17) بقولها: "بأن الإدارة المدرسية تتدخل كطرف في الصراع القائم بين المعلم وأولياء التلاميذ لصالحهم وعلى حساب زميل العمل بالصورة التي تؤدي إلى التطاول عليه من قبل كافة الشرائح الاجتماعية". ونظرا لوجود كل من المعلم ومختلف أفراد الإدارة المدرسية في مؤسسة تربوية واحدة ينبغي عليه أن يتخذ دورا نشطا في إدارة المدرسة وأن تقف هي الأخرى إلى جانبه وتدافع عنه في صراعاته مع التلاميذ أو أولياءهم أو زملائه باعتباره زميل لهم في المهنة والمدرسة؛

وذلك حتى لا يعطى لمختلف أفراد المجتمع الفرصة لكي يتناولوا على عمله مما قد يؤثر على أدائه التربوي وعلى علاقاته الاجتماعية المختلفة، فمن خلال الاحترام المتبادل والتعاون الوثيق بينه وبين أطراف الإدارة المدرسية يتمكن من تكوين علاقات إنسانية طيبة مع كافة أعضاء المجتمع المدرسي وبالتالي يتمكن كل منهما بأداء أدوارهما على أحسن وجه. ولا تقتصر هذه العلاقة الجيدة على المعلم وإدارته المدرسية فقط؛ وإنما تشمل أيضا علاقته بزملائه من المعلمين وعليه ينبغي عليه أن يكون متعاوناً مع جميع زملائه ومحبوياً بينهم يكونون له الحب والتقدير وأن لا يشوب علاقاته معهم التوتر والعدوانية؛ بل ينبغي أن تكون علاقاته جيدة معهم؛ لكن ما يميزه في المدرسة حالياً أنه يعاني مجموعة من المشكلات مع زملائه في المهنة والتي نتجت بسبب سوء العلاقات بينهم داخل المؤسسة التعليمية على وجه الخصوص وهذه المشكلات من شأنها أن تؤثر على أداء كل منهم للأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم وعلى مكانتهم داخل المجتمع. وهي مشكلات تنتج حسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة عندما يكون هناك صراع بينهم حول تلاميذ معينين أو الانحياز للإدارة المدرسية أو لبعض الأولياء أو لبعض السلطات الأعلى داخل المدرسة وخارجها على حساب بعضهم البعض دون أن تأخذهم أية شفقة ورحمة ببعضهم البعض. وبالنسبة لمشكلاته مع المتعلمين داخل الفصل الدراسي فهي التي تنتج نتيجة اختلاف الرؤى بينهم حول طبيعة العلاقة الحاكمة بينهم والتي قد يراها طرف بصورة مغايرة لما يراه الطرف الآخر.

فالعامل مع الأطفال ليس بالعمل السهل فمعظم المعلمين وباختلاف معطيائهم السوسيو مهنية الذين يلتحقون بمهنة التعليم يحملون بعض الأفكار والنظريات التربوية والنفسية التي غالبا ما تكون بعيدة عن الواقع المدرسي التي ترى بأن العلاقة الاجتماعية بين المعلم والتلميذ ينبغي أن تكون قائمة على أساس من الحب والتفاهم والاحترام المتبادل؛ مما يساعده على تحقيق أهداف العملية التعليمية بسهولة؛ إلا أن هؤلاء المعلمين سرعان ما يتفاجئون بأن هذه الأفكار والنظريات ما هي إلا حبرا على ورق وتبقى على المستوى النظري فقط؛ لأن علاقتهم بالتلاميذ حاليا ما هي إلا علاقات جامدة وغير مجدية يسودها انعدام الثقة والقلق والاستهزاء والعنف. ومن أهم هذه المشكلات حسب ما يرى **حسين عبد الحميد أحمد رشوان** هي: "شعور المعلم بعدم احترام وتقدير التلاميذ له فتجدهم يستهزئون منه ويسخرون من شكله ولباسه وكلامه وسلوكاته ويجسدونها في شكل نكت وأمثال شعبية أو رسوم كاريكاتورية أو في شكل ألقاب ساخرة، وسوء فهم الكثير منهم لحسن معاملته لهم على أنها نوع من الضعف والخوف من أوليائهم أو من الإدارة المدرسية بالإضافة إلى ارتفاع عددهم بالصورة التي لا يتمكن معها من التعامل معهم وفق مبدأ الفروقات الفردية." (**حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2006: 196**). ورغم هذه المشكلات التي يواجهها والتي يكون مصدرها الأساسي التلميذ؛ إلا أنه لا يمكننا أن نجزم بأنه وحده المسؤول عنها فحتى هو طرف رئيسي في وقوعها، فهناك بعض المعلمين من يتعامل مع التلاميذ على أساس أنه ابن زميل في المهنة أو قريب أو يستفيد من ورائه جراء الدروس

الخصوصية التي يقوم بها عنده على حساب غالبية التلاميذ الآخرين بالصورة التي تثير مشاعرهم وكرههم له، كما أن هناك بعض المعلمين من يتعاملون مع تلاميذهم بطريقة غير موضوعية يكون أساسها المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم أو جنسهم أو سلطة ونفوذ أوليائهم وبالتالي يبتعدون عن الأسس الموضوعية التي يجب أن تقوم عليها العلاقة بينهم كقدراتهم العقلية واستعداداتهم ومستواهم الدراسي ومدى مسابرتهم لنظم وقواعد المدرسة واحترامهم لزملائهم. فهذه السلوكات التي يقوم بها مع تلاميذهم تجعل الأولياء يبحثون عن أحسن المعلمين وأكفئهم لتربية وتعليم أبنائهم من حيث جنسهم وسنهم وحالتهم المدنية وخبرتهم المهنية ومستواهم التعليمي والثقافي وبيئتهم الاجتماعية التي ينحدرون منها.

إن هناك عوامل عديدة تؤثر على فاعلية المعلم والعملية التعليمية التعليمية؛ إلا أنه يعتبر من أهم هذه العوامل جميعها باعتباره القائد فيها؛ حيث يعد من العناصر المؤثرة على سلامة التعليم والمحافظة على مستواه وأحد المكونات الرئيسية في المنظومة التربوية وحجر الزاوية في المدرسة الذي يتوقف عليه نجاحهما أو إخفاقهما في تحقيق متطلباتهما والوصول إلى غاياتهما؛ لأنه يعمل على تربية التلاميذ تربية شاملة ومتكاملة تشمل مختلف جوانب شخصيتهم. وعليه ينبغي لتحقيق ذلك أن يتحلى بعلاقات اجتماعية ناجحة مع كافة أفراد مجتمعه ومدرسته ويسعى إلى تقديم خدماته وإمكاناته المختلفة لهم، لتحقيق

هذه العلاقات الاجتماعية لا يمكن أن تكون إلا من خلال تفاعله مع المواقف الحياتية والمدرسية المختلفة. كما ينبغي أن تكون علاقاته الاجتماعية جيدة مع هؤلاء الأفراد وقائمة على أساس من الاحترام والتعاون والحب والتقدير والتشاور والصدق؛ لأن الكل مسؤول عن التنشئة الاجتماعية للتلاميذ وعن بناء المجتمع وتطوره في شتى المجالات ومختلف الأنشطة.

لقد ركز هذا الفصل على دراسة الكاريزما الذاتية التي يتمتع بها المعلم ومختلف سلوكياته وممارساته التي يقوم بها داخل المدرسة أو خارجها وكيف تؤثر على مكانته الاجتماعية من منظور أولياء التلاميذ؛ باعتبار أن المعلم المؤهل ثقافيا وخلقيا ومهنيا واجتماعيا هو الذي يحظى بهيبة واحترام وتقدير الأولياء في الريف باختلاف مستوياتهم الاقتصادية والثقافية والتعليمية عكس الذي يتميز بمستوى ثقافي ومهني وأخلاقي واجتماعي متدني فهو الذي يفقد سمعته ومكانته الاجتماعية داخل مجتمعه. فما يعيشه حاليا من مشاكل اقتصادية ومهنية واجتماعية وما يعيشه من حياة ضيقة الأفق جعله يلجأ إلى ممارسة وظائف تعزيزية إلى جانب وظيفته الرئيسية ويؤدي وظيفته كمهنة فقط وليس كرسالة ولا يتمتع بأية روابط اجتماعية كما يتميز برداءة مظهره الخارجي. فجل هذه الممارسات التي يقوم بها لا تناسب مهنة التعليم التي تحتاج إلى الكثير من الصفات والخصائص السوية التي يجب أن تتوفر في الفرد الذي يمارسها كما حطت من مكانته

الاجتماعية وجعلتها موضع انتقاد ومحل للسخرية من قبل سكان الريف وهذا ما سعينا إلى

توضيحه في هذا الفصل.

الفصل الرابع: التحولات الريفية والمكانة الاجتماعية للمعلم.

تمهيد:

- 01- التعدد المؤسسي وطبيعة المكانة الاجتماعية للمعلم.
- 02- آليات تواصل الفرد الريفي مع الحياة الحضرية.
- 03- المكانة الاجتماعية للمعلم في وسائل الإعلام والاتصال.
- 04- دور المعلم في ظل التنوع الوظيفي.

خاتمة:

مر المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بمرحلة متغيرة عميقة التأثير مست مختلف مكونات بنائه، جسدها مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تبنتها الدولة الجزائرية بهدف رفع أسلوب حياة الأسر ونمط معيشتها. ولقد شهد المجتمع الريفي هو الآخر جانبا من هذه التغيرات عن طريق استفادته من مجهودات الدولة الجزائرية التي قامت بها من أجل النهوض بالريف من خلال تدعيمه بمشاريع تنموية مختلفة كفتح آفاق التعليم والتكوين الحديث بعدما كان منحصرًا في المؤسسات الدينية ودعم التواصل الريفي الحضري الذي سمح للعناصر الثقافية الخارجية أن تنتشر وتتعايش مع عناصر الثقافة التقليدية، بالإضافة إلى إدخال وسائل الإعلام والاتصال التي ساهمت في نشر الوعي والأفكار الجديدة وتوفير مصادر العمل المتنوعة من أجل الاستفادة من الكفاءات الموجودة بالريف واستغلالها. فهذه التغيرات فتحت أبوابا لتغير الذهنيات وتجديد الاتجاهات ورفع مستوى الطموح والتطلعات لدى الريفيون والتي هيأتهم للانفتاح الثقافي على العالم الخارجي وجعلتهم أكثر تقبلا للتغير في بعض من الأمور والمسائل، والتي من بينها نجد تغير اتجاهاتهم إزاء المعلم ومكانته الاجتماعية من اتجاهات ايجابية تحمل الكثير من التقدير والاحترام والامتنان له إلى اتجاهات سلبية تحمل الكثير من الاحتقار والسخرية والاستهزاء به. وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد العلاقة الموجودة بين التغيرات الاجتماعية التي مست بنية الريف مؤخرا وتغير مكانته الاجتماعية داخل هذه البنية.

01- التعدد المؤسسي وطبيعة المكانة الاجتماعية للمعلم:

شهد التعليم في المجتمع الريفي في الوقت الراهن تطورا ملحوظا في ظل التغيرات الاجتماعية التي مست بنيته مؤخرا في شتى المجالات منها الاقتصادية والسياسية والتربوية والدينية والاجتماعية...؛ بحيث أضحت التعليم من الأمور الجوهرية التي يسعى إليها الريفيون؛ لأنه يعتبر الطريق الوحيد الذي يمكن أن يخرجهم من وضعهم المتردي اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا عن طريق المهمة الموكلة إلى المعلم والمكلف بأدائها والتي تتمثل في إعداد الأجيال وتهيئتهم ليكونوا فاعلين اجتماعيين يساهمون في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعهم. وهذا بعدما كانوا في الماضي يتجهون نحو تبني قيم سلبية تركها الاستعمار الفرنسي بعد دخوله إلى الجزائر سنة 1830، هدفها تنفيذ سياسة التجهيل التي تركت آثارا بالغة عليهم؛ حيث عانوا من الأمية كثيرا فتدنى مستواهم الفكري والثقافي وأصبحت ذهنياتهم متخلفة؛ إذ كانوا ينظرون إليه عموما كما قال: **كمال التابعي** على أنه "خسارة ومضيعة للوقت، فهو لا يفيدهم في حياتهم إطلاقا كما هو الحال بالنسبة للعمل الزراعي، فالتعليم تتحقق نتائجه خلال فترة طويلة من الزمن عكس العمل الزراعي الذي يقدم نتائج ملموسة وواضحة أمام الريفيون في فترة وجيزة." (**كمال التابعي، 2007**).

(265). وهو ما انعكس في اتجاهاتهم وسلوكياتهم وممارساتهم نحو التعليم؛ بحيث عزفوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس واقتصروا فقط على تعليمهم تعليما دينيا؛ أي على حفظ

القرآن الكريم وتفسيره وترتيبه الذي كان متركزا في بعض الزوايا والكتاتيب والرباطات والمساجد الصغيرة والجوامع.... كما أن بعد المدينة عن الريف وقلة المؤسسات التربوية والتعليمية به جعل الأسر تتخلى عن فكرة تعلم أبنائها. ومن ناحية أخرى كان التعليم حكرا على فئة الذكور دون الإناث وهو ما يعكس أنهم كانوا لا يؤيدون تعليم الإناث وهذا ما أكدته الحالة رقم (04) بقولها: "إن الفرد الريفي ينظر نظرة احتقار واستهزاء للفرد الذي يسمح لبناته بالتعلم وخصوصا مواصلة التعليم الجامعي، فالتحاق الفتاة بالمؤسسات التربوية والتعليمية يعني فقدان هيئته بين أفراد مجتمعه وضياع شرفه من جهة، كما يعني تفتح الفتاة على المدينة والتعاطي مع مجريات التحضر والتمرد على القيم التقليدية المتأصلة في الريف بسبب اختلاط الثقافتين الريفية والحضرية من جهة أخرى". فالمجتمع الريفي كان يتميز بكونه نسقا متماسكا يقوم على التضامن الآلي والتعاون والتشاور والاحترام والعلاقات الاجتماعية المترابطة التي كانت تحظى بمكانة مرموقة في هذا النسق؛ "غير أن توسع القرى واختلاط الأفراد نتيجة الهجرة الداخلية وارتفاع مستوى الثقافة جعل الأفراد يستقلون شيئا فشيئا عن التقاليد والأعراف وطرق تنظيم السلطة التقليدية للاندماج في الثقافة الحديثة التي تعتمد على هياكل الدولة." (بوفلجة غياث، 2005: 77). وهذا ما أكدته كذلك رومبو بلاسيد PLACIDE RAMBAUD في قوله: "أن الريفيين العاملون والمتمدرسون يحاولون البحث عن امتلاك سلوكات مشابهة لسلوكات سكان المدينة." (PLACIDE RAMBAUD , 1969 : 104). وهناك أسباب عديدة

جعلت أفراد المجتمع الريفي منذ وقت طويل لا يسمحوا للفتاة بالتعلم والعمل حسب ما أشارت إليه كريمة بوحريق في "العادات والتقاليد القائمة في الريف والتي تعتبر تعليم الفتاة شيئاً خارجاً عن الأعراف الاجتماعية المتعارف عليها والمعمول بها والافتتاح بأولوية الذكر على الأنثى في التعليم والعمل بالإضافة إلى رغبة الأمهات في تدريب الفتاة منذ الصغر على الأعمال المنزلية المختلفة من أجل تهيئتها وإعدادها للزواج الذي يعتبر من بين أهم الثوابت الاجتماعية في الريف والذي يتم في وقت مبكر جداً بمجرد اكتمال نموها الفيزيولوجي." (كريمة بوحريق، 2010/2009: 145). وعلى العموم كانت نظرة الريفيون إلى التعليم حسب بعض المفكرين والباحثين ترتبط بعاملين هما مجموعة القيم التي توجه حياة الفرد ويسعى إلى تحقيقها، وحاجاته الرئيسية على أساس أن الزراعة هي مهنته الأولى والأخيرة، فمن حيث القيم الأساسية في حياة الريفيين فكانت تتلخص في قيمتين أساسيتين هما المهارة في العمل الزراعي والقدرة على الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور وهما قيمتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً بالمظهر العائلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف؛ بحيث أن مكانته بالعائلة ترتفع أو تنخفض تبعاً لتفانيه في العمل الزراعي وقدرته على إتقان جميع عملياته وفي إنجابه أكبر عدد ممكن من الذكور؛ لأن الأرض والأولاد هما المظهران المميزان لقوة العائلة ونفوذها بين العائلات. فالأسر سواء في القديم أو في وقتنا الراهن تتميز بميلها وحبها لإنجاب الذكور أكثر من الإناث لاعتبارات مجتمعية عديدة ومتنوعة تترسخ في أذهان الكثير منهم، وهذه الأخيرة تعكس

تفكيرهم؛ إذ يعد الذكر بالنسبة لهم قوة وجاه ويعتمد عليه في كثير من الأعمال خاصة الزراعية منها ويعتبر أيضا استمرار نسل العائلة؛ لأن الأنثى بمجرد زواجها تنتقل إلى أسرة أخرى تنتسب إليها. ويتجسد ذلك في الأمثال الشعبية المتداولة في مجتمعنا حسب ما صرحت به الحالة رقم (13) بسردها للمثل الشعبي القائل: "بيت الرجال خير من بيت المال"، الذي يدل على التباهي والفخر بكثرة الذكور في البيت الواحد دون الإناث وتفضيلهم على المال باعتبارهم مصدر كسب. ويلاحظ في الأسر كذلك بأن هناك مجموعة من السلوكيات والممارسات الاجتماعية التي تعكس هذا الإطار الثقافي الذي يميز بين الجنسين، وهي تتمثل حسب ما أشارت إليه **كريمة بوحريق** في قولها: "الاعتماد على الذكر في كل شيء منذ نعومة أظافره واستبعاد الأنثى، كما أن عملية الرقابة الاجتماعية تكون شديدة على المرأة أكثر من الرجل الذي يتم منحه فرصة التعليم والعمل، أما الفتاة فيتم تهيئتها للزواج فقط بمجرد اكتمال نموها الفيزيولوجي وهي تتشأ من خلال ما تراه وما تلقن به من سلوكيات في هذا المجتمع في وسط يجعل من الذكر في منزلة أرفع منها." (**كريمة بوحريق، 2009 / 2010 : 87**). وهذه التقاليد الراسخة لديهم تعزلها في الكثير من الأمور والمسائل التي تتم داخل الأسرة أو خارجها كما تقنعها بدونيتها دون الرجل وعدم تبعيتها له في كافة المجالات وهذا نتيجة للقيم الاجتماعية المتأصلة في الريف التي تنقل ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية. ولهذه الأسباب كلها كانت عملية التعليم والتعلم لا تعتبر من بين الأهداف التربوية التي يسعى إليها الفرد أو

تجعلها عائلته في حساباتها وتنظيماتها لحياتها العامة. ومن حيث احتياجاتها فإنها كانت تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من حاجتها إلى التعليم؛ ولكن ليس معنى ذلك أن هذا الأخير لم يكن له أي وجود ولكن طريقة معيشتهم وسيادة المهنة الواحدة (الزراعة) جعلهم يدورون في إطارها، أما إذا ارتبط التعليم بحاجة دينية يكون في هذه الحالة مرغوبا وفي أضيق الحدود. فجميع هذه الأمور والمسائل سابقة الذكر جعلت الريفيون يعيشون نوعا من الجمود الفكري والتخلف الثقافي الذي تتجلى صورته في مجالات شتى وأنشطة مختلفة. ولتطوير الثقافة المحلية الريفية والخروج بها من دائرة التخلف والعزلة الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والثقافية من جهة والقضاء على الأمية والتراجع في الإقبال على التعليم والعلم ومجالات الثقافة من جهة أخرى، قامت الدولة الجزائرية بعدما عرفت هي الأخرى تحولات وتغيرات مختلفة طرأت على جميع ميادينها منها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بعمليات الإصلاح الريفي أو ما أطلقت عليها مؤخرا ببرنامج التجديد الريفي أو التنمية الريفية في جميع القطاعات وخاصة في القطاع التعليمي؛ لأنه يعد القاعدة الأساسية للتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في كافة المجالات خاصة الدور الريادي الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية والتطور إلى الأمام. ومن بين الأهداف التي تسعى إليها عمليات الإصلاح الريفي من خلال أنشطتها وبرامجها وسياساتها الموجهة تغيير وتجديد عناصر النسق الثقافي وتطويره باستمرار، بالإضافة إلى حث أفرادها على وجوب التحكم في شروط التنمية والتقدم من أجل الوصول إلى حياة أفضل والرفع من

مستوى الخدمات والمعيشة لديهم، كما تهدف حسب ما أشارت إليه **خبرارة نبيلة** بقولها: "إلى خلق نوع من التوازن بين الريف والمدينة وإعادة إعمار الأرياف وتهيئتها وجعلها مناطق جذب لا طرد ومناطق استقرار لإعادة التوزيع المتساوي للكثافة السكانية بين الريف والمدينة." (**خبرارة نبيلة، 2010/2011 : 93، 94**). وإلى الاعتماد على أسلوب في الحياة ينسجم ويواكب التطورات والتحولات السارية في مجتمعنا. وعلى العموم حاولت عمليات الإصلاح كما صرحت به الحالة رقم (06) بقولها: "أن تكون فردا جديدا في مجتمع جديد وتحقق التنمية الثقافية بجميع أشكالها عن طريق تحسين مستوى التعليم الحديث والديني والرفع من أسلوب حياة العائلة وتحسين نمط معيشتها". غير أن تقبل الأفراد لعمليات الإصلاح يتوقف بالدرجة الأولى على مستوى الوعي والمستوى الثقافي لديهم، وهذا ما يؤكد **نبيل رمزي** في قوله: "أن تقبل الشعوب وفهمها للأسس العلمية للطب وأسباب المرض... يحتاج إلى درجة من الوعي ونمط جديد من التفكير العلمي الذي يربط الأسباب بالنتائج ويستبعد الأسباب الخرافية المزعومة للأمراض خاصة إذا كان نسق المعتقدات التقليدية يتعارض مع التفسير العلمي لظاهرة المرض، وكقاعدة عامة حيثما تتعارض طبيعة الاختيار مع بقاء كل من الجديد والقديم معا فإن تقبل الجديد يتأخر عادة." (**نبيل رمزي وآخرون، 1992 : 52**). كما يتوقف التقبل بالدرجة الثانية على الفئة العمرية للمتلقين؛ بحيث أن الفئة الشبانية هي أكثر الفئات تقبلا لكل تغير يمس أي جانب من جوانب الحياة. وهذا ما تؤكد **كريمة بوحريق** في قولها: "أن فئة الشباب

تمثل أكثر القوى الاجتماعية انفتاحا على تيارات العصرية عن غيرها من الفئات العمرية الأخرى بسبب شخصيتهم غير المتجانسة المتقلبة والمزاجية. (كريمة بوحريق، 2009/2010: 91). وهذا ما تؤكدُه أيضا الحالة رقم (01) بقولها: "أن الفئة الأكبر سنا (الشيوخ) تعارض كل تغير جديد يطرأ على النسق الريفي خوفا منها نسيان التراث الثقافي والاجتماعي عكس الفئة الأصغر سنا (الشباب) فهي أكثر تقبلا للتغير الذي يحدث في مجالات شتى وأنشطة مختلفة؛ مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة الصراع الثقافي". هذه الأخيرة تتمحور في صراع الأجيال بين الآباء والأبناء حول مجموعة من القيم والمبادئ العامة للحياة سواء كانت مادية أو معنوية وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نتيجة حتمية تتمثل في عدم الاتفاق وبالتالي الشقاق والانهيار والانفصال والتفكك الأسري. فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا بأن الشاب أصبح يعيش في بيئة ثقافية تختلف عن بيئة الآباء بسبب تلك التغيرات والتحولات التي مست مختلف جوانب الحياة؛ بحيث يرغب الأولياء في احترام أبنائهم لقيمهم وثقافتهم دائما في حين يرى الأبناء أن آباءهم ينتمون إلى ثقافة تقليدية قديمة وهم يعيشون في زمن معاصر ويفضلون عيش حياتهم الخاصة بالطريقة التي يفضلونها؛ وهذا ما يخلق انعدام التواصل الاجتماعي بين جيل الآباء وجيل الأبناء من جهة ويؤدي بهم إلى الوقوع في الانحراف والجنوح في بعض الأحيان خاصة لدى فئة المراهقين؛ لأن هذه المرحلة من حياة الشباب تتصف بالميل إلى الاستقلالية والتحرر من القيود الاجتماعية المفروضة

عليها سواء من طرف العائلة أو المجتمع. ومن بين أساليب التنمية الثقافية التي اتبعتها الدولة في الريف من أجل القضاء على الجمود الفكري والتخلف الثقافي والاجتماعي الذي أصاب سكانه إدخال التعليم الحديث وتوسيع شبكته على مدى كبير، بالإضافة إلى فتح المؤسسات التعليمية والتكوينية به أو بالقرب منه للرفع من مستواهم الفكري والثقافي والاجتماعي مع إلزامية التعليم ومجانيته لتعميم العلم والمعرفة دون عراقيل أو حواجز تقف في وجه طالبيه. فلقد عرفت نظم التعليم انتشارا واسعا مؤخرا؛ بسبب الرغبة الملحة والحاجة الكبيرة لدى السكان للتعليم والتعلم بعدما أصبحوا يدركون ضرورته ودوره في تنوير وزيادة الوعي لديهم، إضافة إلى إدراكهم أنه السبيل الوحيد للولوج إلى بعض المهن والمناصب خاصة المرموقة منها والتي تكسبهم مكانة اقتصادية ومهنية واجتماعية عالية. فالتوسع التربوي الكبير الذي مس بنية المجتمعات الريفية أدى إلى تحولات ثقافية كبيرة لدى سكانها؛ ذلك لأن التعليم حسب ما يشير إليه **بوفلجة غياث** في قوله: "يعتبر من أهم العوامل المساهمة في التحول الثقافي، فهو يسمح للأفراد بالتنقل والاطلاع والفهم؛ مما يؤدي حتما إلى التفتح على الغير وتبني أنماط جديدة من التفكير وطرق المعاملات." (**بوفلجة غياث، 2005: 41**). ومن بين هذه التحولات الثقافية التي طرأت حسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة انخراط أعداد هائلة من أبنائها بدون استثناء في مختلف المؤسسات التعليمية والتكوينية كالمدارس والمعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني، "كما ساهم تماثل التعليم الرسمي ومواده في

الريف والمدينة على تلقي نفس المبادئ والأفكار؛ مما شجع بعض الأفراد إلى تبني الكثير من الأساليب الجديدة في الحياة وتحررهم من القيود المفروضة عليهم عن طريق روابط القرابة وسلطة كبار السن وبعض العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تحد من نشاطهم الفكري والثقافي والعملي." (خبرارة نبيلة، 2010 / 2011 : 95)؛ وهذا نتيجة زيادة الوعي لدى الفرد وبحثه الدائم عن الرفع من مستواه الثقافي والتعليمي والاجتماعي لمواكبة التطورات المختلفة التي تجري في المجتمع ككل. وهذا ما أكدته الحالة رقم (17) بقولها: "أن تقريب مصادر التعليم والثقافة من المجتمع الريفي أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي والثقافة لدى سكانه وخصوصا لدى فئة الشباب الذين تحولوا من الخضوع لأوامر وتوجيهات الآباء وسلطة كبار السن إلى الاستقلالية والتحرر عن القيم التقليدية المتأصلة". كما أدى التعليم إلى تغير نظرة الأفراد إلى قيمة تفضيل الذكر عن الأنثى في بعض المناطق الريفية وليس كلها؛ بحيث أصبحوا ينظرون إلى أبنائهم نظرة عادلة ولا يفرقون في معاملتهم لهم، وأصبحت الأنثى تحظى وتتمتع بنفس الفرص والامتيازات التي يحظى بها الذكر سواء فيما يخص التعليم أو العمل أو المشاركة في إبداء الرأي واتخاذ القرارات أو في اختيار شريك الحياة، فهي على العموم لم تعد تحت هيمنة السلطة الذكورية؛ بحيث أصبحنا نشاهد التحاقها بالمراكز التعليمية المختلفة ومواصلة تعليمها خارج الريف بعدما كان يمنع عليها من الانتقال إلى المدينة بسبب انعدام وسائل النقل والمواصلات بين المجتمعين من جهة والخوف عليها من الانغماس في الحياة الحضرية وتخليها عن ما هو

متعارف عليه في الحياة الريفية من قيم وعادات وتقاليد وأعراف اجتماعية... من جهة أخرى. كما أصبحنا نشاهد كذلك خروجها إلى العمل فيما كان في السابق يحضر عليها ذلك وينظر إليه باحتقار وازدراء، فالتعليم ساهم في تغيير هذه النظرة وذلك انطلاقاً من الإيمان بضرورة مشاركة المرأة للرجل في مختلف ميادين العمل كالمدراس والمستشفيات والمصانع والشركات وغيرها من الميادين، وهذا الأمر ساعدها حتماً في أن تحتل مكاناً بارزاً في المجتمع وتساهم في بنائه. فمن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا بأن هناك عدداً لا بأس به من الفتيات اللواتي دخلن عالم الشغل في المؤسسات الحكومية والمصانع والشركات والأعمال الأخرى نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر ومحاولة الفتاة مساعدة زوجها في مصاريف البيت وتدعيم ميزانية الأسرة وإعانة أهلها. ومن جانب آخر اتجهت الفتاة للعمل لإثبات وجودها ومكانتها داخل العائلة والمجتمع معاً ومحو الموقف التقليدي الراسخ في ذهنيات أفراد مجتمعها اتجاه الفتاة التي تخرج إلى التعليم والعمل. ولقد أدى التعليم أيضاً إلى تبني الأفراد لقيم ومعايير جديدة خاصة بنظام الزواج تعكس تصوراتهم الثقافية الحديثة الخاصة بهذا الموضوع كالإيمان بضرورة أن يكون للأبناء (الذكور والإناث) على السواء الحرية في اختيار شريك حياتهم والاتجاه نحو الزواج الخارجي مع التأخير في سن الزواج والذي يكون غالباً ناتجاً عن تفرغ كل منهم للدراسة لسنوات طويلة ثم خروجهم إلى العمل الأمر الذي يؤخر سن الزواج نوعاً ما لديهم. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم

(20) بقولها: "أن نظام الزواج في الماضي كان يتم عن طريق اختيار الأسر؛ أما الآن فأصبح بفعل معطيات كثيرة من بينها التحاق الفتاة بالتعليم وخروجها إلى العمل الذي أكسبها الثقة بالنفس يتميز بالحرية في اختيار شريك الحياة دون أن يفرض الوالدين أو الأقارب تدخلهم في هذا الاختيار". وبفضل التعليم أصبح الأفراد في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة يتجهون أكثر إلى تنظيم نسلهم سواء لاعتبارات صحية تتعلق خاصة بصحة الأم والطفل أو لاعتبارات اقتصادية واجتماعية تتعلق أساسا بتحمل مسؤولية كاملة في رعاية الأطفال وتربيتهم في ظروف مناسبة وملائمة، وهذا ما يؤكد دخول أفكار وتصورات جديدة حول قيمة الإنجاب والتي تعكس مدى تطور قيمهم الثقافية فيما يخص هذه الوظيفة الأساسية في العائلة الريفية خصوصا، بالإضافة إلى ذلك ظهر نوع من الاستقلال العائلي يتجسد أساسا في انفصال الأبناء المتزوجين عن أسرهم الكبيرة واتخاذهم لسكنات مستقلة معتمدين على مدخولهم الخاص متحررين بذلك من سلطة رب العائلة مشكلين أسرا صغيرة؛ ولكن هذا لا ينفي بقاء العائلات الممتدة موازاة مع هذه الأسر في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة. ولقد ساهم التعليم كذلك في تغيير بعض المعتقدات الشعبية التي تشكل موروثا ثقافيا لدى الأفراد والتي يتوارثونها جيلا عن جيل والتي تفسر الحوادث والمواقف التي تطرأ عليهم كالفشل في الدراسة أو العمل أو تأخر سن الزواج أو العقم وعدم إنجاب الذكور تأخذ التفسير الغيبي؛ أي محاولة ربط كل شيء تقريبا بالسحر أو الحسد والعين والابتعاد عن التفسير العلمي. كما بادر التعليم في

تغيير نظرة الأفراد إلى الزراعة والتي أصبحت تعد عملا ومصدرا لجلب المال عوض أنها طريقة في الحياة، وهذا ما تؤكد الملاحظات الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة بأن نسبة العمال يتركزون في قطاع التجارة والخدمات الإدارية وقطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة... عكس ما هو شائع حول تركيز العمال في القطاع الزراعي وأن الزراعة هي المهنة الغالبة على السكان. ففي السنوات الأخيرة أصبح الفرد يتجه أكثر إلى ممارسة الأعمال والمهن الأكثر ربحا ومردودا والأقل صعوبة ومشقة اللذان تتصف بهما الزراعة عموما، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هجرانه للنشاط الزراعي كما أشارت إليها **خبرارة نبيلة** في دراستها المذكورة سابقا والتي تتركز أساسا في نقص الموارد المائية وصعوبة استصلاح الأراضي ونقص العتاد الفلاحي والتمويل وضعف الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك ساهم تطور التعليم إلى اتجاه الأفراد إلى تحديث العناصر المادية الثقافية لهم التي تتعلق بطرق المعيشة والأدوات التي يستخدمونها في قضاء حوائجهم والأساليب التي يتبعونها في استخدام هذه الأدوات من زي ومسكن وأدوات الزراعة والصيد والطهي والوسائل التكنولوجية وأساليب تناول الطعام وغيرها. كما اتجه الأفراد إلى استخدام الطرق الحديثة في علاج الأمراض عوضا من الاعتماد على الطرق التقليدية، ولجئوا إلى التنظيمات والمؤسسات الرسمية كالمحاكم ومراكز الأمن مثلا لحل خلافاتهم ونزاعاتهم المختلفة عوضا على اعتمادهم على سلطة كبار السن التي كانت تطبع الحياة الاجتماعية ويخضع لها الجميع؛ لأنهم كانوا يتصرفون

بالحكمة ويحاولون إقناع الطرفين بفض النزاعات وحسم الخلافات بطريقة سلمية وتكون إلى حد ما ترضي جميع أطراف المشكلة ويلتزم الكل بما صدر عن هذه الجماعة التي لا يمكن أن تكون على دراية كاملة بالأمر القانونية. وهذا ما يؤكد أن التعليم يعتبر أحد أكثر العوامل قدرة على زيادة وعي الأفراد وتطوير ثقافتهم حول الهيئات الرسمية التي تهتم بحل المشكلات الاجتماعية المختلفة التي يواجهونها. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن إدخال التعليم الحديث وإتاحة فرص التعليم أمام جميع السكان بدون استثناء وتقريب مصادر الثقافة المتنوعة منهم جعلهم يتغيرون شيئاً فشيئاً في منطلقاتهم الفكرية والعقلية في العديد من المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو السلوكية أو النفسية... وتحسن مستوى معيشتهم كما تغيرت بعض المفاهيم والقضايا الراسخة في أذهانهم. وهذا ما أكدته **Lambotte robert** في قوله: "أن التعليم والتربية الوطنية يمثل حجر أساسي لبناء مجتمع قوي ذو جيل متكون ومثقف وواعي بشخصيته... وهي نقطة بداية لحياة فكرية ثقافية متطورة." (Lambotte robert, 1976 : 154, 155).

وعموماً ومما لا شك فيه أن دولتنا منحت وأعطت الكثير لقطاع التربية والتعليم في المجتمع الريفي وما زالت تولي أهمية كبرى له؛ لأنه يعد أحد الركائز والمقومات الأساسية في حياة المجتمعات الحديثة سواء كانت متقدمة أو متخلفة والدليل على ذلك ما تخصه بلدان العالم من ميزانيات وإمكانات هائلة ومتزايدة لتطوير مناهجها وتوفير وسائلها وتحسين مردودها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من

الميادين وصولاً إلى حياة أفضل. والدولة لم تقصر في هذا الميدان عن بقية بلدان العالم؛ إذ بذلت جهوداً جبارة منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي لتعميم التعليم في الريف على وجه الخصوص والرفع من مستواه حتى يلبي الحاجات المتزايدة والطلب الكبير من الجماهير الشعبية التي تعتبره الطريق الوحيد الذي يمكن أن يخرجها من وضعها المتدهور اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً؛ لكن بالرغم من أن لهذا الإجراء "إدخال التعليم الحديث وتعميمه" مزايا عديدة ومتنوعة تساهم في ترقية النسق الريفي وتطويره؛ إلا أن مكانة المعلم الاجتماعية ما زالت تعاني من مشكلة النظرة المتدهورة في الوقت الحاضر عند الكثير من الأفراد باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية. وهذا ما ينبئنا برؤية المجتمع له رغم تعظيمه لمهنة التعليم، فهنا تكمن المفارقة المثيرة للتساؤل فالمجتمع الريفي كان ولا يزال يعظم مهنة التعليم ويقر بدورها في تنميته وترقيته في مجالات شتى؛ ولكن هذا المجتمع نفسه لا يعظم القائم بها فما السبب يا ترى؟ قد يكون وجود صورتين نمطيتين منفصلتين في ذهنه، إحداهما صورة التعليم والأخرى صورة المعلم هي التفسير لهذا الازدواج والتناقض؛ لكن يبقى السؤال هو كيف تكونت صورة مغايرة له عن صورة التعليم؟ فربما تضافرت عوامل عديدة في تكريس هذا الفرق بين الصورتين، فالخصائص الذاتية التي يتمتع بها ومجموعة السلوكيات والممارسات اليومية التي يقوم بها داخل النسق المدرسي بصفة خاصة والنسق الريفي بصفة عامة والتي تتميز بالتدني والتدهور والانهايار الأخلاقي كلجونه مثلاً إلى ممارسة وظائف تعزيزية أخرى إلى جانب وظيفته

التعليمية والتربوية، وفقدانه لعلاقات اجتماعية طيبة تقوم على أساس من الحب والتفاهم والاحترام المتبادل بينه وبين أفراد مجتمعه كافة، وتحليه بمظهر خارجي لا يليق به كمربي... فهذه الأخيرة تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على صورته ومكانته الاجتماعية التي يتبوؤها داخل الريف من ناحية؛ بحيث أصبح ينظر إليه بنظرة تحمل في طياتها الكثير من الاحتقار والسخرية منه وهذا ما جعله يفقد مكانته الاجتماعية المرموقة التي كان يحظى بها سابقا ويحظى بمكانة اجتماعية متدنية مقارنة بالأفراد الآخرين المناظرين له ومن ناحية أخرى تؤثر على التلاميذ، فهو فقد الرغبة والدافع للعمل والإلتقان فيه؛ مما كان له أثره على مستوى إنتاجه داخل المدرسة وخارجها فتدنى تبعاً لذلك المستوى الأخلاقي والثقافي والتربوي والتعليمي والاجتماعي للتلاميذ وانتقل آثار ذلك فيما بعد إلى المجتمع ككل؛ حيث أصبح هذا الأخير يشهد أفراداً غير قادرة على مواكبة متطلبات العصر ومتغيراته السريعة وقيادة المجتمع نحو الرقي والتقدم. كما أن آليات نقل التيارات الثقافية الحديثة إلى المجتمع الريفي التي شهدتها في الآونة الأخيرة بفضل برامج ومشروعات التنمية الريفية التي قامت بها الدولة من أجل النهوض به وتنميته في جميع القطاعات كان لها آثاراً واضحة وهامة على أسلوب حياة العائلة ونمط معيشتها وطرق معاملاتها التي عملت على تكييفها لمواكبة التطورات والتحولات الاجتماعية المختلفة التي تجري في مجتمعنا ككل؛ بحيث كان لها جانبان إحداهما إيجابي ساهم في انفتاح السكان على العالم الخارجي كما ساعدهم على الخروج من دائرة التخلف الثقافي

والاجتماعي والجمود الفكري وفك عزلتهم الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كانوا يعيشونها؛ بحيث أصبح التفاعل والاتصال والتواصل أسرع وأعمق ليس فقط داخل الوسط الريفي وإنما حتى مع الجماعات المجاورة؛ لأنه أتيح للعناصر الثقافية الخارجية أن تنتشر وتتعايش مع عناصر الثقافة التقليدية؛ مما أدى إلى تقارب الثقافتين الريفية والحضرية وإلى تضيق أو تقريب الهوة بين الريف والمدينة ووسعت شبكة العلاقات الاجتماعية بينهما. والأخر سلبي ساهم في انهيار وتفكك بعض القيم والأسس والمبادئ والمعايير والاتجاهات المختلفة المعروفة في الريف والتي ترعرع عليها سكانه والتي من بينها نجد تغير تمثالتهم وتصوراتهم إزاء المعلم ومكانته الاجتماعية من تصورات تحمل الكثير من التقدير والاحترام والامتنان له إلى تصورات تحمل هي الأخرى الكثير من الغضب والاحتقار والاستهزاء والسخرية به، فهذه التيارات الثقافية الحديثة قامت بصفة عامة بتشويش صورته ومكانته الاجتماعية في أذهان الكثير من أولياء التلاميذ ومن جهة أخرى عوضت الدور الكبير والفعال الذي كان يقوم به في الريف في مجالات شتى وأنشطة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك ساهم فشل الدولة في فرز المعلم المناسب من غير المناسب وجذب هذا ونبذ ذلك وانتقاء المعلمين الأكفاء في تغير الصورة النمطية له والتي أصبحت دون المستوى عما كانت عليه في الماضي، فمهنة التعليم في مجتمعنا لا تزال لا تجتذب الكفاءات والإطارات القادرة على القيام بمهمتها بوفاء وإخلاص وأمانة وصدق والتي تتمثل في إنتاج أجيال الغد التي تساهم في خدمة

مجتمعها وتجعله من أرقى المجتمعات في شتى الميادين، فالفرد الذي يلتحق بمهنة التعليم حاليا لا يختارها عن قناعة ذاتية بل يختارها بدافع الحاجة الاقتصادية أو أكره على الانخراط فيها؛ لأنه لم يجد طريقا آخر يكسب من خلاله رزقه؛ لهذا تجده يفكر في الهروب منها لكي يبحث عن مهنة أخرى تدر عليه دخلا اقتصاديا أوفر من مهنته التي أصبحت تعتبر من المهن النابذة والطاردة بسبب قلة مردودها الاقتصادي وضعف امتيازاتها المادية والمعنوية وخدماتها الاجتماعية. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنه أصبح يؤدي وظيفته كمهنة من أجل كسب لقمة العيش والرزق وتحقيق طموحاته المستقبلية وتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي فقط وليس كرسالة يهدف من ورائها إلى تحقيق التنمية المستدامة بإرسائه وإعداده للدعائم البشرية اللازمة لهذه التنمية.

إن فتح آفاق التعليم في الريف وتوسيعه في الآونة الأخيرة يعتبر من بين أهم العوامل التي أدت إلى تحولات ثقافية كبيرة لدى سكانه، فبخروجهم إلى الدراسة والعمل خاصة في المدن والهجرة الداخلية واختلاطهم بأفراد المدينة جعلهم من جهة يغيرون اتجاهاتهم وتصوراتهم لبعض القيم المتأصلة عندهم على مر السنين والتي تعتبر صورة المجتمع الريفي على وجه الخصوص كقيم التضامن العائلي والعلاقات المتقاربة وقدسية الزواج والعائلة... وخاصة تلك القيم التي تتعلق بالمعلم ومكانته الاجتماعية، هذه الأخيرة عرفت تغيرا كبيرا استجابة لعوامل عديدة مست بنية هذا المجتمع؛ بحيث أصبح أفرادهم يحملون اتجاهات سلبية إزاءه بعدما كان في الماضي يتمتع بمكانة اجتماعية حسنة ومرموقة ناتجة

عن تعاضم وتنوع المهام السامية والنبيلة المكلف بأدائها. ومن جهة أخرى أصبحوا منفتحون على المدينة ويتبنون أنماط وأساليب جديدة من التفكير وطرق المعاملات في الحياة ويتعاطون مع مجريات التحضر بما فيها العمل بالقوانين الوضعية وتراجع السلطة العرفية الاجتماعية التي كان يلجأ إليها سابقا في مواطن عديدة والتي تحد من نشاطهم الفكري والعملي وتمنعهم من مواكبة التغيرات والتحولات المختلفة التي تطرأ على مجتمعنا ككل، وانخفضت درجات التخلف ونسب الأمية العالية تدريجيا التي كان يعاني منها الريف خاصة مع سياسة التجهيل التي فرضها المستعمر الفرنسي على سكان الجزائر بصفة عامة حتى أصبحت الآن تتركز فقط لدى بعض كبار السن والذين بدورهم قامت السلطات المعنية بفتح مدارس لهم لمحو الأمية وهو ما شهد إقبالا كبيرا لهذه الفئة من السكان. وهذا ما يدل على زيادة الوعي لديهم وبحثهم الدائم عن رفع مستواهم الثقافي والفكري للتكيف مع متطلبات الحياة العصرية بفضل تقريب الدولة لمصادر التعليم والتعلم والثقافة منهم وهذا ما يؤكد أيضا بأنها أصبحت تولى أهمية كبرى لقطاع التربية والتعليم بالريف في الوقت الراهن؛ لأنه يعد من أكبر القطاعات التي تساهم في ترقية المجتمع وتجعله في صف المجتمعات الراقية والمتقدمة في كل الميادين الموجودة به.

02- آليات تواصل الفرد الريفي مع الحياة الحضرية:

تتميز الحياة الاجتماعية بالريف في الماضي بخصوصيتها المغلقة على نفسها وانتهاجها لسياسة ومبدأ التباعد في السكنات بين العائلات من أجل حفظ خصوصية

وشرف كل عائلة على حدا وتجنبنا لأن يخترق طريقها الذي يحيط بها أي فرد أجنبي، بالإضافة إلى الابتعاد عن الاختلاط بالحياة الحضرية التي كانت تشكل بالنسبة لهم تهديدا لعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم وأعرافهم الاجتماعية وخطرا عظيما على أمنهم واستقرارهم المادي والمعنوي. فلقد كان الفرد الريفي في السابق يعيش مغلقا على نفسه في بيئته؛ بحيث لا ينتقل إلى المدينة إلا للضرورة. وبما أن المعلم كان من صفوة هذا المجتمع ونخبته ومن بين الفئات الاجتماعية الوحيدة المثقفة والقيادية في هذا المجتمع كان الأفراد يستعينون به من أجل قضاء حاجاتهم ورغباتهم الأساسية والمختلفة من المدينة. والسبب في ذلك يعود إلى أن المعلم الذي كان يُدرس في الريف ينحدر من المدينة في غالب الأحيان؛ ولكن هذا لا يمنع من وجود معلمين ينحدرون من الريف ويدرسون فيه، فلقد كان آنذاك يقوم بعدة أدوار ومهام ومسؤوليات داخل النسق الريفي وخارجه ويحتل مكانا بارزا ومرموقا بين أفرادهم؛ إذ كان يقوم بنقل انشغالهم واهتماماتهم واحتياجاتهم وشكاويهم إلى الجهات الرسمية المعنية بالتكفل بهم في المدينة كمصالح البلدية والدائرة والولاية مثلا الممثلة في العديد من المؤسسات القانونية والخدماتية والاقتصادية والدينية والقضائية...، وكان يشاركهم في توفير وقضاء متطلبات حياتهم الأساسية والمختلفة من المدينة؛ بحيث كانوا يكلفونه ويعتمدون عليه في اقتناء بعض المواد الاستهلاكية المتنوعة كالأدوية واللوازم المدرسية والألبسة... وغيرها من المدينة، كما كان يهتم بنقل وتوزيع الرسائل البريدية لهم وينقلهم شخصا إلى المدينة في الكثير من الأحيان لقضاء حاجاتهم؛

وهذا ما يدل على أنه كان يمثل وسيطا بين الريف والمدينة في قضاء وتوفير العديد من الحاجات والرغبات؛ مما جعله يحتل مكانا اجتماعيا مرموقا بين أفراد مجتمعه الذين كانوا يشبهونه بالمصباح ويصفونه كي لعش في بلاد العميين بعينيه على حد تعبير أولياء التلاميذ؛ لأنه كان ينير حياتهم وينقل لهم نوعا من نمط وأسلوب الحياة الحضرية كما كان ينقل لهم كل جديد يطرأ على المجتمع الحضري؛ بمعنى أنه كان يعكس صورة المدينة في الريف. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (11) بقولها: "أن المعلم سابقا كان يمثل رمزا للمعرفة والحكمة والقُدوة؛ لأنه كان يسعى جاهدا إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للريف بدون أن يحصل على مقابل من سكانه، فهمه الوحيد كان يتمثل في تكوين أعضاء اجتماعيين يساهمون في تنمية ذاتهم ومجتمعهم حتى لا يكون هناك فرق شاسع بين الريف والمدينة في العديد من الأشياء"، ومن بين الأسباب التي كانت تحد وتمنع الفرد من التواصل مع الحياة الحضرية انتشار الأمية في أوساط مجتمعاتنا الريفية خاصة بين الإناث بشكل كبير خصوصا في الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال مباشرة نتيجة الأوضاع المزرية التي خلفتها تلك الفترة؛ إذ كانت الأمية كما يرى محمد عمر الطنوبي "تعمل على الحد من قدرات وإمكانيات الأشخاص وتعيق إمكانية تطوير ذاتهم ومجتمعاتهم." (محمد عمر الطنوبي، 1996: 137)، دون أن ننسى دور العائلة التي كانت تقوم بدور كبير في توعية أفرادها للتصرف في حدود القواعد والمعايير التي سنتها لهم حتى وإن كانت لا تتماشى مع طموحاتهم وتطلعاتهم ومع تغيرات العصر

السريعة فهم لا يستطيعون مخالفتها؛ لأنهم سيتعرضون حتماً إلى العديد من العقوبات المادية والمعنوية، وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (10) بقولها: "أن العائلة كانت تتميز بالصرامة في معاقبة أبنائها في حالة مخالفتهم لما هو متعارف عليه في الريف من عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية وقد تصل هذه العقوبات إلى مستوى الطرد من العائلة أو الحرمان من الميراث مثلاً...". ومن جهة أخرى يعتبر بعد الريف عن المدينة وانعدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل النقل والمواصلات به من بين الأسباب التي تحد من عملية تواصل الفرد مع المجتمع الحضري، فتعدد الخدمات الاجتماعية العامة وتوفر المراكز الترفيهية والتنقيفية والتكوينية وتنوع وسائل اكتساب المعرفة ووسائل التنقل الحديثة وغيرها من التسهيلات الأخرى الموجودة في المدينة والتي تعود بالفائدة والمنفعة على سكانها كانت لدى سكانه متدنية ومتخلفة وفي غالب الأحيان منعدمة، والسبب في ذلك يعود إلى الإهمال الذي كان يعاني منه هذا المجتمع في السنوات الأخيرة؛ بحيث جعل المستوى المعيشي للفرد ينخفض ويتدهور وأصبحت نظرتة للحياة موجهة دوماً نحو الماضي وعلى طريقة أسلافه الذي يعتبرهم قدوة له وينبغي أن يسير على طريقهم في الحياة دون أن يراعي ما يطرأ على المجتمع الجزائري ككل من تحولات وتغيرات في مختلف المجالات والأنشطة، كما أصبحت نظرتة إلى المستقبل البعيد محدودة جداً؛ لأنه يفضل عيش الحاضر بدلاً من أن يفكر في المستقبل، فطموحاته وتطلعاته المستقبلية صغيرة جداً يرضيه القليل نتيجة قلة معارفه وأفكاره حول العالم الخارجي المحيط به،

ومن جهة أخرى أصبح يعيش مغلقاً على نفسه؛ بحيث لا يبتعد عن محيطه الاجتماعي الذي ترعرع ونشأ فيه إلا عند الضرورة؛ لكن مع انتهاج الدولة لسياسة فك العزلة الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية عن المناطق الريفية النائية وإدخال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بشكل كبير جداً وتوسيع ونشر شبكة التعليم الحديث في إطار عمليات الإصلاح الريفي بدأ السكان بالانفتاح على العالم الخارجي والاتصال والتواصل والتفاعل مع مجتمع المدينة خاصة مع تركيز أغلب النشاطات والخدمات فيه، فعملية شق الطرقات ومدّها بين الأرياف والمدن وسياسة فك العزلة الجغرافية التي قامت بها الدولة منذ سنوات قليلة ساهمت في تقريب المسافات بين المناطق الريفية والحضرية عن طريق القضاء على الحواجز والعراقيل المختلفة التي كانت موجودة في السابق وكانت من بين الأسباب الرئيسية في عزل الريف جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً عن المدينة بالدرجة الأولى وعن العالم ككل بالدرجة الثانية. وهذا ما يوضح استغناء الأفراد عن العمل الزراعي والتوجه إلى ممارسة أنشطة أخرى كممارسة التجارة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات الإدارية والمهن الحرة المختلفة... التي تتركز معظمها في المدينة وكانت حكراً على سكانها فقط وهو ما أدى كذلك حسب خبارة نبيلة إلى "ظاهرتي تريف المدينة وتحضر الريف." (خبارة نبيلة، 2010 / 2011: 93)؛ فلقد أدت ظاهرة النزوح الريفي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة وهذا ما جعل التجمعات الحضرية غير قادرة على استيعاب أفراد الريف وتلبية طلباتهم من عمل ومأوى وخدمات

متعددة ومختلفة تناسبهم لانعدام التوازن بين معدلات نمو سكان المدينة ومعدلات تطور فرص العمل والخدمات وتوفير السكن الحضري، الأمر الذي أدى ولا زال يؤدي إلى اختناق المدينة بالسكان وزيادة تدهور الأوضاع بها في مختلف المجالات. كما ساهمت كذلك في توسيع الأفق الفكري والمعرفي للأفراد والشروع في تغيير بعض قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم التي لا تتماشى مع متطلبات العصر وتغييراته السريعة. ولقد أوضحت في هذا الإطار إحدى الدراسات التي أنجزت بالمجتمعات الريفية بجنوب البرازيل بأنه: "توجد علاقة قوية بين درجة توافر المواصلات والتحديث؛ فكلما زاد الاتصال بين القرية والمدينة خاصة من خلال توافر طرق ووسائل المواصلات كلما زادت درجة التحديث؛ أما في حالة العزلة فيحدث العكس." (نبيل رمزي وآخرون، 1992: 73). وقد أدت هذه العملية كذلك إلى اكتساب الأفراد لأساليب الحياة الحضرية والممارسات الثقافية الخاصة بسكان المدينة ومحاولة تقليدهم، وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (07) بقولها: "أن إمكانية تواصل سكان الريف حالياً مع سكان المدينة في أي زمان ومكان جعلهم يتغيرون في العديد من المجالات كاهتمامهم بمظهرهم الخارجي وتغيير عادات الكلام وتقاليده وتكوين علاقات اجتماعية خارج النسق الريفي وإعادة تشكيل طرق التواصل والاتصال الاجتماعي". فالمدينة تختلف عن الريف من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التطور الذي عرفته في العديد من المجالات الأمر الذي جعل سكان الريف ينتقلون إلى المدينة بصفة مؤقتة للعمل أو التعليم أو العلاج أو الترفيه أو لقضاء

متطلبات حياتهم الأساسية وغيرها من الأسباب، ولقد نجم عن دخولهم في معترك الحياة الحضرية التفاعل بينهم وبين سكان المدينة في أسلوب الحياة الذي يتحدد من خلال مظاهر متعددة مثل: شكل اللباس وطريقة الكلام والمعاملة والنظافة وطرق التزيين وطرق الأكل والشرب وآداب التحية... وغيرها من مظاهر والتي تبقى عناصر ثقافية هامة يحاول الفرد اكتسابها والتكيف معها كضرورة من ضروريات الحياة العصرية الحالية وكنتيجة طبيعية وحتمية لهذا الاتصال الريفي الحضري. فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا بأن سياسة فك العزلة الجغرافية ساهمت بشكل كبير في انفتاح السكان على العالم الخارجي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وخلقت نوعا من التواصل بين المجتمعين الريفي والحضري؛ بحيث أصبح التفاعل والتواصل يتم بسرعة فائقة بين سكان الريف وحتى بينهم وبين سكان المدينة وهو ما أدى إلى اختلاط الثقافتين الريفية والحضرية عن طريق تضيق الحواجز والعراقيل بين المجتمعين وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية بينهما. كما ساهمت بدرجة كبيرة في نشر الوعي بين الأفراد وتطوير وتنويع المصادر المعرفية والثقافية التي يستقون منها قيمهم وأفكارهم واتجاهاتهم التي تفيدهم في تكوين حياتهم الاجتماعية. والقضاء على الأمية التي كانوا يعانون منها من خلال الانتقال إلى المدينة للتعلم والالتحاق بالمراكز التعليمية والتثقيفية والترفيهية والتكوينية المختلفة بعدما كانوا في الماضي يعتبرون الاتصال بالمجتمع الحضري خطرا حقيقيا يمكن أن يهز كيانهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي

والأخلاقي والديني ويغير من عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية المتعارف عليها خاصة بالنسبة للمجتمعات الريفية أكثر محافظة على عاداتها وتقاليدها وأعرافها الاجتماعية. هذا وإن كنا ننظر إلى سياسة فك العزلة الجغرافية بين المجتمعين الريفي والحضري على أنها آلية من آليات التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الفرد الريفي والحضري والانفتاح على العالم الخارجي ككل؛ فإننا أصبحنا نرى حاليا بأنه بقدر ما لهذه السياسة من امتيازات وأدوار ايجابية تساهم في دفع عجلة التحولات الثقافية إلى الأمام وتسعى إلى تطوير الريف وتنميته في العديد من المجالات لها أيضا العديد من الأدوار والوظائف السلبية التي لا يمكن تجاوزها؛ بحيث جعلت المعلم يفقد دوره الاجتماعي الذي كان يقوم به سابقا في العديد من المجالات والذي كان يتعدى دوره التربوي والتعليمي. فإمكانية تواصل الفرد بالمدينة جعل دوره يقتصر بالمدرسة فقط؛ أي بتربية وتعليم الأطفال فقط، فبعدها كان السكان يعتمدون ويتوجهون إليه من أجل قضاء مختلف احتياجاتهم ورغباتهم من المدينة أصبحوا الآن يتغاضون عنه وعن خدماته في المدينة ويتوجهون إليها بمفردهم من أجل قضاء ما يلزمهم من حاجات ورغبات وخدمات...؛ وهذا ما جعله يفقد قدسيته وقيمه التي كانت له وتدنت تبعاً لذلك مكانته الاجتماعية بفعل عوامل عدة تمثلت في فك العزلة الجغرافية بين المجتمعين وشق الطرقات ومدّها بالمدن وتوفير وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة إلى دخول وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وانتشار وتوسيع التعليم الحديث وما ساهم به من نشر للوعي والأفكار الجديدة التي هيأت المجتمع الريفي لتقبل التغيير بعدما

كان التغيير فيما مضى في يتم بشكل بطيء؛ إذ كان يتعين على أي تجديد أو تحول أن ينتظر جيلا على الأقل لكي يحتل مكانه في هذا النسق وحتى يتقبله جميع أفراد كعنصر من عناصر التراث الريفي؛ لكن اليوم أصبح التغيير الاجتماعي السريع والدائم يمثل على العكس من ذلك أحد الضروريات الأساسية لإحداث الاستقرار والتوازن والتحديث وقلة نادرة فقط من الأفراد التي كانت تتصور أنه يتعين عليها أن تظل على نظامها التقليدي في خضم ذلك التغيير وتحاول القضاء على كل تغيير يمس بنية مجتمعها ويهز كيانه الاجتماعي.

وعليه يمكننا القول بأن سياسة فك العزلة الجغرافية بين المجتمع الريفي والحضري ودعم التواصل والاتصال بينهما يعتبر من بين العوامل التي ساهمت بشكل كبير وملحوظ في تدني مكانة المعلم الاجتماعية التي كان يحظى بها سابقا؛ لأنها عملت على تعويض الدور الكبير والفعال الذي كان يقوم به في مجالات عدة ونشاطات مختلفة داخل النسق الريفي وخارجه؛ بحيث أصبح سكان الريف يعتمدون على أنفسهم في قضاء مختلف حاجاتهم ورغباتهم في المدينة التي أصبح الانتقال إليها يتم بكل سهولة وفي أي وقت كان بسبب توفير الدولة الجزائرية لوسائل النقل والمواصلات الحديثة وشق الطرقات ومدّها بالأرياف، بالإضافة إلى انتشار التعليم الحديث ودخول الوسائل التكنولوجية الحديثة التي ساهمت في زيادة الوعي الثقافي لديهم وجعلتهم ينتقلون إلى المدينة بكل حرية وثقة

ويتعاملون مع مجريات التحضر بكل تفاصيله من أجل تنمية ذاتهم ومجتمعهم في كل ميادين الحياة الاجتماعية.

03- المكانة الاجتماعية للمعلم في وسائل الإعلام والاتصال:

عاش الفرد الريفي في الماضي منغلقا على نفسه في بيئته؛ بحيث أن غالبية الأفراد لم يبتعدوا عن محيطهم الاجتماعي الذي يعيشون فيه إلا للضرورة؛ غير أن دخول وسائل الإعلام والاتصال الحديثة سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية إلى الريف في الآونة الأخيرة في إطار عمليات الإصلاح الريفي التي تحدثنا عنها سابقا استطاع أن يكسر الحواجز والعراقيل المختلفة التي كانت موجودة في الماضي وكانت سببا في عزله عن المجتمع الخارجي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، فهذه الوسائل ساهمت بقسط كبير في ربط الفرد بالعالم الخارجي وخلق نوع من التواصل والتفاعل الاجتماعي بينهما، وهذا ما أدى إلى حدوث تغيرات وتطورات عديدة ومتنوعة في هذا المجتمع وجعلته يعايش ما يحدث في العالم بصفة عامة وليس في مجتمعه الأصلي فقط، كما جعلته يعي ويكون أنماطا جديدة من التفكير وطرق المعاملات وهذا ما أكده **عبد الحميد بوقصاص** في قوله: "أن الوسائل التكنولوجية الحديثة شرعت في تغيير مفاهيم الريف وأنماطه السلوكية اتجاه الموضوعات التي كانت تشكل إطلالته على العالم، فبتغيير الصورة يتغير معها بالتأكيد النسق العائلي... وهذا ما جعل الإنسان الريفي يطالب بالمساواة بينه وبين الإنسان الحضري وولد لديه حب التعلم والدخول إلى عالم التكنولوجيا والصناعة." (**عبد الحميد**

بوقصاص، د. س: 176). فلقد أصبح الفرد حالياً يفكر في مستقبل أبنائه بعدما كان في القديم يعيش من أجل اليوم نفسه فقط ونادراً ما يتطلع إلى الأفق البعيد؛ لأن طموحاته كانت صغيرة جداً ولا يتطلع إلى الحياة المستقبلية البعيدة؛ بسبب قلة معارفه وأفكاره حول العالم الخارجي المحيط به. وربما هذا التصور كان موجود لدى السكان في القديم؛ لكن بفضل انتشار هذه الوسائل التكنولوجية بالريف مؤخراً تغيرت هذه النظرة السطحية والقديمة التي كانت سائدة عند أفرادهم؛ لأنها لعبت دوراً كبيراً في انفتاحهم على العالم الخارجي والاتصال بالمدينة خاصة مع تركيز أغلب النشاطات والخدمات فيها. وهذا ما أكده محمد السويدي في قوله: "أن الجماعات الريفية الجزائرية والتي تعتبر بمعزل عن المراكز الحضرية لا يمكن أن تكون بعيدة أو معزولة عن تأثير التيارات الثقافية الحديثة وما يمكن أن تحدثه من تنمية اجتماعية وثقافية داخل النسق الريفي." (محمد السويدي، 1984: 146). فلهذه الوسائل وظيفة اتصالية هامة في هذا المجتمع خاصة بعد تعقد أساليب الحياة وسبلها، فالفرد أصبح لا يستطيع مزاولة أدواره المتعددة؛ إلا إذا كان مزوداً بالمعلومات الفردية والاجتماعية عن أوجه النشاطات المختلفة في جميع ميادين الحياة. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (15) بقولها: "أن هناك مجموعة من الخبرات والثقافات في المجال الزراعي والصناعي والثقافي والقانوني... لا يمكن للفرد أن يتوصل إليها وينقلها إلى الأجيال القادمة دون أن يعتمد على الوسائل التكنولوجية المختلفة". كما ساهم انتشارها في عملية اطلاع الفرد على مختلف الأحداث الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية والدينية والثقافية... التي تجري في العالم ككل والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص. وهذا ما أكدته الحالة رقم (14) بقولها: "أن دخول وسائل الإعلام والاتصال بالريف في السنوات القليلة الماضية من انترنيت وهاتف نقال وصحف ورايو وقنوات تلفزيونية لعبت كل منها دورا هاما في تغيير بعض العادات والتقاليد الخاصة بالعائلات ونشر الوعي لديهم والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي والتكيف مع التطورات الجديدة".

وحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا بأن توفر هذه الوسائل ساهم بشكل كبير في نشر الثقافة المختلفة التي عملت على تقريب المجتمعين الريفي والحضري ووسعت في شبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بينهم؛ حيث أصبح ينظر إليها على أنها آليات متضمنة لعمليات ثقافية واجتماعية تكسب السكان الثقافة المادية وغير المادية وامتضنات الأنماط السلوكية وأشكال التنظيم والأفكار الموجودة والسائدة في المدينة وغيرها من الخصائص التي تميزها عن الريف. ومن أبرز الوسائل الموجودة بمجتمع الدراسة نجد أجهزة التلفزيون وشبكات الانترنت والهواتف النقالة والرايو والجرائد والكتب والمجلات...، التي تعتبر آليات تساهم بدخولها تدريجيا في نشر الوعي والثقافة لدى الأفراد. وتتحدد العلاقة بين الاتصال والتغير وفقا للخصائص الاجتماعية والفردية للجماعات الريفية والتي تحدد القابلية للتغير سواء كان هذا التغير سلبي يتمثل في التخلي عن بعض القيم والعادات والتقاليد القديمة المتأصلة أو ايجابي يتمثل في تقبل بعض القيم والأفكار الجديدة التي

تساهم في ترفيتهم في جميع المجالات. ويتمثل الدور الذي تلعبه هذه الوسائل في تغيير الأفراد في عدة نقاط تتمثل أساسا في الانفتاح الثقافي على العالم الخارجي، فعندما نتحدث عن انفتاحهم على العالم الخارجي فإنه يجدر بنا أن نتجه مباشرة نحو المدينة أولا ثم العالم ثانيا؛ لأنهم يسعون دائما إلى مواكبة الحياة الحضرية ومعايشة ما يحدث في العالم أيضا من خلال الاطلاع عليها كمشاهدة التلفاز أو قراءة الجرائد أو سماع الراديو أو استخدام الهاتف النقال التي كانت تعتبر في الماضي حكرا على سكان المدينة من جهة ومن جهة أخرى كانت تعتبر من الوسائل المنبوذة لديهم؛ لأنهم كانوا يعتبرونها خطرا على حياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ لكن مع مرور الوقت وبفعل برامج ومشروعات التنمية الريفية التي شرعت في تنفيذها وتطبيقها الدولة مؤخرا دخلت هذه الوسائل المتعددة والمتنوعة ومهدت إلى سياسة الانفتاح الثقافي على العالم الخارجي وقامت بفك العزلة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة بين المجتمعين، وهو ما خلق نوعا من التواصل والاتصال بينهما أدى إلى حدوث بعض التغيرات والتطورات وكون أنماط جديدة من التفكير والسلوك وساهم في تغيير بعض التصورات والمفاهيم لدى الأفراد، كما سهلت أيضا عملية الاتصال بين سكان الريف خاصة الحديثة منها كالانترنت والهاتف النقال وهذا ما دفعنا إلى القول بأن لها وظيفة مهمة في حياة الأفراد تتمثل في إحداث التغيير في مواقفهم واتجاهاتهم وأنماط تعاملهم وزيادة نسبة وعيهم وتطوير بعض التصورات والمفاهيم الثقافية لديهم...، وهذا ما أكدته سناء الخولي في قولها: "بأنه كلما

كان الناس أكثر تعرضاً لوسائل الاتصال الجماهيري كلما كان لهم اتجاهات حديثة أكثر من غيرهم." (سنة الخولي، 2003: 331). وهذا ما أكدته أيضاً الحالة رقم (18) بقولها: "أن وسائل الإعلام والاتصال تلعب دوراً هاماً فيما يخص الانفتاح الثقافي والاطلاع على مجريات التطور الذي يتم خارج الريف، فالإعلام بأنواعه يطلعنا على جميع أوجه النشاط الحياتية ويساعدنا على الإلمام الجيد بمجريات الأمور في المجتمعات الأخرى، كما أن انفتاح الفرد على العالم الخارجي يزيد من رغبته في تطوير حياته ويعمل على تقوية طموحاته ومن ثم رغبته في الجديد والتكيف معه". إضافة إلى زيادة الوعي العام لدى الأفراد فإنها تساهم كذلك وبدرجة كبيرة في تطوير وتنويع المصادر المعرفية والثقافية التي يستقون منها قيمهم وأفكارهم واتجاهاتهم التي تفيدهم في تكوين حياتهم الاجتماعية. كما تساهم في القضاء على الأمية التي كانت تعرف انتشاراً كبيراً وسطهم، بالإضافة إلى ذلك تساهم في القضاء على بعض المعتقدات الشعبية التي تقف حاجزاً أمام عملية التنمية والتطور، فالمجتمع الريفي يزخر بنسق ثقافي كبير يتنوع بين القيم الإيجابية التي تساهم في تنميته والقيم السلبية التي تحد من عملية تطوره وتقدمه وهذا ما يجعلها تقوم بدور هام في تغيير تلك القيم السلبية من خلال مختلف البرامج والحصص المتخصصة التي يبثها الراديو والتلفزيون والانترنت والتي تعمل على الحد من بعض القيم التي تعيق عملية التنمية الريفية. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن إدخال هذه الوسائل الحديثة والمختلفة إلى الريف جعل الأفراد يتغيرون في اتجاهاتهم الفكرية والعقلية في العديد من المجالات

وتحسن مستوى معيشتهم. وهذا ما أكدته الحالة رقم (19) بقولها: " تعد الوسائل التكنولوجية من أبرز العوامل قدرة على تطوير ثقافة الأفراد وتغيير ذهنياتهم وجعلهم يتوجهون نحو سبل وأساليب التطور والتقدم في مختلف الميادين ومن جهة أخرى تعتبر من أهم العوامل قدرة على المساهمة في تدعيم استقرار الأفراد وإعادة استرجاع الأفراد الذين غادروا الريف". هذا وإن كان ينظر إلى هذه الوسائل على أنها تمثل مصدر للعلم والمعرفة التي تزود الفرد بالمعلومات والأفكار الجديدة وتساهم في دفع عجلة التحولات الثقافية إلى الأمام خاصة لدى فئة الشباب المتطلعة إلى كل ما هو جديد والرافضة لكل ما هو قديم؛ لأن الفئة الشبانية هي أكثر الفئات تقبلا لكل تغيير يمس أي جانب من جوانب الحياة، فإن هناك العديد من المفكرين والباحثين من يرون بأنه بقدر ما لهذه الأخيرة من دور ايجابي يساهم في دفع حركة التقدم والتطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لدى سكان الريف على وجه الخصوص لها أيضا دور سلبي يساهم في تفكيك الثقافة المحلية. وهذا ما أكدته علي ليلية في قوله: "أن الإعلام يعد من المتغيرات التي أنتجت قيما متناقضة ومنحرفة فأشاعت الفوضى في ثقافة المجتمع." (علي ليلية، 2003: 35). ودعم علي ليلية فكرته هذه بأمثلة واقعية حين قال: "أن شبكة الانترنت واستخدام الشباب لها قد تكون في جوانب نافعة وقد تكون لها أيضا جوانب منحرفة؛ حيث يؤكد بعض الشباب بأنهم يتبادلون مع الأصدقاء مشاعر الحب ومواعيد اللقاء على الشبكة في حضور الآباء الذين لا يعرفون شيئا عن هذه التكنولوجيا." (علي ليلية، 2003: 36). وفيما يخص وسيلة التلفزيون فهي

الأخرى تقوم ببث وعرض بعض الأفلام والبرامج الإباحية التي لا تتوافق مع الأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في مجتمعنا والثقافة العربية والإسلامية على العموم. وبالنسبة للهاتف النقال فهو الآخر يؤثر على نسق العلاقات الاجتماعية، فحسب ما صرح به **بوفلجة غياث** بقوله: "أدى تطور تكنولوجيات الهاتف النقال وانخفاض سعره نسبيا وتنوع استعمالاته إلى تزايد انتشاره." (بوفلجة غياث، 2005: 50)؛ بحيث أصبح مثل اللعبة يملكها كل الأفراد باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية بما في ذلك الأطفال وأصبح يأخذ حيزا كبيرا من وقتهم. وهو ما ساعد كذلك على إعادة تشكيل طرق التواصل الاجتماعي بين الأفراد "التي كانت تطبعها العلاقات الأولية في الماضي أصبحت الآن تتم بطريقة غير مباشرة؛ بحيث أصبح بالإمكان الاتصال والتحدث مع الغير من أي مكان وفي أي وقت وهو ما قلل من الجانب العاطفي والشعوري الذي كان يميز نمط الاتصال التقليدي في الريف...." (خبرارة نبيلة، 2010 / 2011: 111). وهذا ما أكدته الحالة رقم (03) بقولها: "أن لوسائل الإعلام والاتصال سلبيات عديدة أثرت على أسلوب حياة الأسرة الريفية ونمط معيشتها؛ بحيث فرضت عليهم التخلي على بعض القيم المتأصلة كقيم التضامن والتآلف والمودة والتعاون وعلاقات القرابة واحترام كبار السن... وعوضتها بقيم سلبية تحمل الكثير في طياتها العنف والأنانية والتمرد وعدم الاحترام والتعاون....". ومن جهة أخرى عملت على تعويض الدور الفعال الذي كان يقوم به المعلم سابقا في العديد من المجالات والأنشطة المختلفة؛ إذ كان يعتبر من بين الفئات الاجتماعية المكلفة بقضاء

شؤون الريف في جميع مجالات الحياة؛ غير أن دخولها مؤخرا أصبح ينافس في القيام بأدواره ومهامه المختلفة سواء داخل النسق المدرسي أو خارجه. فبعدما كان السكان يتجهون إليه للحصول على المعلومات والمعارف والأفكار في أي جانب من جوانب الحياة المختلفة، أصبحوا الآن يتجهون إلى هذه الوسائل بدلا منه لاقتناء ما يلزمهم من معلومات وأفكار واتجاهات تفيدهم في حياتهم اليومية ظنا منهم بأن المعلومات التي يحصلون عليها منه ضئيلة جدا وقديمة لا تتماشى مع متطلبات العصر ومتغيراته السريعة خاصة إذا ما قورنت بالمعلومات المتنوعة والآنية التي يحصلون عليها عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. فهذه الأخيرة أصبحت تمد الفرد بالعديد من المعلومات والأفكار وهي تختلف من حيث وظيفتها الإعلامية ومن حيث أثرها وخاصة إذا ما قيست المدة التي يقضيها الفرد أمام هذه الوسائل التي تلاحقه أينما ذهب؛ ولهذا يفوق أثرها في الفرد أثر المعلم فيه، فالمعلومات التي تنقلها هذه الأخيرة جعلت ثقافة الأفراد أكثر ثراء وتنوعا وهذا ما يؤكد **عاطف عدلي العبد عبيد** بقوله: "أن المعلومات التي تتاح للجمهور من خلال وسائل الإعلام تساعد على نشر الأفكار الجديدة بينهم، كما أنها تؤدي دورا جوهريا في التحضر والتحول الاجتماعي من المستوى التقليدي إلى المستوى العصري؛ مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد على رفع مستوى المعلومات بين الجمهور." (**عاطف عدلي العبد عبيد، 1997: 15**). ومن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة وجدنا بأن الإعلام يقوم بدور

ملحوظ وهام في تحقيق تطور وتقدم الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عن طريق ما ينقله إلى أفراد من أفكار ومعلومات وقيم ومفاهيم حديثة تساهم في رفع مستواهم الفكري والثقافي وفي تنمية وتدعيم قدراتهم وممارساتهم ومهاراتهم؛ إلا أن هذه الوسائل أصبحت تقدم صورا متحيزة ضد المعلم التي يحتاج مجتمعنا إلى تكوين صورة ذهنية صحيحة إزاءه لتساهم في عملية التنمية الاجتماعية المتكاملة. فلقد أصبحت هذه الوسائل كالتلفزيون والراديو والانترنت والصحف والجرائد والمجلات وغيرها تحدد صورته ومكانته الاجتماعية في العديد من الأفلام والمسلسلات والمسرحيات والبرامج والحصص بصورة سلبية غير محترمة لا تتناسب مع أهميته في المجتمع ومع العمل الذي يقوم به؛ حيث تعمل على إظهاره بسمات سلبية مثل: عدم اهتمامه بمظهره الخارجي وغير أمين ويسعى لإعطاء الدروس الخصوصية ومنافق ومتسلط وظالم في الفصل ويلجأ إلى ممارسة وظائف ثانوية إلى جانب وظيفته الرئيسية كما يؤدي وظيفته كمهنة وليس كرسالة ويتحلى بعلاقات اجتماعية غير طيبة مع أفراد مجتمعه وبخيل يقتني متطلبات حياته المختلفة بالتقسيم وكثير الاحتجاجات والإضرابات...، فلقد أصبحت أثناء تناولها لقضاياها تعرضه بشكل سلبي غير لائق؛ بحيث تجعله يفقد الرغبة في عمله وكذلك الاستمرار فيه من جهة وتترك لدى الكثير من الأفراد وخاصة لدى الأطفال صورة ذهنية غير طيبة عنه وعن مهنته من جهة أخرى؛ مما يجعل هذه المهنة بعيدة عن اختيار هؤلاء الأطفال والشباب ككل؛ لأنها جعلتهم يحتقرون مهنته ولا يقدرونها ويحترمونها؛ بالرغم من أن المجتمع في

حاجة ماسة إليه وإلى مهنته؛ لأنها المهنة الأم التي تسبق جميع المهن الأخرى وتمهد لها. فالأمر يزداد خطورة عندما تشوه هذه الوسائل مهنا يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها كمهنة المعلم، وهكذا فإن الصورة التي تعرض بها مهنته تترك لدى التلاميذ وأوليائهم باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية وحتى الاقتصادية أثرا وانطباعا لا يمكن وقفه؛ وإنما يمكن تقويمه ووضعه في إطاره الصحيح من خلال التزامها في تناول الجوانب الإيجابية والسلبية لمهنته. وفي هذا الإطار يشير **عاطف عدلي العبد عبيد** بقوله: "أنه من الأيسر على وسائل الإعلام والاتصال تقديم الصورة المنطبعة؛ بينما يصعب عليها تعديلها...، فحينما تسود المجتمع اتجاهات سلبية حيال موضوع معين مثل نظرة المجتمع إلى المعلم فإنه من المتوقع أن تقوم هذه الوسائل بتدعيم تلك الاتجاهات وتقويتها ولا تعمل على تغييرها." (**عاطف عدلي العبد عبيد، 1997: 20**). ولعل نموذج مسرحية مدرسة المشاغبين مثلا حيا يوضح الدور الخطير الذي تلعبه هذه الوسائل في تشويه صورته ومكانته الاجتماعية عند الكثير من أفراد المجتمع، فلقد انتشرت هذه المسرحية وعرفت إقبالا كبيرا في العالم العربي ككل؛ بحيث أثرت تأثيرا سلبيا كبيرا عليه وجعلت شخصيته محلا للاستهزاء والسخرية والاحتقار، ولا تختلف الصورة عنها بأي شكل من الأشكال في بعض الأفلام والمسلسلات والمسرحيات والحصص والبرامج الإذاعية والتلفزيونية الأخرى؛ بحيث مازالت الرؤية الإعلامية تؤثر سلبا على مكانته الاجتماعية وتشوه صورته في المجتمع والمدرسة معا والسبب في ذلك ربما يعود إلى عدم وجود رقابة

إعلامية من طرف النظام الحاكم تمنع بث كل ما يستهزأ به ويشوه صورته ومكانته الاجتماعية من برامج أو حصص أو أفلام أو مسلسلات أو مسرحيات. كما أن المعلم يعتبر المسؤول الأول عن هذه الصورة السلبية التي تعرضها هذه الأخيرة اتجاهه؛ إذ تجده يقوم بممارسات وسلوكات داخل النسق المدرسي وخارجه تحط من قيمته ومكانته الاجتماعية وتجعله موضع احتقار وسخرية واستهزاء وهذا ما يجعلها تنقل كل ما يعيشه وما يعانيه في حياته المهنية وغير المهنية بصورة تشاؤمية وسلبية.

إن دخول وسائل الإعلام والاتصال الحديثة باختلاف أنواعها إلى الريف مؤخرًا يعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير وملحوظ في تكوين الرأي العام وتشكيله إزاء المعلم. ومن هنا يأتي التسليم بالدور الهام والخطير الذي تؤديه في تشكيل أو تكوين الصورة الذهنية اتجاهه، فلقد أشارت العديد من الدراسات الإعلامية إلى أن لهذه الوسائل آثار إيجابية تعود على الفرد والمجتمع بالمنفعة ولعل من أهمها أنها تمثل وسيلة لإكساب الفرد مجموعة من الخبرات والمهارات والقدرات التي يتم نقلها عبر المجتمعات المختلفة أو عبر أجيال من المجتمع الواحد. ومن المؤكد أن اكتسابها يعتبر خطوة ضرورية لتنمية قدراته ومهاراته في التفكير البناء والهادف وفي رفع مستواه الثقافي والفكري وكذا العمل على بناء وتطوير كل الجوانب المتعلقة بشخصيته منها الجوانب النفسية والجسدية والعقلية والاجتماعية وبالتالي يتمكن من تنمية مجتمعه وترقيته في جميع المجالات. ومع ذلك تشير كذلك إلى أن لها عددًا كبيرًا من الآثار السلبية الناتجة عن

مضامينها والتي من أبرزها نجد محاولتها تكوين صورة ذهنية سلبية عن المعلم لا تليق به كفاعل تربوي واجتماعي يساهم في تنمية المجتمع وتطويره. وهذه الصورة التي تقدمها تجعل أولياء التلاميذ يحملون اتجاهات سلبية إزاءه وإزاء مهنته؛ وهذا ما يجعل مكانته الاجتماعية تفقد الكثير من مكانتها واحترامها؛ ولهذا ينبغي على كل من النظام الحاكم والمختصين في الإعلام أن يهتموا بتحسين صورته عبر هذه الوسائل الموجودة في مجتمعنا؛ لأنه يعد الفاعل الاجتماعي الرئيسي الذي يساهم في نجاح أو فشل المجتمع في تحقيق وبلوغ أهدافه الآنية والمستقبلية، فتكوين صورة ذهنية جيدة وطيبة عنه عبر هذه الوسائل يعيد له اعتباره المسلوب منه ويجعله أكثر شأنا وقدرًا، كما تجعل مهنته من أرقى المهن وأكثرها جاذبية. وتحقيق ذلك يتم عن طريق إنتاج أفلام ومسلسلات ومسرحيات وحصص وبرامج تلفزيونية أو إذاعية تخلو من السخرية والاستهزاء به وإعداد حملات إعلامية تحسيسية لتحسين صورته ومكانته في مجتمعنا ككل.

04- دور المعلم في ظل التنوع الوظيفي:

يعتبر العمل الزراعي من بين أهم الوظائف الاجتماعية التي تميز السكان في الريف قديماً عن السكان في المدينة، فالريف كان يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتصل بها؛ أما المدينة فهي التي كان يشتغل معظم سكانها بالصناعة والتجارة والخدمات الإدارية والبناء والأشغال العمومية والمهن الحرة المختلفة...، ويعد العمل الزراعي آنذاك من بين أهم احتمالات التمييز بين هاذين المجتمعين، فلقد اتفق علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا من

خلال ملاحظاتهم وبحوثهم الميدانية في كثير من المجتمعات الريفية على أن لها عدة خصائص وسمات وصفات تميزها عن غيرها من المجتمعات وبالتحديد المجتمعات الحضرية التي تتناقض مع المجتمعات الريفية في العديد من المواضيع والنقاط. ويمكن تحديد أهم هذه الخصائص والسمات والصفات التي تتميز بها المجتمعات الريفية حسب ما يشير إليها **محمد ياسر الخواجة** بقوله أن: "المجتمع الريفي يتسم بقلّة عدد سكانه وزيادة العلاقات الاجتماعية وبالتجانس والبساطة وسيطرة النشاط الزراعي على سكانه." (**محمد ياسر الخواجة وآخرون، 2011: 71**)؛ وهذا يعني أن هذه المجتمعات كان يسكنها أفراد تسود بينهم علاقات الوجه للوجه؛ أي علاقات الأواصر القوية التي تقوم على اللقاء المباشر والتعاون والتكامل الدائم والتفاهم المشترك الوثيق والتضامن الآلي والاشترك في كافة الأحداث والمناسبات الاجتماعية المختلفة، كما لا يشكلون كثافة سكانية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك يتسمون بالتجانس الذي يميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات متعددة المهن، كما يتسمون بالبساطة والسهولة في طريقة العيش؛ بحيث تظهر هذه الأخيرة في بعدهم عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة ويتخذون من الزراعة عملاً رئيسياً لهم؛ بحيث تعتبر بالنسبة لهم كما يرى **محمد ياسر الخواجة** طريقتهم في الحياة وهي من أهم الأعمال وأجلها قدراً؛ لأنها مرتبطة بنوع من الشعور الديني؛ إذ أن العمل بجد في الأرض يرضي الله ويضمن الرزق بالنسبة لهم. وهي تشكل لهم كذلك كما يشير **محمد عاطف غيث** بقوله: "مصدر الحياة ومكان العمل المقدس ورعايتها والنقاني في

بذل مجهود لزراعتها مصدر إشباع كبير وهدف يحاول كل فرد أن يصل إليه." (محمد عاطف غيث، د. س: 135)، فارتباط الفرد بالعمل الزراعي جعله يكتسب العديد من الخبرات الزراعية المختلفة؛ بالرغم من "ضيق أفقه الثقافي وجهله بمبادئ القراءة والكتابة." (مصطفى الخشاب، 1985: 295). وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (16) بقولها: "أن ارتباط الفرد بالعمل في الأرض يعتبر من أهم السمات التي كان يتسم بها وذلك لارتباطه الوثيق وتعلقه العاطفي القوي والشديد بها وإعطائها أهمية كبيرة؛ نظرا لما تمثله لديه فهي تعتبر وسيلة من وسائل الرزق والعيش وتأسيس للحياة المستقبلية من جهة. كما أنها تضيف عليه صفة الاحترام والتقدير الاجتماعي من جهة أخرى، فإهمالها أو بيعها يعتبر خروجاً عن الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة في الريف". ومن بين الأسباب التي جعلت الأفراد يتخذون من الزراعة عملاً رئيسياً لهم أن المجتمع الريفي كان يعاني من مشكلة أساسية ألا وهي مشكلة الأمية والجهل والتخلف والجمود الفكري والثقافي الذي كان للاستعمار الفرنسي دوراً كبيراً في نشره بالريف على وجه الخصوص. كما أن انعدام التواصل والاتصال بين المجتمعين الحضري والريفي وقلة المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية والترفيهية والتنقيفية به جعل الأفراد يعزفون عن الذهاب إلى المدارس؛ لأنه كان يصعب عليهم الانتقال من الريف إلى المدينة بسبب العزلة الجغرافية التي كانت موجودة بين المجتمعين وقلة وسائل النقل والمواصلات من جهة وعدم توفر الإمكانيات المادية لهم التي تساعدهم على توفير مستلزمات الدراسة لأبنائهم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك كان الأفراد ينظرون إلى التعليم بنظرة متدنية تحمل في طياتها الكثير من الاحتقار والسخرية بالفرد الذي يتجه إلى التعليم؛ بحيث كانوا يعتبرونه استنزافاً للجهد والطاقة والعقل ومضيعة للوقت فقط؛ إذ لا يساهم بتاتا في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وكسب رزقهم وقوتهم كما هو الحال بالنسبة للعمل الزراعي، فالمجتمع الريفي كان يحتاج إلى اليد العاملة المؤهلة لممارسة العمل الزراعي أكثر من حاجته إلى التعليم، وهذا ما جعلهم يعزفون عن إرسال أبنائهم إلى المدارس ويقتصرون على إرسالهم إلى بعض المؤسسات التعليمية والتربوية الدينية فقط الموجودة به منذ القديم من أجل تعليمهم مبادئ التعليم الديني والروحي وحفظ القرآن الكريم وتفسيره وترتيبه حتى يتمكنوا في الأخير من القيام بالممارسات والطقوس الدينية المفروضة عليهم فقط؛ بحيث كانت الأسر ترغب أبنائها على التعليم وأخذ العلم من هذه المؤسسات في ظل التزاحم الكبير عليها؛ وهذا ما يدل على أنهم كانوا لا يسعون إلى تحسين بنيتهم الثقافية ويرغبون في العيش بالطرق التقليدية ويتعدون عن كل ما هو حديث وجديد يهز ثقافتهم التقليدية التي تتسم بالثبات والمحافظة من لغة ودين وتاريخ. زيادة على ذلك أن أغلبية المهن الصناعية والتجارية والخدماتية المختلفة... كانت حكرا على سكان المدينة فقط التي كان يصعب على الفرد الانتقال إليها بسبب العزلة الجغرافية وقلة وسائل النقل والمواصلات بمجتمعه التي أشرنا إليها سابقا. فجل هذه العوامل سابقة الذكر كانت لا تسمح للفرد بمزاولة مهن أخرى جديدة والتي كان يزاولها الفرد في المدينة بكل سهولة وبساطة ودون تعقيد؛ لأنه كان يمتلك مؤهلات علمية

ومعرفية ومهنية كافية تؤهله للعمل في هذه المهن غير مهنة الزراعة. وكما هو معلوم أن معظم السكان كانوا يعتمدون في توفير رزقهم وكسب لقمة عيشهم على العمل الزراعي واستغلال الأرض والحيوان استغلالا مباشرا وطبيعيا؛ حيث كان يشغل قطاع الزراعة النسبة الأعلى في قطاعات النشاط السائدة في الريف؛ لكن هذا لا يعني أن الزراعة هي المهنة الغالبة على سكانه وأن الأعمال الأخرى غير موجودة إطلاقا، فمع مرور الوقت وخاصة في الآونة الأخيرة برزت مهن أخرى منافسة لمهنة الزراعة كما دلت عليها الإحصائيات التي نشرتها خبارة نبيلة في دراستها تطور النسق الثقافي لسكان الريف الجزائري سنة (2011/2010) المستتبطة من موقع الديوان الوطني للإحصاء سنة 2007 والتي أشارت إلى أن: "مجموع السكان المشتغلين في الريف الجزائري بلغ 3 ملايين وثلاث مائة تخص بالتقريب منهم 27.4% يعملون في الزراعة و42% يعملون في التجارة و9.2% يعملون في الصناعة و21.4% يعملون في قطاع البناء والأشغال العمومية." (خبارة نبيلة، 2011/2010: 84، 85). فالملاحظ لهذه الإحصائيات يجد أن العمل في قطاع التجارة والخدمات هو العمل الذي سيطر على السكان أكثر من العمل الزراعي. وهذا ما يدل على أن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على مجتمعنا ككل مؤخرا قد مست بنية الريف كذلك في جميع الميادين وبالخصوص في نظامه الاقتصادي التي كان يقوم على الزراعة، فلقد أصبح حاليا متعدد الخدمات والنشاطات خاصة مع دخول أعمال أخرى منافسة للعمل الزراعي. فمن خلال ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها

في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا بأن نسبة العمال الكبيرة تتركز أساسا في قطاع الخدمات الإدارية والتجارية والصحية والتعليمية والقانونية والأمنية... عكس ما هو شائع ومتعارف عليه حول تركيز العمال في قطاع الزراعة وأن مهنة الزراعة هي المهنة الأولى والأخيرة لهم. ففي السنوات الأخيرة أصبح الفرد يتجه إلى ممارسة أعمال مهنية ذات فرص واسعة للتقدم والدخل المادي والمكانة الاجتماعية والأقل صعوبة ومشقة مقارنة بمهنة الزراعة التي تتميز بالتعب والمشقة. وربما يرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب التي ساهمت في هجرة الأفراد للعمل الزراعي والتي تتمثل حسب ما صرحت به الحالة رقم (05) بقولها في: "نقص الموارد المائية وصعوبة استصلاح الأراضي الزراعية وانتشار العمران على الأراضي الزراعية ونقص العتاد الفلاحي ونقص التمويل وضعف الإنتاج؛ بالرغم مما تقوم به الدولة من إصلاحات تهدف إلى إعادة إحياء العمل الزراعي من جديد؛ لأن معظم الأموال التي تخصصها للشباب في شكل قروض عن طريق ما يعرف بلونساج لتنمية القطاع الزراعي ذهبت هباء منثورا؛ بسبب التبذير وغياب الوعي لديهم واستغلالها في أمور أخرى لا تعود بالمنفعة عليهم؛ غير أن هذا السبب لا يعتبر من بين الأسباب الرئيسية والوحيدة التي تدفع بالفرد إلى التخلي عن العمل الزراعي، فهناك أسباب أخرى جعلته يتخلى عنها ويلجأ إلى ممارسة مهن أخرى تدر عليه ربحا وافرا ومكانة اجتماعية مرموقة داخل مجتمعه. ومن بين هذه الأسباب نجد عمليات الإصلاح الريفي التي تحدثنا عنها مرارا وتكرارا في العناصر

السابقة والتي قامت بها الدولة من أجل تنمية الريف وتطويره في كافة الميادين. بحيث ساهمت كلها وبقسط كبير في جعل الفرد الريفي فردا متعلما ومتقفا وواعيا بشخصيته وله مستوى ثقافي وتعليمي يؤهله لممارسة وظائف اجتماعية عديدة راقية ومحترمة يكتسب من خلالها مكانة مهنية واقتصادية واجتماعية مرموقة ويحظى بهيبة واحترام وتقدير أفراد مجتمعه. ومن هذه المهن نجد مهنة الطب والأمن والهندسة والمحاماة والبيطرة والصيدلة... التي أصبحت لا تقتصر على فئة الذكور فقط؛ وإنما أصبحت تشمل فئة الإناث كذلك نتيجة مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في التعليم والعمل معا بعدما كانت الفتاة لا يسمح لها بالتعلم والخروج إلى العمل، أصبحت الآن بفعل هذه العوامل سابقة الذكر تنافس الرجل في الالتحاق بمراكز التعليم والعمل. ومن أبرز وأفضل المهن التي يجذبها أولياء التلاميذ ويحثون أبنائهم على الالتحاق بها نجد مهنة الطب والأمن التي عرفت انتشارا كبيرا في الريف في وقتنا الراهن. فحسب ملاحظتنا الميدانية التي قمنا بها في بعض المناطق الريفية التي هي محل الدراسة لاحظنا كيف يتسابق أولياء التلاميذ باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية في دفع أبنائهم المتفوقين في دراستهم إلى الالتحاق بكليات الطب في مختلف التخصصات؛ بالرغم من أن مهنة الطب قد لا تتطلب من القدرات والكفاءات العلمية والمعرفية والتميز الذهني ما يتطلبه مثلا مجال الرياضيات والفيزياء والكيمياء... وغيرها من التخصصات، فالأسباب التي تدفع الأولياء وتجعلهم يتسابقون فيما بينهم في المجتمع

الريفي على وجه الخصوص والمجتمع الجزائري على وجه العموم لإرغام أبنائهم على الالتحاق بكليات الطب المختلفة لا تعود إلى أي شيء من المميزات الوظيفية للطبيب الذي قد لا يزيد ويرتفع دخله الاقتصادي كثيرا عن دخل عدد كبير من المهن الأخرى أو مثلا من أجل الرسالة التي تحملها مهنة الطب التي لا تزيد عن مهنة التعليم؛ بل ربما تقل عن الحس الرسالي لمهنة التعليم؛ وإنما يرجع ذلك إلى المكانة الاجتماعية التي يحظى بها الطبيب في مجتمعنا ككل، فالخصوصية الرمزية لمهنة الطب تظهر مقارنة بالمهن الأخرى في تصور أولياء التلاميذ باعتبارها مرتبطة بصحة وحياة الأفراد. وهذا ما أكدته الحالة رقم (09) بقولها: "أن الطبيب يملك مكانة اجتماعية مرموقة وقيمة رمزية داخل الذاكرة الجماعية للمجتمع الريفي باعتباره الضامن لصحة الفرد وهو الذي يحقق الارتقاء الاجتماعي والمهني ويحدد المكانة الاجتماعية الرفيعة والفخر والتباهي للأولياء ما يدفعهم إلى حث أبنائهم إلى ولوج مهنة الطب غير المهن الأخرى وبالتحديد مهنة التعليم التي لا تحظى بمكانة مهنية أو اجتماعية أو اقتصادية مرموقة". وينسحب هذا وإن بدرجة أقل على مهنة الأمن أيضا، فانطلاقا من دورها وأهمية الامتيازات المادية والمعنوية التي يحظى بها رجل الأمن والمكانة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي الذي يحققه داخل مجتمعه يحرص أولياء التلاميذ كذلك على دفع أبنائهم وباختلاف جنسيهما (الذكور والإناث) إلى ولوج هذه المهنة باختلاف تخصصاتها. وفي هذا الإطار صرحت الحالة رقم (02) بقولها: "إن رغبة الأولياء الملحة لالتحاق أبنائهم بالقطاع العسكري راجع إلى أنه يعد

القطاع الوحيد في بلادنا الذي يحظى بكل الرعاية والاهتمام المادي والمعنوي والتقدير الاجتماعي من طرف النظام الحاكم وأفراد المجتمع معا؛ باعتباره يحافظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد". ومن هنا فإن للتنوع الوظيفي الذي أصبحت المجتمعات الريفية تشهده في الآونة الأخيرة وفي ظل التغيرات الاجتماعية التي مست بنيتها دور كبير في تغير الدور الذي كان يقوم به المعلم سابقا؛ باعتباره كان يعد من صفوة المجتمع الريفي ونخبته ومن بين الفئات الاجتماعية الوحيدة المثقفة التي كان يعتمد عليها في كل المجالات سواء في التعليم أو الاقتصاد أو القضاء أو السياسة أو الدين أو الثقافة...، فظهور هذه الشخصيات المثقفة ومتعددة الخدمات والنشاطات جعلت المجتمع الريفي يستغني عن دوره الذي كان يقوم به في مجالات عدة؛ بحيث أصبح دوره مقرونا بالجانب التعليمي والتربوي فقط؛ بينما الأدوار التي كان يقوم بها سابقا حلت محلها شخصيات أخرى؛ بحيث أصبحت كل شخصية من هذه الشخصيات تقوم بدورها المكلفة به والموكول إليها وهذا ما جعله يفقد مكانته الاجتماعية المرموقة التي كان يتحلى بها في الماضي.

وعليه يمكننا القول بأن التنوع الوظيفي الذي أصبح المجتمع الريفي يشهده مؤخرا بفعل معطيات وعوامل عديدة كانت انتشار التعليم الحديث وتوسيع شبكته على مدى واسع ودخول وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وفك العزلة الجغرافية بين المجتمعين الريفي والحضري يعتبر من بين العوامل التي ساهمت بشكل كبير وملحوظ في تدني مكانة المعلم الاجتماعية وفقدانه للدور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكبير الذي كان يقوم به سابقا؛

بحيث أصبح المجتمع الريفي يعتمد على كل فرد حسب تخصصه في قضاء رغباته وحجته فإذا احتاج مثلا إلى حل مشكلة قانونية لجأ إلى المحامي وإذا احتاج إلى تصميم منزل لجأ إلى مهندس بدلا من المعلم؛ أي عمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛ بالرغم من أنه المسؤول الأول والوحيد عن تكوين هذه الكفاءات والإطارات التي أصبح يُنمى بها المجتمع حاليا؛ لكن هذا لا يعني أن نقضي على دوره ومهامه نهائيا في هذا المجتمع؛ وإنما هذه الوظائف من جهة جاءت لتكمل ما يقوم به وتتقاسم معه الأدوار الاجتماعية فقط ومن جهة أخرى جاءت لتخفف ثقل وعبء الأدوار التي كان يقوم بها سابقا في جميع المجالات وهذا حتى يتمكن من أداء مهامه التربوية والتعليمية السامية والنبيلة الموكولة إليه والمكلف بأدائها رسميا واجتماعيا بكل وفاء وإخلاص وإتقان وأمانة.

لقد ركز هذا الفصل على دراسة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الريفي في عناصره المادية والمعنوية في الآونة الأخيرة بناء على اختيار عدة مؤشرات نحتكم إليها لمعرفة مستوى هذا التغير وأهم مظاهره وكيف تؤثر على مكانة المعلم الاجتماعية. فأبرز سمة أصبح يتميز بها النسق الريفي في المرحلة الراهنة أنه نسق متغير؛ بل أن التغير الذي يحدث فيه يفوق في معدلاته وفي آثاره ونتائجه على أفراد. وتبعا لهذا التغير التلقائي الذي كان استجابة لعوامل عديدة من انتشار وتوسيع شبكة التعليم الحديث وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالإضافة إلى التواصل الريفي الحضري وتوفير مصادر العمل المتنوعة، التي لعبت دورا هاما في تفتح الذهنيات على العالم الخارجي والتكيف مع

التطورات الجديدة التي ألمت بالمجتمع الجزائري بصفة عامة، نجد أن هناك العديد من القيم المتأصلة في هذا المجتمع على مدى سنين وقرون بدأت تتعرض إلى التغيير هي الأخرى خاصة تلك القيم التي تتعلق باحترام وتوقير المعلم، فبعد أن كان يحظى بامتيازات مادية ومعنوية عديدة سابقا أصبح حاليا بفعل هذه التغيرات المختلفة يتمتع بمكانة اجتماعية متدهورة فلا يحظى بتقدير اجتماعي أو تكريم مادي من قبل سكانه باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية وهذا ما سعيينا إلى توضيحه في هذا الفصل.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن للمهن الراقية في المجتمع الجزائري مكانة اجتماعية عالية ومرموقة تعود على الأفراد العاملين بها بامتيازات مادية ومعنوية كبيرة؛ مما يمنحها درجة كبيرة من التقدير والاحترام وبالتالي تساهم هذه المكانة الاجتماعية في تشكيل صورة ايجابية لها من منظور أفراد مجتمعنا، على أساسها يتم تصنيف وترتيب المهن وتتمايز مكانة المهنيين في المجتمع؛ وعلى الرغم مما تقوم به مهنة التعليم بصفة عامة؛ باعتبارها تمثل أشرف وأنبى ممارسة حضارية وما يقوم به المعلم بصفة خاصة في المجتمع؛ باعتباره يشكل الفاعل الأساسي للبناء الحضاري والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات من دور كبير في إعداد وبناء وتأهيل الناشئة التي سوف تصبح يوما ما قادرة على المساهمة في تنمية مجتمعها وترقيته في جميع القطاعات الناشطة في المجتمع؛ إلا أنه ما زال في موضع لا يحسد عليه ومحل للسخرية والاستهزاء من قبل كافة الشرائح الاجتماعية سواء في الريف أو المدينة، فمكانته الاجتماعية في تدني ملحوظ لا تليق به كفاعل اجتماعي وتربوي يساهم في إعداد الأفراد للحياة المستقبلية وفي تنمية وتطوير المجتمع. كما أن مكانته الاقتصادية تدهورت بشكل كبير وأصبحت لا تكفيه لسد مستلزمات حياته الأساسية والمختلفة مقارنة بأصحاب المهن الأخرى الموجودة في مجتمعنا ذات الفرص الواسعة للترقية وزيادة الدخل الاقتصادي والتقدير الاجتماعي. فمثل هذه الظروف والمشاكل سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المهنية التي يمر بها المعلم في مجتمعنا جعلته يفقد المتعة والرغبة في

عمله. وهذه الأخيرة تعتبر من أبرز العوامل تأثيرا على مهامه وأدواره المختلفة داخل المدرسة وخارجها. فالتعليم في مجتمعنا باختلاف مجتمعيه سواء في المدينة أو الريف وفي مختلف مراحلها وبالتحديد أكثر في المرحلة الابتدائية أصبح في الوقت الراهن يعاني من مشكلة النظرة المتدنية ولم يعد يحظى بالتقدير والاحترام الذي يستحقه؛ بحيث أصبحت صورته مشوشة في مخيال الكثير من الأفراد باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية وحتى الاقتصادية، فلقد أصبح يوصف بأنه مهنة لكل من لم يجد مهنة أخرى. كما أصبح يوصف بأنه مهنة شعبية يلتحق بها كل من هب ودب مهما كانت ظروفه وأحواله الشخصية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك أصبح يوصف بأنه مهنة نسوية لا يلتحق بها إلا الإناث لأنها تتناسب مع طبيعة المرأة أكثر من الرجل. زيادة إلى ذلك أصبح يوصف بأنه مهنة نابذة بسبب ضعف مرتبها المادي وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلم وغياب الترقيات والمكافآت والخدمات الاجتماعية. ضف إلى ذلك أصبح يوصف بأنه مهنة متاعب لأنها تحتاج إلى الكثير من المشقة والجهد والمسؤولية. وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أنه بقدر ما يكون المعلم يكون التعليم؛ وهذا إذا تمكنا من تحسين أوضاعه الاجتماعية والمهنية والاقتصادية التي تمكنه من تأدية الوظائف والمهام المنوطة به على أحسن وجه ممكن الاجتماعي، فالمعلم أوكلت إليه رسميا واجتماعيا مهمة تربية وتعليم وإعداد الأفراد ليصبحوا فاعلين اجتماعيين يساهمون في تقدم مجتمعهم وتطوره في جميع جوانب الحياة عن طريق إتقان عمله والتفاني فيه وحبه لمهنته. وكل هذا يعتبر من الدلائل على أنه

المسؤول الأول والأخير القادر على نقل المعارف والأفكار وترسيخ الأعراف والعادات والتقاليد لدى التلاميذ، وهذا ما يجعله يحتاج إلى تقدير واحترام المجتمع له، فالمعلم الذي يشعر بأنه محل تبحيل وإعجاب داخل نسقه الاجتماعي يدفعه هذا الشعور إلى صنع المعجزات؛ أما إذا شعر بالتهميش وعدم العناية به فإنه يعيش صراعات نفسية وربما يؤول به الأمر إلى الإحباط والفشل، وهذا ما يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على مردوده التربوي وتتبعكس آثاره فيما بعد على التلاميذ ومنه على المجتمع ككل. فالمجتمعات التي تضع المعلم في المكانة اللاتقة به نجدها تحقق من خلال أدواره الفعالة التي يلعبها في مجتمعه تقدما في جميع جوانب الحياة في حين المجتمعات التي تهمل هذا العنصر الهام نجدها تعيش التخلف في مختلف مجالات الحياة. وبما أن دراسة موضوع الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية يستقي أهميته من أهمية الدور الفعال الذي يقوم به في المجتمع؛ إذ لا يخفى على أحد الأهمية العظمى له من أجل النهوض بالمجتمع وترقيته في جميع ميادين الحياة. فهو يعد حلقة الوصل الأساسية بين المدرسة والمجتمع، قمنا بدراسة ومناقشة مختلف النظريات والأطروحات والأفكار والدراسات الميدانية التي تناولت بالدراسة والتحليل مكانته الاجتماعية من عدة زوايا مختلفة وبالاعتماد على إجراءات منهجية معينة، ولاحظنا أوجه الاختلاف والمشابهة الموجودة بينهما كما لاحظنا النتائج المختلفة التي توصلت إليها والتي تلتقي دراستنا هذه مع الكثير منها. وضمن هذا التنوع والاختلاف جاءت دراستنا لتسلط الضوء هي الأخرى على جانب واحد من جوانب

هذا الموضوع وهو معرفة مكانة المعلم الاجتماعية من منظور أولياء التلاميذ بالريف في ظل التحولات الاجتماعية التي أصبح يشهدها مؤخرا في جميع المجالات بالإضافة إلى معرفة محددات مكانته الاجتماعية. ولبورة هذا الإشكال المطروح وتحديده ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة لدراستنا قمنا بإجراء الدراسة الميدانية على عينة من أولياء التلاميذ في المجتمع الريفي لمنطقة البرج الواقعة بولاية معسكر واعتمدنا على إطار نظري معين ومن منطلق استراتيجي متكامل وتوصلنا إلى نتائج وأجرينا مقارنات بينها وبين نتائج الدراسات الأخرى. وبناء على ذلك كشفت لنا نتائج هذه الدراسة بأن أغلبية أولياء التلاميذ وباختلاف معطياتهم السوسيو مهنية وفي جميع المناطق الريفية التي اخترناها لإجراء دراستنا الميدانية بها يرون بأن المكانة الاجتماعية للمعلم فقدت الكثير من قدسيته واحترامها خاصة في الوقت الراهن؛ بسبب النظرة الاجتماعية لمهنة التعليم والمعلم من قبل سكان الريف والتي أصبحت دون المستوى عما كانت عليه في الماضي الذي كان فيه يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة ويحظى باحترام وتقدير كبير من قبل كافة أفراد؛ بحيث أصبحت صورة مهنة التعليم ومكانتها الاجتماعية مشوشة ومتدنية في أذهان الكثير من أولياء التلاميذ وأصبح المعلم يعتبر مجرد موظف عادي يقتصر دوره على تعليم وتربية الأطفال فقط ولا يساهم بتاتا في نهضة وتقدم الريف؛ أي أنه أصبح يعتبر مجرد وسيط لنقل المعلومات والمعارف للتلاميذ وحتى هذا الدور فيه الكثير ما يقال من منظور أولياء التلاميذ بسبب ما أصبحوا يشهدونه من تدني ملحوظ على المستوى

الأخلاقي والتربوي والتعليمي والثقافي والديني والاجتماعي للتلاميذ. وهذا ما جعلهم لا يتجاوزون معه إطلاقاً سواء داخل النسق المدرسي أو خارجه إلا في بعض المواقف والأحداث التي تتعلق بأبنائهم داخل المدرسة؛ إذ أصبح الأولياء يعزفون عن مصاهرته ويرفضون تكريمه في مختلف المناسبات الدينية والوطنية كما لا يحتفلون أبداً باليوم العالمي له؛ بل أصبحوا يسعون إلى الإساءة والسخرية منه عن طريق بعض الأمثال والنكت والأغاني والحكايات الشعبية والرسوم الكاريكاتورية والأساطير والألغاز.... كما أظهرت لنا نتائج هذه الدراسة أيضاً بأن بعض أولياء التلاميذ يرون بأن تدهور المكانة الاجتماعية للمعلم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكاريزما الذاتية التي يتمتع بها وبمختلف سلوكياته وممارساته اليومية التي يقوم بها داخل النسق المدرسي وخارجه والتي لا تلائم مهنة التعليم التي تعتبر من أبرز وأنبأ المهن التي تحتاج إلى مجموعة من الصفات والخصائص السوية التي يجب أن تتوفر في الفرد الذي يمارسها لكي يقوم بأداء مهامه وواجباته المختلفة كلجونه إلى ممارسة مهنة ثانوية غير محترمة ولا تربط مهنته بأي صلة إلى جانب مهنته الرئيسية وسعيه إلى أداء وظيفته كمهنة من أجل كسب لقمة العيش فقط وليس كرسالة يهدف من ورائها إلى إعداد الأجيال وتهيئتهم للحياة المستقبلية بالإضافة إلى تلك الصفات غير السوية التي يتحلى بها والتي منها ما هو جسمي ومنها ما هو مظهري والبعض الآخر سلوكي واجتماعي وانفصالي عن مجتمعه وعدم تمتعه بعلاقات اجتماعية طيبة من مختلف أفراد مجتمعه ومدرسته. فجميع هذه الأسباب والعوامل تغير من نظرة

الأولياء له ولمكانته الاجتماعية. ولقد بينت لنا نتائج هذه الدراسة كذلك بأن كافة أولياء التلاميذ يرون بأن تغير المكانة الاجتماعية للمعلم تتعلق بتلك التحولات الاجتماعية التي طرأت على الريف مؤخرا في معظم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كفك العزلة الجغرافية بين المجتمعين الريفي والحضري ودخول وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمختلفة مع تكثيف المؤسسات التربوية والثقافية والترفيهية وتنويع مصادر العمل بالريف. فهذه التغيرات تركت أثارا واضحة على بناءه الاجتماعي وجعلت سكانه يغيرون اتجاهاتهم إزاء المعلم من اتجاهات ايجابية إلى اتجاهات سلبية؛ لأنها عملت على تعويض الدور الفعال والكبير الذي كان يقوم به في مجالات عدة وأنشطة مختلفة وجعلت دوره مقتصرًا فقط داخل المؤسسة التربوية.

وانطلاقًا من هذه النتائج التي توصلت إليها دراستنا هذه يمكننا القول بأن المعلم سيظل يحتل مكانة مركزية في صلب المنظومة التربوية والمجتمع معا ويضطلع فيهما بدور رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه؛ نظرا لما يقوم به من دور كبير في المنظومة التربوية بشكل خاص وما يحدثه من تأثير في المجتمع بشكل عام؛ لهذا يعد مركزه من أكبر المراكز ومهنته تسموا فوق كل المهن؛ لأنها تعتبر مهنة شريفة تتطلب صفات معينة ليس من السهل توافرها عند كل فرد؛ فكما أنه لا يستطيع أي منا أن يكون موسيقارا لامعا أو رساما ماهرا فكذلك ليس في استطاعته أن يكون معلما فاعلا. فقد وهبه الله سبحانه وتعالى خصائص وميزات ومنحه مواهب فريدة من نوعها تميزه عن غيره وتجعله أعظم رمز

للمجتمع. ومن هنا فإن المعلم الذي يساهم في صنع أجيال المستقبل ينبغي على الأفراد أن يجعلوه أهلاً يحظى بعرفانهم وامتنانهم كما ينبغي أن يستعيدوا اعتباره المسلوب منهم والذي بدونه لا يمكن له أداء مهمته. ولهذا السبب أيضاً ينبغي على الدولة أن تولي عنايتها الفائقة بالمعلم من خلال تحسين ظروف عمله وأوضاع حياته الاجتماعية والمادية. كما ينبغي كذلك على المعلم أن يسموا بمهنته ويميل إلى النمو فيها فيوجه هذا الميل إلى اتجاهات إيجابية في عمله.

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدراسة التي قمنا بها تنتمي إلى قطاع له أهمية تجعله مستقطباً لعدد كبير من الدراسات وتفتح المجال لدراسات تأخذ منه الكثير من المواضيع التي نتمنى أن تكمل الطريق، فهذه الدراسة ليست إلا خطوة أولى في هذا الموضوع الذي يحتاج بالتأكيد إلى الكثير من الدراسات العميقة والتفصيلية وفي جوانب متعددة للإجابة عن الكثير من الأسئلة والتساؤلات التي طرحت ولا زالت تطرح والتي تحتاج إلى الدراسة لإيجاد إجابات لها لهذا يبقى هذا الموضوع مجالاً خاصاً للبحث والتحليل.

الملاحق

دليل المقابلة

البيانات الشخصية:

الجنس:

السن:

طبيعة التكوين الأكاديمي:

طبيعة العمل:

01- ما هو رأيك اتجاه مهنة التعليم؟

02- إذا تقدم معلم لخطبة ابنتك ما هو رأيك؟

03- كيف ترى مكانة المعلم الاجتماعية في الموروث الثقافي الشعبي

الجزائري؟

04- هل يكرم المعلم ويحتفل باليوم العالمي له المصادف ليوم 05 أكتوبر من

طرف أولياء التلاميذ؟ ولماذا؟

05- يقال بأن المعلم يمارس وظيفته كمهنة وليس كرسالة فما هو رأيك؟

06- حسب رأيك لماذا يلجأ المعلم إلى ممارسة مهن أخرى إلى جانب مهنته

التعليمية والتربوية؟

07- كيف ترى الخصائص الذاتية التي يتمتع بها المعلم؟

08- كيف ترى علاقات المعلم الاجتماعية داخل الوسط المدرسي وخارجه؟

09- حسب رأيك ظهور وانتشار مؤسسات تربوية وثقافية في المجتمع الريفي

عوضت وظيفة المعلم الاجتماعية والتربوية؟

10- حسب رأيك فك العزلة الجغرافية والاجتماعية بين المجتمعين الريفي

والحضري غيرت من مكانة المعلم الاجتماعية؟ ولماذا؟

11- يشهد المجتمع الريفي تعدد وسائل اكتساب المعرفة بسبب دخول وسائل

الإعلام والاتصال إليه فكيف تساهم في تغير مكانة المعلم الاجتماعية؟

12- في رأيك كيف تغير ظهور وظائف جديدة في المجتمع الريفي من مكانة

المعلم الاجتماعية؟

ملاحظة:

* هل تريد أن تسأل سؤالاً آخر لم أسأله في دليل المقابلة؟

* ما هو رأيك حول هذا الموضوع؟

(الملحق الخاص بدليل المقابلة)

شبكة الملاحظة

الملاحظات	التكرار	سلوكيات أولياء التلاميذ والمعلمين داخل المجتمع الريفي
		<ul style="list-style-type: none"> - تعتبر وظيفة المعلم من أرقى الوظائف وأرفعها مكانة عند أولياء التلاميذ. - يحظى المعلم بهيبة وثقة واحترام كبير من طرف أولياء التلاميذ. - يكرم ويحتفل باليوم العالمي للمعلم من طرف أولياء التلاميذ. - يشترك أولياء التلاميذ مع المعلم في حل مشاكل أطفالهم التربوية والتعليمية. - يكلف المعلم من طرف أولياء التلاميذ بتسيير وقضاء مختلف حاجياتهم. - يتداول أولياء التلاميذ بعض النكت والأمثال الشعبية ويتطلعون عن الرسوم الكاريكاتورية الموجودة في مختلف وسائل الإعلام والاتصال التي تتحدث عن واقع المعلم في المجتمع الجزائري. - يعتبر المعلم عند أولياء التلاميذ كجاه يعتمد عليه في المناسبات وفض النزاعات. - ظهور شخصيات جديدة في المجتمع الريفي (طبيب ومحامي ومهندس ومعلم المدرسة القرآنية...) عوضت مكانة المعلم الاجتماعية. - دخول وسائل تكنولوجيا إلى المجتمع الريفي ساهمت في تغيير مكانة المعلم الاجتماعية من منظور أولياء التلاميذ. - يحبذ أولياء التلاميذ بأن يكون أبنائهم معلمين مستقبلا. - يحبذ أولياء التلاميذ تزويج بناتهم من معلم أفضل من موظف آخر. - تعميم المؤسسات التربوية والثقافية في المجتمع الريفي يساهم في تغيير مكانة المعلم الاجتماعية عند أولياء التلاميذ. - تواصل أولياء التلاميذ في المدينة غير من تمثالتهم لمكانة المعلم الاجتماعية. - يمارس المعلم وظيفته كمهنة وليس كرسالة.

- يعطي المعلم صورة جيدة ومقبولة عن مكانته ودوره الاجتماعي داخل المجتمع المدرسي وخارجه.
- يمارس المعلم وظائف أخرى إلى جانب وظيفته التعليمية.
- يهتم المعلم بمظهره الخارجي جيدا.
- يقوم المعلم بمساعدة التلاميذ المحتاجين ماديا ومعنويا.
- يعيش المعلم حياة ضيقة الأفق (سكن مأجور وراتب ضعيف وعدم امتلاك سيارة...).
- يحافظ المعلم على أداء الشعائر الدينية المتعارف عليها (صلاة وزكاة وصدق وأداء الأمانة...).
- يتمتع المعلم بعلاقة جيدة مع أفراد المؤسسة التربوية التي يعمل بها (زملاء وإدارة وتلاميذ وعمال مهنيين وأولياء التلاميذ...).
- يتمتع المعلم بروابط جيدة مع أفراد مجتمعه (أسرته وجيرانه وأصدقائه وأقربائه...).

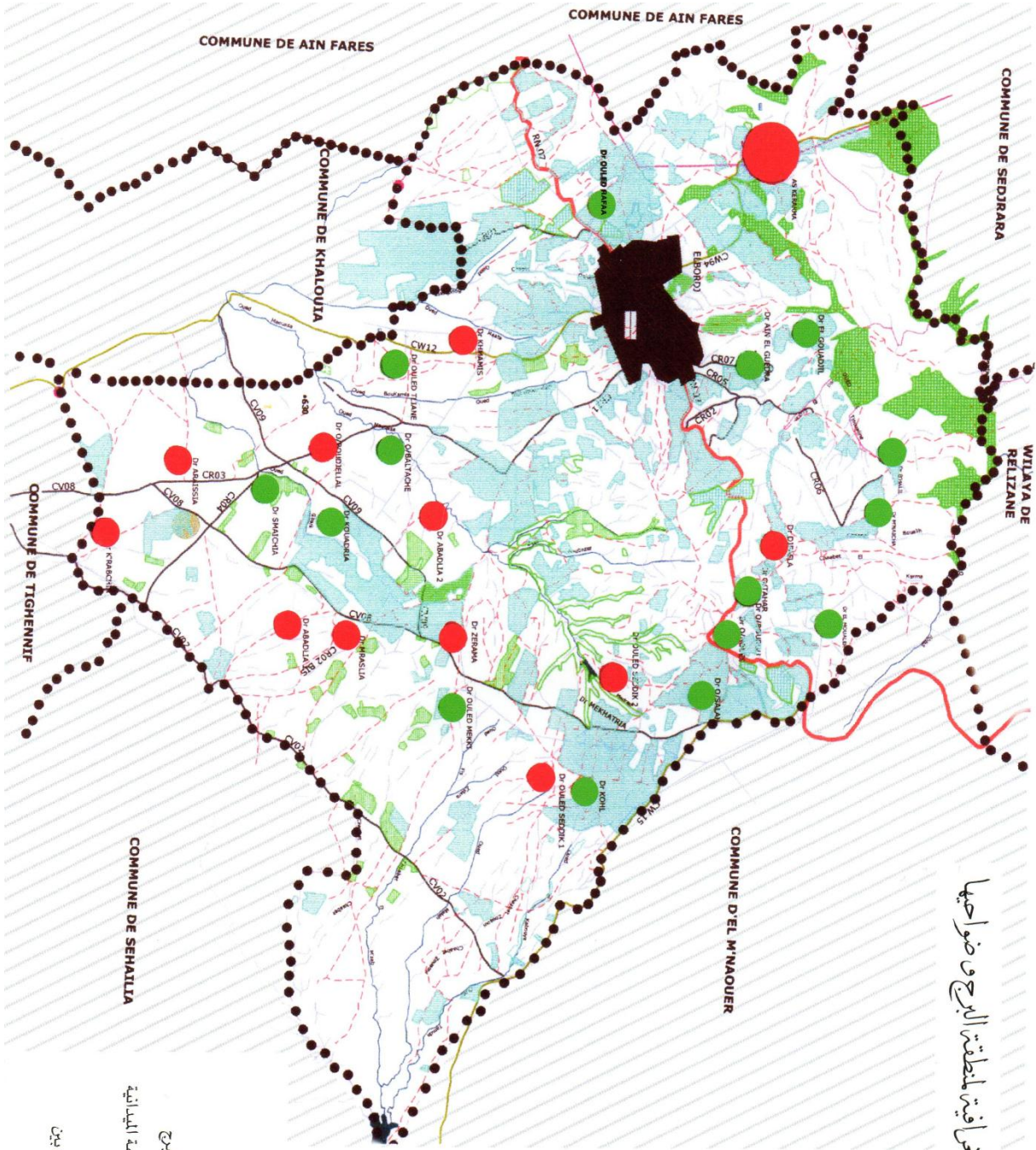
(الملحق الخاص بشبكة الملاحظة)

الجدول السوسيو جغرافي للمبحوثين

الحالة	الجنس	السن	طبيعة التكوين الأكاديمي للمبحوث	طبيعة العمل الذي يقوم به المبحوث	اسم المنطقة الريفية التي يقطن بها المبحوث
01	ذكر	37	جامعي	عامل حر	الجفافة
02	ذكر	50	ابتدائي	فلاح	الكرارمة
03	ذكر	40	ثانوي	معلم مدرسة قرآنية	الخماميس
04	ذكر	35	جامعي	أستاذ جامعي	أولاد بوجلال
05	ذكر	34	ابتدائي	بناء	الكرابشية
06	ذكر	39	جامعي	معلم	أولاد صديق
07	ذكر	49	ثانوي	مسير المطاعم المدرسية	العبادلية
08	ذكر	51	ثانوي	مدير مدرسة ابتدائية	العرايسية
09	ذكر	46	جامعي	بيطري	زرامة
10	ذكر	60	بدون مستوى	تاجر	المراسلية
11	أنثى	34	ثانوي	ماكثة في البيت	الخماميس
12	أنثى	41	ابتدائي	منظمة بمدرسة ابتدائية	الجفافة
13	أنثى	64	بدون مستوى	ماكثة في البيت	الكرارمة
14	أنثى	41	بدون مستوى	طباخة بمدرسة ابتدائية	المراسلية
15	أنثى	57	بدون مستوى	ماكثة في البيت	العرايسية
16	أنثى	54	ابتدائي	خياطة	أولاد بوجلال
17	أنثى	35	جامعي	معلمة	العبادلية
18	أنثى	27	جامعي	ممرضة	زرامة
19	أنثى	38	جامعي	مساعدة تربية	أولاد صديق
20	أنثى	29	جامعي	أستاذة التعليم المتوسط	الكرابشية

(الملحق الخاص بالجدول الذي يوضح المعطيات السوسيو مهنية للمبحوثين)

الملحق الخاص بالخرائط الجغرافية لمنطقة البرج و ضواحيها



- حدود بلدية البرج
- مقر بلدية البرج
- ▨ البيئات المجاورة لبلدية البرج
- المناطق الريفية التي تمت فيها الدراسة الميدانية
- المناطق الريفية التابعة لبلدية البرج
- الطريق الوطني رقم 07 الرابط بين ولاية مسعود وولاية غيليزان

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

01- القرآن الكريم.

02- أحمد بدر، (1996). أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة.

03- أحمد عياد، (2006). مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر.

04- باولو فرييري، تر: حامد عمار، (2004). المعلمون بناة الثقافة: رسائل إلى الذين يتجاسرون على اتخاذ التدريس مهنة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة.

05- بديع محمود القاسم، (2001). علم النفس المهني بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1.

06- بلقاسم سلاطنية وآخرون، (2004). منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، عين ميله، الجزائر.

- 07- بن داهة عدة، (2005). معسكر عبر التاريخ، دار الخلدونية، المخبر العلمي للمخطوط، سلسلة الجوهر الوفية في تراث الراشدية، معسكر.
- 08- بوفلجة غياث، (2005). تحولات ثقافية، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
- 09- تأليف جماعي، (د.س). كيف تلقى درسك، منشورات دار مكتبة الحياة، ط2، لبنان.
- 10- جبرائيل بشارة، (1986). تكوين المعلم العربي والثورة العلمية التكنولوجية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.
- 11- جمانة محمد عبيد، (2006). المعلم: إعداده، تدريبه، كفاياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- 12- جون فيزي، تر: محمود الأكل، (د.س). التعليم في عالمنا الحديث، دار الأفاق الجديدة، د. ط، بيروت: لبنان.
- 13- حسان هشام، (2007). منهجية البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، ط2، القاهرة.
- 14- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2006). العلم والتعليم من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، د. ط، الإسكندرية.

15- رابح تركي، (1990). أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر.

16- رشيد لبيب، (د.س). معلم العلوم ومسؤولياته: أساليب عمله، إعداده، نموه العلمي والمهني، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة.

17- زياد بن عبد الله الدريس، (2009). مكانة السلطات الأبوية في عصر العولمة: دراسة سوسيوثقافية، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

18- سناء الخولي، (2003). التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، د. ط، الإسكندرية.

19- صالح عبد العزيز، (د.س). التربية الحديثة: مادتها، مبادئها، تطبيقاتها العملية، دار المعارف، ط7، مصر.

20- صبري سناء عبد اللطيف، (1999). ملاح الشخصية اليهودية وطوائرها كما تصورها فكاهاتهم، دار القلم، ط1، دمشق.

21- عاطف عدلي العبد عبيد، (1997). صورة المعلم في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة.

22- عبد الله الرشدان وآخرون، (1994). المدخل إلى التربية والتعليم، الإصدار الأول، ط1.

23- عبد الحميد بوقصاص، (د. س). النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم

الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحويلات الكبرى، د. ط، الجزائر.

24- عبد الغني عماد، (2007). منهجية البحث في علم الاجتماع: الإشكاليات،

التقنيات والمقاربات، دار الطليعة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت.

25- عبد المالك مرتاض، (1981). العامية وصلتها بالفصحى، الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع، د. ط، الجزائر.

26- عبد المجيد عبد الرحيم، (1975). علم الاجتماع الريفي، المكتبة الأنجلو المصرية،

د. ط، مصر.

27- عرفات عبد العزيز سليمان، (1991). المعلم والتربية: دراسة تحليلية مقارنة

لطبيعة المهنة، مكتبة الأنجلو مصرية، د. ط، مصر.

28- علي ليلة، (2003). الثقافة العربية والشباب، الدار المصرية اللبنانية، د. ط،

القاهرة.

29- عمار الطيب كشرود، (2007). البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية

والسلوكية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان: الأردن.

30- فخر الدباغ، (1983). أصول الطب النفسي، دار الطباعة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت.

31- كمال التابعي، (2007). مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة.

32- لوران فلوري، تر: محمد علي مقلد، (2008). ماكس فيبر، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، بيروت.

33- مجدي صلاح طه المهدي، (2007). المعلم ومهنة التعليم بين الأصالة والمعاصرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، د. ط، الأزاريطة: الإسكندرية.

34- محبوب عاطية الغاندي، (1992). مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، ط1، ليبيا.

35- محمد أحمد كريم وآخرون، (2002). مهنة التعليم وأدوار المعلم فيها، دار المعرفة الجامعية، د. ط، الإسكندرية.

36- محمد الدقس، (1996). التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، عمان.

37- محمد السويدي، (1984). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، د. ط، الجزائر.

- 38- محمد شفيق، (1985). البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، د. ط، القاهرة.
- 39- محمد عاطف غيث، (د. س). دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، د. ط، بيروت.
- 40- محمد عبد الرحيم عدس، (2000). المعلم الفاعل والتدريس الفعال، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- 41- محمد عبد الرحيم عدس، (1999). مع المعلم في صفه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر.
- 42- محمد عبد الكريم الحوراني، (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 43- محمد عطية الإبراشي، (1993). روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، د. ط، مصر.
- 44- محمد عمر الطنوبي، (1996). التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، د. ط، مصر.
- 45- محمود عبدالرزاق شفشق وآخرون، (1995). إدارة الصف المدرسي، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة.

46- مصطفى الخشاب، (1985). دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، د. ط، بيروت.

47- مطر أكرم، (1996). طرائف الشعراء ونواديرهم، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت.

48- ناصر الدين زبدي، (2007). سيكولوجيا المدرس: دراسة وصفية تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، د. ط، الجزائر.

49- نبيل رمزي آخرون، (1992). التنمية كيف؟ ولماذا؟، دار الفكر الاجتماعي، د. ط، الإسكندرية.

المعجم والقواميس:

01- أحمد أوزي، (2006). المعجم الموسوعي، الدار البيضاء، ط1، المغرب.

02- أحمد بدوي، (1987). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط1، بيروت.

03- دينكن ميتشل، تر: إحسان محمد الحسن، (1981). معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، ط1، بيروت: لبنان.

04- محمد عاطف غيث، (2006). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية.

05- محمد ياسر الخواجة وآخرون، (2011). المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

المجلات:

01- مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد العشرون، العدد الثاني يونيو 2012، بشار عبد الله السليم ويسرى يوسف العلي، جامعة البلقاء التطبيقية، علاقة مكانة المعلم الاجتماعية بدوره في تنمية المجتمع كما يقدرها معلمو المدارس الثانوية في الأردن سنة 2009/2010.

02- مجلة المواقف، العدد الثامن ديسمبر 2013، بلحاج حسنية، جامعة معسكر الجزائر، الخطاب السياسي في كاريكاتور "أيوب" بجريدة الخبر: دراسة في واقع وإفرازات الثورات العربية.

03- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13 ديسمبر 2013، بلخير طبشي، محمد الساسي الشايب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، قياس الاتجاه نحو مهنة التدريس لدى معلمي المرحلة الابتدائية في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة بالجزائر: دراسة ميدانية استكشافية بمدينة ورقلة سنة 2010/2011.

رسائل وأطروحات جامعية:

01- خبارة نبيلة، (2010- 2011). تطور النسق الثقافي لسكان الريف الجزائري:

دراسة ميدانية بريف الشعرة بلدية بومقر ولاية باتنة. (مذكرة مكملة لنيل شهادة

الماجستير في علم الاجتماع الريفي)، الجزائر: جامعة باتنة.

02- شارف خوجة مليكة، (2010- 2011). مصادر الضغوط المهنية لدى المدرسين

الجزائريين: دراسة مقارنة في المراحل التعليمية الثلاث (ابتدائي، ثانوي، متوسط):

دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو. (رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم النفس

المدرسي)، الجزائر: جامعة تيزي وزو.

03- كريمة بوحريق، (2009- 2010). تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي

الجزائري: دراسة ميدانية بريف الأبيار بلدية الحاسي ولاية باتنة. (مذكرة مكملة لنيل

شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي)، الجزائر: جامعة باتنة.

04- لونيس سعيدة، (2004- 2005). اتجاهات معلمي المرحلة الابتدائية (الطور الأول

والثاني) نحو مهنة التعليم: دراسة ميدانية. (رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم

النفس الاجتماعي)، الجزائر: جامعة الجزائر.

05- نبيل حميدشة، (2009 - 2010). الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية:

دراسة ميدانية بولاية سكيكدة. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم

الاجتماع التتمية)، الجزائر: جامعة قسنطينة.

مواقع الإنترنت:

01- سعود راشد العنزي، (د. س). التغير الاجتماعي ونظرياته، سحب من الإنترنت

يوم: 05. 10. 2014 من: www.salaneezi.com.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1/ Les ouvrages :

01- Boubekeur Benbouzid, (2009). La reforme de l'éducation en

Algérie : enjeux et réalisations, éditions casbah, Alger.

02- Denise Louanchi,(S.A.). Eléments de pédagogie, office de

publications universitaires, Alger.

03- Direction De L'urbanisme Et De La Construction, (2011).

Révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme.

Commune d'El Bordj.

04- George Gusdorf, (1966). Pourquoi des professeurs, imprunté en France.

05- Lambotte Robert, (1976). Algérie, Naissance d'une société nouvelle, pas d'éditeur, Paris.

06- Placide Rambaud, (1969). Société rurale et urbanisation, édition du seuil, 2eme édition, Paris.

2/Les dictionnaires :

01-André Akoune et Autres, (1999). Dictionnaire de sociologie, édition le robert, Paris : France.

02- Dominique Aimo, (1998).Le concept de représentation, dep en science de l'éducation.

03- Jodlet Denis, (1989). Les représentation sociale, p.u.f, Paris.

04- Le Robert, (1999). Dictionnaire de sociologie, éditions du seuil, Paris.

05- Raymond Boudon et Autres, (1998). La rousse dictionnaire de sociologie, édition du club, Paris : France.

ملخص الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة سوسيولوجية تهدف إلى معرفة تمثلات أولياء التلاميذ إزاء مكانة المعلم الاجتماعية في ظل التغيرات الاجتماعية التي مست الريف حاليا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؟ كما تهدف أيضا إلى معرفة محددات مكانته الاجتماعية هل هي راجعة إلى المرجعية الثقافية للأولياء؟ أم إلى الكاريزما الذاتية له؟ أم إلى التغيرات الاجتماعية؟ فمعرفة تمثلاتهم يعتبر ضروريا نظرا لما لهم من دور كبير في نجاحه أو فشله في تحقيق أهداف المدرسة الجزائرية، ونظرا لما يمثله المعلم من دعامة رئيسية في المنظومة التربوية بصفة عامة ونهضة المجتمع الريفي وتقدمه بصفة خاصة؛ بحيث فقد نتيجة هذه التغيرات قيمته ومكانته الاجتماعية؛ بالرغم من الدور التربوي والاجتماعي بالغ الأهمية الذي يقوم به في هذا المجتمع.

Résumé de l'étude : cette étude vise à présenter une approche sociologique qui a pour but de connaître les représentations des parents d'élèves vers le statut social de l'enseignant dans le cadre des changements sociaux qui touchent la compagne maintenant au niveau social, économique et culturel ? elle a pour but aussi de connaître les déterminants de son statut social, es qu'il vient de la référence culturelle des parents? ou d'un charisme personnel de lui ? ou des changements sociaux? Il est très nécessaire de connaître ces représentations vu que leurs grands rôles dans son réussite ou son échec dans la réalisation des buts de l'école algérienne, et vu que l'enseignant est' un soutien principal dans le système éducatif en générale et la renaissance et le progrès de la société rurale en particulier ; de sorte qu'il a perdu son valeur et son statut social à cause de ces changements ; malgré l'importance de son rôle éducatif et social dans ce société.